بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة

عمادة الدراسات العليا

كلية التجارة

قسم المحاسبة والتمويل

أثر المعالجة المحاسبية لتكلفة الاقتراض على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (23).

(دراسة حالة شركة الاتصالات الفلسطينية)

إعداد الطالب

بلال حسن العبسي

إشراف الدكتور

ماهر موسى درغام

قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل

1430هـ - 2009م

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ أَفَمَن يَمْشِي مُكِبًّا عَلَى وَجْهِهِ أَهْدَى أَمَّن يَمْشِي سَوِيًّا عَلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ، قُلْ هُوَ الَّذِي أَنشَأَكُمْ وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴾

صدق الله العظيم

الملك: 22-23

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إهداء

أهدي هذا الإنتاج الفكري المتواضع:

إلى معلمي الأكبر والأوفى محمدٍ صلى الله عليه وسلم الذي حمل الأمانة وبلغ الرسالة على أتم وأفضل وجه.

إلى والديّ الحنونين، رمزا الوفاء والمحبة أطال الله عمرهما ورزقهما وافر الصحة.

إلى أخوتي وأصدقائي اللذين شجعوني على السير في درب العلم.

إلى دكتوري العزيز الذي لم يذخر جهداً إلا وبذله معي الدكتور: **ماهر موسى درغام.**

إلى كل من علمني حرفاً.

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا البحث.

إلى كل من يدافع عن الأقصى بكل ما يملك.

إلى شهدائنا الأكرم منا جميعاً.

إلى كل مجاهد وكل فلسطيني يحب هذا الوطن ويدافع عنه.

إليهم . . . . . أهدي هذا الجهد

محبةً . . ووفاءً . . وعرفاناً

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

الحمد لله الذي هدانا إلى هذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، نشكره على نعمته وفضله، والصلاة والسلام على رسولنا محمد صلى الله عليه وسلم معلم الإنسانية أجمعين إلى يوم الدين.

ربنا أنفعنا بما علمتنا وعلمنا بما ينفعنا وأعطنا ولا تحرمنا وزدنا ولا تنقصنا وأرضنا وأرضَ عنا آمين آمين والحمد لله رب العالمين وبعد . . .

ومن منطلق الأمر السماوي حيث أمرنا الله سبحانه وتعالى أن نقدم الشكر لمن أجرى الله النعمة على أيديهم لخدمة الإسلام والمسلمين، حيث يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم، في حديثه الشريف: ". . .ومن صنع إليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه به، فادعوا له حتى تروا أنكم كافئتموه" (رواه أحمد) .

لا يسعني في هذا المقام، إلا أن أحمد الله سبحانه وتعالى بأن وفقني لإنجاز هذا البحث، كما لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى: **الدكتور المربي الفاضل: ماهر موسى درغام** على ما بذله من جهد مشكور من خلال إشرافه في إنجاز البحث والذي لم يبخل علي بوقته وإرشاداته والإمداد بالمعلومات العلمية، والنصيحة والمشورة، فمن علمني حرفاً كنت له عبداً .

كما أتوجه بعظيم الشكر لأساتذتي الأفاضل، الدكتور: **حمدي شحدة زعرب**، والدكتور: **عمر عيد الجعيدي**، لقبولهم مناقشة البحث لما سيكون له الأثر الملموس في تحسينه.

كما أتوجه بالشكر إلى الأستاذ الفاضل: **وديع النواجحة** لما ساهم في تنقيح البحث لغوياً .

كما أتوجه بالشكر والعرفان الجزيل إلى من قاموا بمساعدتي في **شركة الاتصالات الفلسطينية** على توضيحهم ونصحهم وتوجيههم لإتمام الجانب العملي في هذا البحث.

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى جامعتنا العريقة **الجامعة الإسلامية** والعاملين فيها، وأخص بالذكر كلية التجارة والعاملين فيها لما قدموه لنا من عون طيلة فترة الدراسة الجامعية.

كما أتقدم بالشكر إلى كل من قدّم لنا مساعدة من قريب أو بعيد، وخصوصاً زملائي في قسمي المحاسبة والتمويل والإدارة في الجامعة الإسلامية.

أسال الله أن تكون جهود هؤلاء جميعاً، في سجل حسناتهم يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضراً .

وأخيراً فان كنت قد أصبتُ الذي أردت فهذا توفيق من الله وتيسيره لي، وإن تكن الأخرى فلا يكلف الله نفسا إلا وسعها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفهرس

الموضوع	الصفحة
الآية الكريمة	ب
الإهداء	ت
شكر وتقدير	ث
الفهرس	ج
قائمة الجداول	ذ
قائمة الأشكال	ر
ملخص البحث باللغة العربية	ز
ملخص البحث باللغة الإنجليزية	س
الاختصارات المستخدمة في البحث	ش

الفصل الأول: المدخل إلى البحث	
المبحث الأول الإطار العام للبحث	
المقدمة	2
مشكلة البحث	3
أهداف البحث	4
أهمية البحث	4
فرضيات البحث	4
أنموذج البحث	5
منهجية البحث	5
مجتمع البحث	5
المبحث الثاني	
الدراسات السابقة	6
تعليق على الدراسات السابقة	8

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني: المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الفلسطينية	
المقدمة	11
المبحث الأول: معايير المحاسبة الدولية	12
1- المعيار المحاسبي	12
2- نشأة معايير المحاسبة الدولية	12
3- أسباب نشأة معايير المحاسبة الدولية	13
4- لجنة معايير المحاسبة الدولية(IASC)	13
5- الهيئات التابعة للجنة معايير المحاسبة الدولية	14
6- أهداف لجنة معايير المحاسبة الدولية	15
7- إجراءات وضع معايير المحاسبة الدولية	16
8- التحول من لجنة معايير المحاسبة الدولية إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية	17
9- لجنة معايير المحاسبة الدولية ودورها في توافق التطبيقات المحاسبية	17
10- الخصائص الواجب توافرها في معايير المحاسبة الدولية	18
11- مجالات استخدام معايير المحاسبة الدولية	19
12- الفرضيات الأساسية للمعايير المحاسبية الدولية	19
13- الخصائص النوعية للبيانات المالية	20
14- القيود على المعلومات الملائمة والموثوقية	24
15- إيجابيات استخدام معايير المحاسبة الدولية على المستوى الدولي	25
16- غياب المعايير المحاسبية الدولية وأثرها على عملية اتخاذ القرار	25
المبحث الثاني مقومات مهنة المحاسبة وتوفرها في البيئة الفلسطينية	
1- مقومات مهنة المحاسبة وتوفرها في البيئة الفلسطينية	27
2- واقع مهنة المحاسبة في فلسطين	28
3- مراحل مهنة المحاسبة في فلسطين	29
4- واقع معايير المحاسبة الدولية في فلسطين	31
5- إيجابيات تطبيق معايير المحاسبة الدولية	32
6- مشاكل تطبيق معايير المحاسبة الدولية في فلسطين	32

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث: المعيار المحاسبي الدولي الثالث والعشرون وأسس القياس	
المقدمة	34
المبحث الأول: المعيار المحاسبي الدولي (23) تكلفة الاقتراض	
1- التطور التاريخي للمحاسبة عن تكلفة الاقتراض	35
2- هدف المعيار المحاسبي الدولي الثالث والعشرون تكاليف الاقتراض	35
3- مبررات اتباع سياسة رسملة تكلفة الاقتراض	40
4- أهم الانتقادات الموجهة لسياسة رسملة الفوائد	41
المبحث الثاني: أسس القياس المحاسبية	
1- مفهوم عملية القياس المحاسبية	45
2- الإجراءات اللازم اتخاذها قبل البدء بتنفيذ عملية القياس	46
3- خطوات عملية القياس المحاسبية	47
4- أسس القياس المحاسبية	47
5- المطلوبات طويلة الأجل(القروض)	48
6- الأصول التي تقوم الشركة بإنشائها ذاتياً	48
7- تكاليف الفوائد خلال فترة الإنشاء	49
8- الأصول المؤهلة لرسملة الفائدة	50
9- فترة الرسملة	50
10- المقدار الخاضع للرسملة	50
11- معدلات الفائدة	51
12- بعض القضايا الهامة المتعلقة برسملة الفائدة	51
13- تكاليف الاقتراض المتعلقة بالأصول طويلة الأجل	52
المبحث الثالث: المعيار المحاسبي الدولي(23) تكلفة الاقتراض وأثره على القوائم المالية	
1- أثر السياسة المتبعة على القوائم المالية:	54

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع الدراسة التطبيقية	
اختبار أثر التحول في المعالجة المحاسبية على القوائم المالية	
1- المقدمة	57
2- بيئة البحث	57
3- أدوات البحث	58
4- إجراءات البحث	58
5- اختبارات الفرضيات	58

الفصل الخامس النتائج والتوصيات	
النتائج	68
التوصيات	69
أبحاث مقترحة	70
المراجع	71
الملاحق	75

قائمة الجداول	رقم الصفحة
جدول رقم (1) نسبة التمويل بالدين	57
جدول رقم (2) نسبة (الفوائد المرسملة/صافي الدخل)	59
جدول رقم (3) يظهر نتائج اختبار شابيرو للتوزيع الطبيعي	59
جدول رقم (4) يوضح معنوية الفرق بين صافي الربح	60
جدول رقم (5) يوضح معنوية الفرق بين (صافي الربح/ الإيرادات)	61
جدول رقم (6) يوضح معنوية الفرق بين (صافي الربح/ إجمالي الأصول)	62
جدول رقم (7) يوضح معنوية الفرق بين (صافي الربح/ حقوق الملكية)	62
جدول رقم (8) يوضح معنوية الفرق بين ربحية السهم	63
جدول رقم (9) يوضح معنوية الفرق بين (المديونية/حقوق الملكية)	64
جدول رقم (10) يوضح معنوية الفرق بين (المديونية/إجمالي الأصول)	64
جدول رقم (11) اختبار العينات المرتبط	65

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الملاحق
الملحق (1) بيانات البحث (القوائم المالية الأساسية)
الملحق (2) القوائم المالية المقارنة
الملحق (3) أثر رسملة تكلفة الاقتراض على القوائم المالية
الملحق (4) النتائج الإحصائية للبحث
الملحق (5) الأشكال البيانية
الملحق (6) ملخص الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية
الملحق (7) ملخص معايير المحاسبة الدولية

قائمة الجداول الملحق (4)
جدول رقم (1) يظهر نتائج اختبار شابيرو ويلك
جدول رقم (2) يوضح معنوية الفرق في (صافي الربح)
جدول رقم (3) يوضح معنوية الفرق في (إجمالي الأصول)
جدول رقم (4) يوضح معنوية الفرق في (حقوق الملكية)
جدول رقم (5) يوضح معنوية الفرق في نسب الربحية بين(صافي الربح/ الإيرادات)
جدول رقم (6) يوضح معنوية الفرق في نسب الربحية بين(صافي الربح/ إجمالي الأصول)
جدول رقم (7) يوضح معنوية الفرق في نسب الربحية بين (صافي الربح/ حقوق الملكية)
جدول رقم (8) يوضح معنوية الفرق في نسب الربحية (ربحية السهم)
جدول رقم (9) يوضح معنوية الفرق في نسب المديونية بين (المديونية/حقوق الملكية)
جدول رقم (10) يوضح معنوية الفرق في نسب المديونية بين (المديونية/إجمالي الأصول)
جدول رقم (11) يوضح نسبة التمويل بالدين للمشاريع في الشركة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الأشكال الملحق (5)
شكل رقم (1) يوضح أثر الرسملة على (صافي الربح)
شكل رقم (2) يوضح أثر الرسملة على (إجمالي الأصول)
شكل رقم (3) يوضح أثر الرسملة على (حقوق الملكية)
شكل رقم (4) يوضح أثر الرسملة على نسبة (صافي الربح/ الإيرادات)
شكل رقم (5) يوضح أثر الرسملة على نسبة (صافي الربح/ إجمالي الأصول
شكل رقم (6) يوضح أثر الرسملة على نسبة (صافي الربح/ حقوق الملكية)
شكل رقم (7) يوضح أثر الرسملة على (ربحية السهم)
شكل رقم (8) يوضح أثر الرسملة على نسبة (المديونية/ إجمالي الأصول)
شكل رقم (9) يوضح أثر الرسملة على نسبة (المديونية/ حقوق الملكية)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملخص البحث

يهدف البحث إلى استعراض معيار المحاسبة الدولي الثالث والعشرون (23) تكلفة الاقتراض (Borrowing Costs)، من خلال الوقوف على المعالجات المحاسبية لتكلفة الاقتراض، لمعرفة أثر تغير المعالجة المحاسبية لتكلفة الاقتراض على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، من خلال بحث أثر تحول الشركة من اتباع المعالجة المحاسبية الأساسية باعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً، إلى المعالجة البديلة المسموح بها باعتبارها مصروفاً رأسمالياً، ولقد تم اختبار ذلك من خلال فرضيات البحث.

ولقد اعتمد الباحث على التحليل المالي للقوائم المالية لمجتمع البحث المتمثل في شركة الاتصالات الفلسطينية من خلال استخراج بعض المؤشرات والنسب المالية المهمة.

ولاختبار فرضيات البحث تم استخدام المؤشر الإحصائي Paired Samples Test (t) لفحص درجة المعنوية ودرجة الاختلاف بين قيمة (t) الجدولية وقيمة (t) المحسوبة للاعتماد عليها في تفسير النتائج.

وبينت نتائج البحث، إن سياسة الرسملة تؤدي إلى تحسن ذات دلالة إحصائية عالية في المؤشرات والنسب المالية خلال فترة الإنشاء للأصل المؤهل ذاتياً وذلك بارتفاع رقم صافي الربح، ونسب الربحية، وانخفاض في نسب المديونية مقارنةً بسياسة اعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً، وأدت إلى إظهار فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية عالية لفرضيات البحث حيث تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، من خلال تطبيق سياسة اعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً عن سياسة اعتبار الفوائد مصروفاً رأسمالياً، لصالح اعتبار الفوائد مصروفاً رأسمالياً وبدورها تؤثر على متخذ القرار.

واستناداً لنتائج البحث يوصي الباحث، بأنه على الشركة تطبيق سياسة رسملة تكلفة الاقتراض، لما لها من نتائج جيدة بإظهار القوائم المالية بصورة أفضل وأكثر موضوعية، وعلى الشركة عند اتباعها لسياسة رسملة تكلفة الاقتراض، ضرورة الإفصاح الكامل عن كافة التفاصيل لسياسة الرسملة في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

This research aims to investigate the International Accounting Standard the Twenty three (23) for Borrowing cost, by standing on the foundation of accounting treatment the Borrowing cost to see the effect of changing the accounting treatment for Borrowing costs to the informational content of financial statements, through the study of the impact of the transformation of the company to follow the treatment fundamental accounting benefits as an revenue expenditure, to the allowed alternative treatment as a capital expenditure.

The researcher has adopted the financial analysis of the financial statements for the research community of the Palestinian Telecommunications Company by extracting some of the indicators and financial ratios task

To test the hypotheses of the study, using done of the statistical indicator (t) Paired Samples Test to examine the degree of the moral and the degree of difference between the value of (t) schedule and the value of (t) calculated to draw upon to interpret the results.

The results of the research revealed, The policy of capitalization, leading to a clear improvement in all financial statements during the construction period of the asset self-qualified, an increase number net profit and retained earnings and equity and total assets compared to an expense policy that interest revenue expenditure, backs and led to substantial differences with statistical significance between the financial statements resulting from the implementation of the policy revenue expenditure as an expense on the policy of holding interest allowance capitalist, for the benefit of that interest allowance capitalist, in turn, affect the decision-maker.

The research recommended that, Implementation of the policy of the company capitalized cost of borrowing, because of their good results to show financial statements to better and more objective, and the company in case of the policy of capitalization of borrowing costs, the need to establish clear conditions for the adoption of this policy, and full disclosure of all the details of the policy of capitalization

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاختصارات المستخدمة في البحث

قد ترد في البحث بعض الاختصارات نجملها في التالي:

(ASC) Accounting Standards Committee.
لجنة معايير المحاسبة.

(AICPA) American Institute of certificate Public Accountants.
المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين.

(FASB) Financial Accounting Standards Board.
مجلس معايير المحاسبة المالية (الأمريكي).

(SIC) Standing International Committee.
اللجنة الدولية للتفسيرات (والتي تتعلق بمعايير المحاسبة الدولية).

(IAS) International Accounting Standards.
معايير المحاسبة الدولية.

(IASC) International Accounting Standards Committee.
لجنة معايير المحاسبة الدولية.

(IASB) International Accounting Standards Board.
مجلس معايير المحاسبة الدولية.

(IFRS) International Financial Reporting Standards.
المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

(IFAC) International Financial Accounting Committee.
الاتحاد الدولي للمحاسبين الماليين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصـــل الأول

المدخل إلى البحـــــث

المبحث الأول: الإطار العام للبحث

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

الإطار العام للبحث

المقدمة:

رافقت المحاسبة نشوء الحضارة وتطورها، ولم تكن مجرد نظام كمي بل كانت نظام يلبي متطلبات التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي على مر العصور، وقد تطورت المحاسبة في مختلف دول العالم وذلك بما ينسجم مع متطلبات التطور في كل دولة في ضوء الأنظمة والتشريعات والقوانين السائدة في كل منها وقد انعكس ذلك على المحاسبة وبدا واضحاً في اختلاف أسس القياس والإفصاح المحاسبي (القاضي، وحمدان، 2008: 9)، حيث يهتم مجلس معايير المحاسبة الدولية بالمقام الأول بالمعالجات المحاسبية للقوائم المالية من تحديد وقياس وعرض وإفصاح لسد الفجوة في الإجراءات العملية بين دول العالم ليس لإنهاء الاختلاف بينها ولكن لتقليصها والحد من آثارها، وذلك بهدف تحسين جودة الممارسات والمعالجات المحاسبية لخدمة كافة المستفيدين من القوائم المالية وبالتالي إن إعداد القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية وتدقيقها وفق معايير التدقيق الدولية يعزز الثقة في تكلفة الاقتراض من قبل كافة المستفيدين.

ومن المعايير التي أصدرت لتوحيد العمليات المحاسبية بين دول العالم المعيار المحاسبي الدولي الثالث والعشرون (23) تكلفة الاقتراض (Borrowing Costs) ويُعد أحد معايير المحاسبة الدولية التي ينبغي تطبيقها والاسترشاد بها عند إعداد القوائم المالية المنشورة لخدمة العديد من فئات المجتمع لاسيما ونحن نعيش عصر العولمة وأبعادها الاقتصادية، وعلى الرغم من أن المعيار المحاسبي الدولي الثالث والعشرون (23) لم يلزم الشركات برسملة تكاليف الاقتراض، إلا أنه أشار إلى وجوب اتباع سياسة موحدة في رسملة أو عدم رسملة هذه الأعباء وأكد على وجوب وضع قواعد محددة يتم اتباعها في حالة الرسملة، كما أوجب الإفصاح عنها وبشكل واضح، ويرجع ذلك إلى أن معظم الشركات ومع بدايات القرن الماضي بدأت تدرج ضمن تكلفة الإنتاج كل التكاليف بما فيها الفوائد، ثم اتجه معظم الكتاب في المحاسبة إلى التفرقة بين التكاليف الصناعية من ناحية والتكاليف البيعية والإدارية من ناحية أخرى، وأن تتضمن تكلفة الإنتاج التكاليف الصناعية فقط وكان ذلك عام 1991م (الجوهري، 1990: 60).

تعتبر المعالجة المحاسبية لتكلفة الاقتراض المتعلقة باقتناء الأصول طويلة الأجل المؤهلة ذاتياً قد أثارت الجدل في الفكر المحاسبي لفترةً طويلة من الزمن، وقد نشأ هذا الجدل منذ بداية الثورة الصناعية، وما صاحبها من تطورات تكنولوجية سريعة متلاحقة والاعتماد المتزايد على الآلات في العمليات الإنتاجية، والتوسع الكبير في حجم الشركات الاقتصادية، وكان من الطبيعي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن يصاحب ذلك التوسع البحث عن مصادر للتمويل بخلاف حقوق الملكية للشركات الاقتصادية حيث أصبحت لا تكفي لتمويل تلك التوسعات، وعلى الرغم من الاتجاه المتزايد نحو تأسيس شركات مساهمة تتمتع بالقدرة العالية على تجميع الأموال مقارنة بشركات الأشخاص والشركات الفردية إلا أن رؤوس أموال هذه الشركات لم تكف الاحتياجات اللازمة لتمويل تلك التوسعات المطلوبة مع الاحتفاظ بدرجةً من السيولة تمكنها من الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل وكان طبيعياً أن تلجأ هذه الشركات إلى الاعتماد على الاقتراض بصورةً متزايدة مما حمل هذه الشركات بأعباء كبيرةً تضمنت سداد الفوائد المستحقة في مواعيدها بالإضافة إلى رد أصل القرض (المناوي، 2000: أ).

ويرجع توجه المنشات الاقتصادية إلى الاقتراض هو الارتفاع النسبي لتكلفة رأس المال المملوك مقارنة بالأموال المقترضة ويرجع ذلك إلى أن المستثمر يتوقع معدل عائد أعلى على استثماره عن معدلات الفائدة السائدة في السوق نتيجة المخاطرة التي يتحملها وإلا ما كان أقدم على الاستثمار، وأيضاً لأن تكلفة الأموال المقترضة تحقق وفراً ضريبياً بالنسبة للشركة باعتبارها من العناصر التحميلية في قائمة الدخل، وعلى العكس فان التوزيعات تعتبر توزيعاً للدخل وتفتقد الميزة الضريبية (Anthony, 1975: 11)، ومع تزايد سرعة التطورات التكنولوجية، تزايدت حدة المشكلة، حيث أصبح لزاماً على هذه الشركات مسايرة ركب التطور، وتحديث وإحلال الآلات والمعدات بصورة مستمرة حتى لا يصيبها التقادم، وحتى لا تفقد الشركة مزاياها التنافسية، وكان من نتيجة ذلك أن ازداد الاعتماد على التمويل لعمليات الإحلال بالقروض، وأصبحت الفوائد التي تدفعها تلك الشركات تمثل عبئاً كبيراً عليها واستنزافاً لمواردها المالية (المناوي، 2000: أ).

ومن أجل ذلك سيقوم الباحث بإجراء دراسة تحليلية تطبيقية على الممارسات المتبعة لتكلفة الاقتراض في شركة الاتصالات الفلسطينية ومعرفة أثر تحول الشركة من المعالجة المحاسبية الأساسية باعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً والانتقال إلى المعالجة المحاسبية المسموح بها باعتبار الفوائد مصروفاً رأسمالياً.

مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث في تعدد الممارسات التي نادى بها معيار المحاسبة الدولي الثالث والعشرون (23) لمعالجة تكلفة الاقتراض الخاصة بإنشاء الأصول ذاتياً حيث أبدى المعيار الأولوية في اعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً وقد سمح بمعالجتها بواسطة رسملة تكلفة الاقتراض. ولا شك أن هذا التنوع في معالجة نفس المفردة حتى في ظل ظروف متشابهة يظهر نتائج مختلفة لمستخدم القوائم المالية كأداةً لاتخاذ القرار، لذلك تتمحور مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هل يؤثر تغير المعالجة المحاسبية لتكاليف الاقتراض بدرجة معنوية إحصائية عالية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي الثالث والعشرون (23) تكلفة الاقتراض؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على معيار المحاسبة الدولي الثالث والعشرون (23) تكلفة الاقتراض (Borrowing Costs)، من خلال الأتي:

1- الوقوف على الأسس المحاسبية لمعالجة تكلفة الاقتراض.

2- التعرف على أثر تحول الشركة من اتباع المعالجة المحاسبية الأساسية باعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً، إلى المعالجة البديلة المسموح بها باعتبارها مصروفاً رأسمالياً.

أهمية البحث:

ينبع أهمية البحث حيث يتناول تحليل تكلفة الاقتراض وأثرها في اتخاذ القرارات خاصةً في ضوء ما لوحظ من تعثر العديد من الشركات حول العالم بسبب عجزها عن سداد الفوائد الناتجة عن هذا الاقتراض في ظل زيادة الاعتماد على التمويل بالاقتراض مثل (Trading Corporation Foreign & US)، لذلك يحاول هذا البحث التعرف على المعالجة المحاسبية المناسبة التي يجب على الشركة موضع البحث اتباعها لمعالجة تكلفة الاقتراض المناسبة لإعداد القوائم المالية، الأمر الذي يظهر دور وأهمية المعلومات المحاسبية في خدمة أهداف الشركة من خلال تسليط الضوء على المعالجة المحاسبية الفضلى الممكن اتباعها وتطبيقها في هذا الخصوص وما ينتج عنه من زيادة منفعة تلك المعلومات في ترشيد القرارات.

فرضيات البحث:

يستند هذا البحث على فرضيات من أجل اختبارها لتحقيق أهداف البحث:

1- لا توجد فروق جوهرية بين صافي الربح الناتج من تطبيق سياسة الرسملة وبين صافي الربح من اعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً. نسب الربحية نسب المديونية

2- لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين نسب الربحية ("صافي الربح/الايرادات"، "صافي الربح/الأصول"، "صافي الربح/حقوق الملكية"، ربحية السهم) الناتجة من تطبيق سياسة الرسملة وبين نسب الربحية من اعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً.

3- لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين نسب المديونية ("المديونية/الأصول"، المديونية/حقوق الملكية"). الناتجة من تطبيق سياسة الرسملة وبين نسب المتاجرة من اعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نموذج البحث:

تم بناء نموذج البحث بعد تحديد مشكلة البحث وأهداف، حيث تمثل المعالجة المحاسبية المتبعة لتكلفة الاقتراض بالمتغير المستقل، وتنقسم إلى المعالجة الأساسية والمعالجة المسموح بها، وتمثل المؤشرات والنسب المالية المتغيرات التابعة وتتمثل بصافي الربح، نسب الربحية ("صافي الربح/الايرادات"، "صافي الربح/الأصول"، "صافي الربح/حقوق الملكية"، ربحية السهم) نسب المديونية ("المديونية/الأصول"، المديونية/حقوق الملكية").

منهجية البحث:

استخدم الباحث النموذج الوصفي التحليلي لعرض المعايير والدراسات السابقة في مجال البحث، وتفسير أثر اختلاف المعالجة المحاسبية لتكلفة الاقتراض على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، وذلك من خلال المصادر الثانوية لإظهار الجانب النظري للبحث بالرجوع إلى الكتب والدوريات والمجلات والأبحاث العلمية والرسائل العربية والأجنبية، وأيضاً من خلال المصادر الأولية من خلال المقابلات والاتصالات الهاتفية والمراسلة الالكترونية وذلك لإظهار وتوضيح الإطار العملي للبحث، ولاختبار فرضيات الدراسة استخدم البرنامج الإحصائي (SPSS) باستخدام المؤشر الإحصائي (t) (Paired Samples Test) اختبار العينات الزوجية لفحص درجة المعنوية ودرجة الاختلاف بين قيمة (t) الجدولية وقيمة (t) المحسوبة للاعتماد عليها في تفسير النتائج التحليلية للدراسة، ولتدعيم النتائج تم إجراء اختبار البيانات غير المعلمية، حيث تستخدم هذه الاختبارات في حالة عدم خضوع البيانات للتوزيع الطبيعي وعندما يكون حجم العينة أقل من 30 (بربخ، 2008). ولقد تم استخدام اختبار العينات المرتبطة (Two Related Samples Test) وهو اختبار ضروري لتدعيم نتائج الدراسة التطبيقية لاختبار الفرضيات.

مجتمع البحث (شركة الاتصالات الفلسطينية):

تأسست شركة الاتصالات الفلسطينية سنة 1995م كشركة مساهمة عامة وباشرت أعمالها في الأول من يناير عام 1997م كمشغل ومقدم لكافة أنواع خدمات الاتصالات من شبكات الهواتف الثابتة والخلوية والانترنت وخدمات تراسل المعطيات والمعلومات والدارات الرقمية المؤجرة. وأصبحت شركة الاتصالات الفلسطينية أحد أسس الاقتصاد الفلسطيني وداعمة لنموه وتطوره وبوصلة للاستثمار باعتبارها المساهم الرئيس والمشغل الأكبر في الاقتصاد الفلسطيني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

1- دراسة درغام، (2008)، بعنوان: "دراسة إمكانية تطبيق الشركات الصناعة المساهمة العامة الفلسطينية لمعيار رسملة تكاليف الاقتراض: دراسة تحليلية".

حيث هدفت هذه الدراسة بشكل رئيس إلى دراسة إمكانية تطبيق الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية لمعيار رسملة تكاليف الاقتراض، ولتحقيق ذلك تم تصميم استبانة خصيصاً وزعت على العاملين بالدائرة المالية ذوي العلاقة بإعداد القوائم المالية في جميع الشركات وعددها (10).

وبينت نتائج الدراسة ما يأتي، أولاً: غالبية المبحوثين أكدوا على أهمية إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، وهذا يزيد من ثقة المستفيدين في هذه القوائم. ثانياً: هناك إدراك كبير من قبل إدارة الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية لأهمية تطبيق معيار رسملة تكاليف الاقتراض. ثالثاً: تطبق الشركات معيار رسملة تكاليف الاقتراض إلى حدٍ كبير. رابعاً: تلتزم الشركات المطبقة لرسملة تكاليف الاقتراض بقواعد الرسملة المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية إلى حدٍ كبير، مع تفاوت هذا الالتزام بين تلك القواعد. خامساً: تطبق الشركات أسساً واضحةً في معالجة تكاليف الاقتراض محاسبياً إلى حدٍ كبير.

وأوصت الدراسة بأنه يجب على إدارة الشركات الاهتمام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية ومعايير التدقيق الدولية لكسب البيانات المالية مصداقية وشفافية أكبر محلياً ودولياً.

2- دراسة صيام، (2005)، بعنوان: "إيجابيات ومعوقات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الأردن: دراسة استكشافية لآراء القائمين على مهنة المحاسبة".

ركزت هذه الدراسة على إظهار إيجابيات ومعوقات معايير المحاسبة الدولية في الأردن من وجهة نظر القائمين على مهنة المحاسبة.

ومن أهم نتائج الدراسة، أولاً: هناك تأييدٌ كبيرٌ للالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في الأردن لما لهذا التطبيق من إيجابيات: مثل توفير الجهد الكبير والأموال الطائلة اللازمة لوضع معايير محلية. ثانياً: هناك معوقات تحد من الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية: مثل اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية والتفاوت في المفاهيم والسلوكيات والقيم السائدة واختلاف التشريعات والقوانين، والتفاوت في دور الهيئات والجمعيات المهنية المناط بها الإشراف على مهنة المحاسبة.

وخلُصت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها، أولاً: تنمية مهارات وقدرات وكفاءات العاملين في الأقسام المحاسبية والدوائر المالية في الشركات لتمكينهم من المنافسة العالمية. ثانياً: إعادة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النظر في أسس منح تراخيص مزاولة مهنة التدقيق بحيث يتم التأكد من قدرتهم على التعامل مع معايير المحاسبة والتدقيق الدولية بشكل منافس لمدققي الحسابات في الدول المتقدمة.

3- دراسة المناوي، (2000)، بعنوان: "قياس تكلفة الاقتراض وأثره على الخصائص الكيفية للمعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية".

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة المعالجات المختلفة لتكلفة الاقتراض وذلك بتوضيح مزايا وعيوب كل منهما من حيث اتفاق المعالجة المحاسبية مع الإطار الفكري للمحاسبة المالية والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وأن توفر هذه المعالجة معلومات محاسبية تتصف بالجودة، من خلال توافر الخصائص الكيفية في المعلومات الناتجة من تطبيق هذه السياسة.

ومن أهم النتائج ما يأتي، أولاً: تطبيق سياسة رسملة تكلفة الاقتراض أدت إلى تحسن واضح في رقم صافي الربح الذي يرحل إلى قائمة الأرباح المحتجزة، وزيادة تكلفة الأصول المسجلة في قائمة المركز المالي وزيادة النقدية المتولدة عن أنشطة التشغيل ونقص في النقدية المتولدة عن الأنشطة الاستثمارية. ثانياً: تطبيق سياسة رسملة تكلفة الاقتراض تؤثر على الخصائص الكيفية للمعلومات المحاسبية بالسلب، وعدم قابليتها للمقارنة.

ومن أهم التوصيات ما يأتي، أولاً: ضرورة الحد من تطبيق سياسة رسملة تكلفة الاقتراض، واتباع سياسة تحميل الفوائد على الإيراد في قائمة الدخل للفترة التي تستحق فيها. ثانياً: ضرورة وضع شروط واضحة للشركات التي تتبع سياسة رسملة تكلفة الاقتراض.

4- دراسة وني مري، (1996)، بعنوان: "ملخص معايير المحاسبة الدولية للمعايير المطبقة اعتباراً من 1 يناير 1994م".

ركزت هذه الدراسة على قواعد اعتماد سياسة رسملة تكاليف الاقتراض حيث إنه إذا كان إعداد الأصول يتم على أجزاء وكان استعمال كل جزء ممكناً في حين يكون العمل مستمراً في إعداد الأجزاء الأخرى، وجب عندئذ التوقف عن رسملة تكاليف الإقراض عن كل جزء تم إنجازه، أما إذا كان لا بد من إكمال جميع الأجزاء قبل أن يصبح في الإمكان استعمال أية أصول، فالعادة هي أن تستمر رسملة تكاليف الاقتراض إلى أن يتم إنجاز الأصول بالكامل.

5- دراسة أنتوني، (1975)، بعنوان: "المحاسبة عن تكلفة الفائدة".

ركزت هذه الدراسة على ضرورة اتباع المحاسبين للمفاهيم الاقتصادية عند معالجة تكلفة التمويل وذلك لأن علم الاقتصاد يصف المبادئ التي تحكم الأعمال وإدارتها، بينما تهتم المحاسبة المالية بقياس نتائج الأعمال وتوصيلها إلى الإدارة ونتيجة هذا الارتباط يتوقع الفرد وجود اتفاق بين المبادئ الاقتصادية والمحاسبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولقد توصلت تلك الدراسة إلى أن تطبيق الأسلوب الاقتصادي لمعالجة تكلفة التمويل سوف يكون له نتائج ايجابية سواء على قائمة المركز المالي أو معلومات قائمة الدخل.

حيث إنه يؤثر في قائمة المركز المالي على المخزون المحتفظ به لفترة طويلة والتجهيزات الرأسمالية لأنها سوف تتضمن تكلفة الفوائد المرتبطة بالاحتفاظ، والفوائد على رأس المال المستخدم في العملية الصناعية، وهذا الاقتراح سوف يؤدي إلى تقييم المخزون والتجهيزات الرأسمالية بالتكلفة الحقيقية.

ويرى أنتوني إنه سوف يكون هناك اختلافاً كبيراً باستخدام المعالجة التقليدية للفوائد باعتبارها مصروفاً إيرادياً، ويضرب مثالاً بتكلفة المباني التي تختلف بصورة واضحة، حيث تختلف تكلفة مبنى قامت الشركة بإنشائه بنفسها عن تكلفة نفس المبنى لو قامت شركة أخرى بإنشائه لحساب نفس الشركة. ويرجع السبب في ذلك إلى إدراج فوائد على رأس المال الإجمالي عند تحديد سعر البيع في الحالة الثانية ، وذلك يرجع أيضاً إلى إدراج فوائد على رأس المال المقترض كعنصر تكلفة، ويحتسب كذلك هامش للربح يقترب من تكلفة الفوائد على رأس المال المملوك، وتصبح الفوائد بكلى نوعيها عنصرا من عناصر تكلفة هذا المبنى.

تعليق على الدراسات السابقة:

ركزت دراسة (درغام) على إمكانية تطبيق الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية لمعيار رسملة تكاليف الاقتراض، حيث ركزت على الجانب النظري من إمكانية أو عدم إمكانية التطبيق لمعيار رسملة تكلفة الاقتراض.

أما دراسة (المناوي) هدفت إلى دراسة المعالجات المحاسبية المختلفة لتكلفة الاقتراض وذلك بتوضيح مزايا وعيوب كل منهما من حيث اتفاق المعالجة المحاسبية مع الإطار الفكري للمحاسبة المالية والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وأن توفر هذه المعالجة معلومات محاسبية تتصف بالجودة، من خلال توافر الخصائص الكيفية في المعلومات الناتجة من تطبيق هذه السياسة.

أما دراسة (وني مري) ركزت على توضيح قواعد اعتماد سياسة رسملة تكاليف الاقتراض.

أما دراسة (أنتوني) ركزت على ضرورة اتباع المحاسبين للمفاهيم الاقتصادية عند معالجة تكلفة التمويل وذلك لأن علم الاقتصاد يصف المبادئ التي تحكم الأعمال وإدارتها، بينما تهتم المحاسبة المالية بقياس نتائج الأعمال وتوصيلها إلى الإدارة ونتيجة هذا الارتباط يتوقع الفرد وجود اتفاق بين المبادئ الاقتصادية والمحاسبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأهم ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة، أنها ارتكزت على الأساس العملي للمعيار المحاسبي الدولي الثالث والعشرون (23) تكلفة الاقتراض من خلال مقارنة اتباع الشركة محل البحث المعالجة المحاسبية الأساسية باعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً التي تقوم بإعداد القوائم المالية الخاصة بها على هذا الأساس والتحول إلى المعالجة المحاسبية البديلة المسموح بها وبحث أثر هذا التحول على القوائم المالية من خلال النسب والمؤشرات التي سيتم استخراجها، وتتبع أهميتها من اختلاف البيئة لأن كافة الأبحاث السابقة كانت في بيئات مختلفة وهذه الأولى من نوعها التي تجرى على البيئة الفلسطينية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصـــل الثانـــي

المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الفلسطينية

المقدمة:

المبحث الأول: معايير المحاسبة الدولية

المبحث الثاني: مقومات مهنة المحاسبة وتوفرها في البيئة الفلسطينية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة:

تعتبر معايير المحاسبة الدولية من أهم وسائل تطوير مهنة المحاسبة لتواكب التطورات الجوهرية في مجال الأعمال لتحديد طرق قياس تأثير العمليات والأحداث والظروف على المركز المالي ونتائج أعمال تلك المنشآت وإيصالها للمستفيدين وهذا ما أدركته دول عديدة، حيث سارعت العديد من الدول إلى إصدار معايير محاسبية يتم بناء عليها قياس تأثير العمليات والأحداث والظروف على المركز المالي ونتائج الأعمال وإيصالها للمستفيدين وبناءً على ذلك سنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على معايير المحاسبة الدولية، والمعايير المحاسبية والبيئة الفلسطينية كما يأتي:

1- المبحث الأول يعرف المعيار المحاسبي، والمعايير المحاسبية الدولية من خلال التعرف على نشأة المعايير الدولية وأسباب نشأتها والتعرف على لجنة معايير المحاسبة الدولية والهيئات التابعة لها وأهدافها وإجراءات وضع معايير المحاسبة الدولية.

2- المبحث الثاني يتم من خلاله التعرف على مقومات مهنة المحاسبة وتوفرها في البيئة الفلسطينية من خلال واقع مهنة المحاسبة في فلسطين والمراحل التي مرت بها مهنة المحاسبة وواقع معايير المحاسبة الدولية وايجابيات ومعوقات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في فلسطين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

معايير المحاسبة الدولية

1- المعيار المحاسبي:

لقد جاءت كلمة معيار ترجمة لكلمة Standard الانجليزية وهي تعني القاعدة المحاسبية ويميل المحاسبون إلى استخدام معيار محاسبي. ويقصد بكلمة معيار في اللغة العربية بأنها نموذج يوضع، يقاس على ضوئه وزن شيء أو طوله أو درجة جودته، أما في المحاسبة فيقصد بها المرشد الأساس لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها وإيصال المعلومات إلى المستفيدين (سابا، 2008: 11).

والمعيار بهذا المعنى يتعلق عادة بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية أو بنوع معين من أنواع العمليات أو الأحداث أو الظروف التي تؤثر على المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها مثل الموجودات الثابتة، البضاعة أو غيرها.

وقد عرفت لجنة القواعد الدولية القاعدة المحاسبية بأنها "عبارة عن قواعد إرشادية يرجع إليها المهنيون لدعم اجتهاداتهم واستلهام حكمتهم، ولكنها لا تلغي الحكمة أو الاجتهاد أبداً، كما إنها وصف مهني رفيع المستوى للممارسات المهنية المقبولة عموما وتهدف إلى تقليل درجة الاختلاف في التعبير أو الممارسة في الظروف المتشابهة وتعتمد كإطار عام لتقييم نوعية وكفاءة العمل الفني ولتحديد طبيعة وعمق المسؤولية المهنية (سابا، 2008، 12).

والمعايير هي نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه الممارسات العملية وترشيدها في المحاسبة والمراجعة وبذلك تختلف المعايير عن الإجراءات، فالمعايير لها صفة الإرشاد العام والتوجيه، بينما تتناول الإجراءات الصفة التنفيذية لهذه المعايير على حالات تطبيقية معينة (القاضي، وتوفيق، 2005: 33).

2- نشأة معايير المحاسبة الدولية:

بدأت محاولات وضع معايير محاسبية على المستوى الدولي مع بدايات القرن الحالي حيث عقد المؤتمر المحاسبي الأول في عام 1904م في سانت لويس في ولاية ميسوري في الولايات المتحدة الأمريكية برعاية اتحاد جمعيات المحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة الأمريكية قبل تأسيس مجمع المحاسبين الأمريكيين عام 1917م، وقد بلغ عدد المسجلين في المؤتمر 83 عضواً، أما عدد الحضور فقد فاق عدد المسجلين وبلغ 360 عضواً منهم 350 عضواً من الولايات المتحدة وسبعة من كندا واثنان من انجلترا واحد من هولندا، وقد دار البحث في ذلك المؤتمر حول إمكانية توحيد القوانين المحاسبية بين الدول. وانعقد بعد هذا المؤتمر العديد من المؤتمرات التي بلغت سبعة عشر مؤتمراً إلى يومنا هذا، حيث انعقد المؤتمر الأخير السابع عشر في اسطنبول في تركيا في نوفمبر 2006م، وقد عقد تحت شعار تحقيق النمو والاستقرار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادي العالمي، ومساهمة المحاسبة في تطوير الأمم، واستقرار أسواق رأس المال في أنحاء العالم، ودور المحاسبين في عملية تقييم المشروعات (القاضي، وحمدان، 2008، 104).

وقد أسفرت هذه المؤتمرات التي كانت نتيجة الضغوط المتزايدة من مستخدمي القوائم المالية من مساهمين ومستثمرين ودائنين ونقابات واتحادات تجارية ومنظمات دولية وجمعيات حكومية وأجهزة حكومية عن تشكيل عدة منظمات استهدفت وضع المعايير الدولية وتهيئة المناخ اللازم لتطبيق هذه المعايير (القاضي، وحمدان، 2008: 106).

3- أسباب نشأة معايير المحاسبة الدولية:

هناك عدة أسباب ساهمت بشكل فعال ومباشر في نشوء معايير المحاسبة الدولية فمن هذه الأسباب وجود اختلافات تتعلق بالمسميات أو تتعلق بالمعالجات وتعدى ذلك إلى عدم وجود إجابات قاطعة للكثير من المشكلات التي تواجه المحاسبين، كما ساهمت العولمة بشكل مباشر في ذلك حتى تتمكن الشركات من الانفتاح على الأسواق العالمية وتمكينها من إدراج أسهمها في البورصات العالمية وتتمثل هذه الأسباب في التالي (نسمان، 2008: 19-21):

1: الحاجة إلى تطوير علم المحاسبة:

نظراً لكون علم المحاسبة يقوم على مجموعة من الفروض والمفاهيم والمبادئ والقواعد والسياسات والتقاليد والأعراف المحاسبية مما أدى إلى تعدد التعريفات والمفاهيم وتناقض بين المبادئ وبالتالي عدم تحديد مفاهيم المحاسبة بشكل واضح ومفهوم.

2: العولمة:

بدأت ظاهرة العولمة مع تعاظم القوة الاقتصادية للشركات المتعددة الجنسيات، والتي مثلت سلطة هذه العولمة دون أن تعلن عن هويتها أو ولاءاتها، وهذه الشركات غير خاضعة لمسؤولية معينة لأنها لا تمثل السلطة الرسمية لأية أمة من الأمم، كما أنه وتماشياً مع الانفتاح الاقتصادي العالمي واستقطاب مزيد من الاستثمارات الخارجية فقد ألح المجتمع الاستثماري الدولي على ضرورة تحسين المعايير الدولية القائمة وإصدار معايير جديدة تنمي أداء ومستوى التبادل في أسواق المال. وبالتالي فإن العولمة والأخذ بمفاهيم اقتصاد السوق وإزالة الحواجز أمام حركة السلع والخدمات والاستثمارات والأفراد وما رافق ذلك من تطور في عمل الأسواق المالية، كل ذلك انعكس على مهنة المحاسبة لتتلاءم مع المتغيرات في الاقتصاد العالمي والتي أظهرت قصور البيانات المالية عن إظهار الأوضاع المالية وفقاً للحقائق الاقتصادية المستجدة.

4- لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC):

هي عبارة عن منظمة مستقلة تهدف إلى إعداد معايير يمكن استخدامها من قبل الشركات والمؤسسات لدى إعداد القوائم المالية في جميع أنحاء العالم، وقد شكلت هذه اللجنة في عام 1973م إثر اتفاق بين المنظمات المحاسبية القائدة في كل من استراليا وكندا وفرنسا وألمانيا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واليابان والمكسيك وهولندا والمملكة المتحدة وايرلندا والولايات المتحدة الأمريكية. ومنذ عام 1983م شملت عضوية اللجنة كل من المنظمات المحاسبية المهنية الأعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) وابتداءً من كانون الثاني 1996م صارت اللجنة تضم 116 منظمة من 85 دولة وابتداءً من عام 1999م أصبحت اللجنة تضم 143 عضواً من 104 بلدان يمثلون مليوني محاسب، وقد شاع استخدام المعايير الدولية حتى من تلك المنظمات أو الدول التي لم تنضم إلى عضوية اللجنة بعد (القاضي، وحمدان، 2008: 106).

5- الهيئات التابعة للجنة معايير المحاسبة الدولية

توجد عدة لجان تابعة للجنة معايير المحاسبة الدولية وتشمل هذه اللجان (لطفي، 2006: 403-404):

1: مجلس لجنة معايير المحاسبة الدولية:

ومهمته هي وضع معايير المحاسبة المالية ومعايير التقارير المالية للشركات وتحسينها، وتشمل مسئولياته اعتماد مقترحات المشروعات وطرق وأساليب إعداد المعايير وإقرار مسودة الإعلان ومعايير المحاسبة الدولية النهائية، ويتكون المجلس من سبع عشرة منظمة منها 13 هيئة محاسبية و4 منظمات أخرى.

2: المجموعة الاستشارية:

وتقوم بتقديم المشورة للجنة معايير المحاسبة الدولية حول أجندة المشروعات وأولوياتها والقضايا الفنية، وليس لها أية مسئوليات عند وضع المعايير، وتتكون المجموعة من 15 منظمة يختارها مجلس لجنة معايير المحاسبة الدولية.

3: المجلس الاستشاري:

ويقوم بمراجعة إستراتيجية وخطط مجلس اللجنة للتأكد من مقابلة المجلس لالتزاماته، ويقوم المجلس الاستشاري بالاشتراك في إجراءات قبول أعمال لجنة معايير المحاسبة الدولية عن طريق ممارسي مهنة المحاسبة ومستخدمي القوائم المالية وغيرهم من الأطراف المهمة.

4: اللجنة الدائمة للترجمة:

وتتكون من 12 عضو لكل منهم حق التصويت، وتعد هذه اللجنة ترجمة لمعايير المحاسبة الدولية لاعتمادها من مجلس اللجنة.

5: جماعة العمل الاستراتيجي:

وتقوم بمراجعة إستراتيجية للجنة معايير المحاسبة الدولية للفترة التي تلي الانتهاء من العمل الجاري، وكذلك مراجعة هيكل لجنة معايير المحاسبة الدولية وإجراءات العمل وعلاقاته مع واضعي المعايير المحاسبية الدولية، وكذلك مهام البحث والتدريب والتعليم والتمويل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6- أهداف لجنة معايير المحاسبة الدولية بما يأتي:

1: إعداد معايير محاسبية لأجل الصالح العام، والعمل على نشرها، وتشجيع الأطراف المختلفة على قبولها والعمل بموجبها.

2: العمل على تطوير وتوافق الأنظمة مع المعايير المحاسبية وخاصة تلك المتعلقة بتقديم القوائم المالية.

واكتسبت هذه اللجنة اعترافاً دولياً واسعاً بأهليتها رغم عدم وجود سلطة لديها لفرض معاييرها وقد التحق بها عدد كبير من الجمعيات المهنية في البلدان المختلفة، كالاتحاد الدولي للمحاسبة الذي يضم في عضويته مليوني محاسب، هذا ويدار عمل اللجنة من قبل مجلس يضم ممثلي الهيئات المحاسبية أل 13 المعينين من قبل مجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين ومن 4 منظمات مهتمة في وضع التقارير المالية ، وتكون عضوية المجلس لفترة سنتين ونصف، كما تضم اللجنة ممثلين عن لجنة التنسيق الدولية لجمعيات المحللين الماليين والجمعية الدولية لمعهد المدراء الماليين، وتسعى اللجنة إلى إقناع الحكومات والمنظمات المهنية المسئولة بالمعايير الدولية والتأكد من تطبيقها، كما تسعى اللجنة لإقناع الجهات المشرفة على أسواق المال المختلفة، بإلزام الشركات بإعداد قوائمها المالية حسب هذه المعايير (فردريك، وآخرون، 2004: 265-266).

وتحصل اللجنة على إيرادات من بيع منشوراتها كما تتلقى دعما ماليا من الاتحاد الدولي للمحاسبين وبعض المنظمات المحاسبية والشركات والمؤسسات ومنشآت التدقيق الكبرى. وتدار أعمال اللجنة من قبل مجلس يمثل ثلاث عشرة دولة يعينهم الاتحاد الدولي، بالإضافة إلى ممثلين عن لجنة التنسيق الدولي لجمعيات المحللين الماليين واتحاد الشركات المسيطرة الصناعية في سويسرا والجمعية الدولية لمعاهد المدراء الماليين وهيئة معايير المحاسبة المالية في أمريكا (FASB) (القاضي، وحمدان، 2008: 107).

وقد أسست اللجنة في عام 1995م المجلس الاستشاري الدولي من الأشخاص البارزين في المراكز الرئيسة في مهنة المحاسبة ومستخدمي القوائم المالية، ويتلخص دور المجلس الاستشاري في تعزيز قبول معايير المحاسبة الدولية وتعزيز مصداقية عمل اللجنة عموما، عن طريق:

1- إعادة النظر بإستراتيجية وخطط المجلس والتعليق عليها.

2- إعداد التقرير السنوي حول فعالية المجلس في تحقيق أهدافه وفي تنفيذ أعماله.

3- تعزيز المشاركة في عمل اللجنة وقبولها من أوساط المهنة ومستخدمي القوائم المالية واتحادات العمال والأطراف الأخرى ذات العلاقة.

4- السعي والحصول على التمويل اللازم لعمل اللجنة بشكل لا يضعف من استقلالها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- إعادة النظر بالموازنة والقوائم المالية للجنة(IASC).

ويعمل المجلس في بيئة تشجع الأعضاء والمنظمات الممثلة وأعضاء المجموعة الاستشارية وغيرهم على تقديم المقترحات التي تضمن تحديث المعايير القائمة أو إصدار معايير جديدة، مما يضمن جعل معايير المحاسبة الدولية معايير عالية الجودة (القاضي، وحمدان، 2008: 107).

7- إجراءات وضع معايير المحاسبة الدولية:

وتشمل إجراءات وضع معايير المحاسبة الدولية ما يلي (القاضي، وحمدان، 2008: 108-109):

1: يشكل المجلس لجنة دولية توجيهية، يترأسها ممثل عن المجلس وتضم ممثلين عن المنظمات المحاسبية لثلاث دول على الأقل. وقد تتضمن اللجنة التوجيهية ممثلين عن المنظمات الأخرى الممثلة في المجلس أو المجموعة الاستشارية أو ذات الخبرة في موضوع معين.

2: تحدد اللجنة التوجيهية كل القضايا المرتبطة بالموضوع وتراجعها جيداً حول القضايا المرتبطة بالموضوع، وتدرس اللجنة التوجيهية المتطلبات والممارسات المحاسبية المحلية والإقليمية بما فيها المعالجات المحاسبية المختلفة التي قد تكون ملائمة لمختلف الظروف، وبعد ذلك تقدم اللجنة التوجيهية موجزاً بالنقاط الرئيسة.

3: بعد تلقي تعليقات المجلس على موجز النقاط الرئيسة، تحضر اللجنة التوجيهية بيان تمهيدي بالمبادئ الأساسية التي تشكل أساس مسودة للعرض وتشرح الحلول البديلة التي أخذت بالاعتبار والأسباب التي أدت إلى قبولها أو رفضها وتمتد هذه الفترة لأربعة أشهر عادة.

4: تراجع اللجنة التوجيهية التعليقات على بيان العرض التمهيدي بالمبادئ وتوافق على البيان النهائي بالمبادئ الذي يقدم للمجلس للموافقة، كما يستخدم كأساس لإعداد مسودة العرض بالمعيار المحاسبي الدولي المقترح (أو التعديل المقترح) ويتاح هذا البيان النهائي للعموم دون نشره رسمياً.

5: تعد اللجنة التوجيهية مسودة عرض تمهيدية للموافقة من قبل المجلس بعد التنقيح على أن توافق عليه بنسبة ثلثي أعضاء المجلس على الأقل، وتنشر مسودة العرض بعد ذلك، وتطلب التعليقات من كل الأطراف المهتمة خلال فترة العرض والتي هي شهر كحد أدنى وقد تمتد إلى ستة أشهر.

6: تعيد اللجنة التوجيهية النظر بالتعليقات وتعد مخطط المعيار المحاسبي الدولي لمراجعته من قبل المجلس، وبعد التنقيح، وبموافقة ثلاثة أرباع أعضاء المجلس على الأقل، يتم نشر المعيار.

وخلال هذه المرحلة قد يقرر المجلس أن الحاجة للموضوع محل الدراسة يبرر مشاورات إضافية أو يمكن أن يخدم بشكل أفضل عبر إصدار ورقة مناقشة للتعليق عليها وقد يكون من الضروري إصدار أكثر من مسودة عرض واحدة قبل وضع مخطط المعيار المحاسبي الدولي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن حين لآخر قد يقرر المجلس إحداث لجنة توجيهية لتدرس فيما إذا كان من الواجب تعديل معايير المحاسبة الدولية الحالية كي تؤخذ التطورات المستجدة بالاعتبار، أما التنقيحات الثانوية فقد يأمر المجلس اللجنة التوجيهية بإعداد مسودة العرض دون أن تنشر بياناً تمهيداً بالمبادئ (بهلول، 1997: 49).

وفي بعض الحالات التي تقدم فيها المعايير المحاسبية الدولية معالجتين محاسبيتين للعمليات والأحداث المتشابهة يتم تصميم إحدى المعالجات على أنها المعالجة الأساسية والأخرى على أنها معالجة بديلة مسموح بها.

وتمنع سياسة اللجنة الحالية إصدار تفسيرات لمعاييرها المحاسبية الدولية، كما تمنع الهيئة الإدارية من تقديم أية إرشادات حول معنى المعايير.

وقد أصدرت هيئة اللجنة (IASC) 41 معياراً محاسبياً دولياً قبل أن تتم إعادة هيكلتها، وبعد مراجعات عديدة لتلك المعايير فقد بقي 34 معياراً. كما أصدرت العديد من التفسيرات والتي بلغت 33 تفسيراً حتى عام 2001م.

8- التحول من لجنة معايير المحاسبة الدولية إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية:

وقد أعيدت هيكلة لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) لتصبح تحت اسم مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وذلك في آذار 2001م.

ويقوم هذا المجلس بمهام تطوير معايير المحاسبة الدولية حيث اعتمد المعايير الدولية التي أصدرتها اللجنة السابقة وقد أخذت على عاتقها مسؤولية تعديلها وتطوير وتفسير المعايير.

وقد ظهر مفهوم المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) والتي بدأ المجلس بإصدارها بهذا الاسم لكي يتم تمييزها عن المعايير الدولية السابقة، وقد بلغ عدد المعايير التي أصدرت 9 معايير دولية للتقارير المالية.

وقد بدأت مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية بالتعاون مع مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية. وتقوم بإعداد مرجع عام للمعايير الدولية ابتداءً من عام 2006م (القاضي، وحمدان، 2008: 109-110).

9- لجنة معايير المحاسبة الدولية ودورها في توافق التطبيقات المحاسبية:

بدأت الأعمال في عالم اليوم تأخذ شكلاً دولياً، فلا عجب أن نرى مؤسسات يابانية تعمل في أفريقيا، أو شركات فرنسية تقام في بعض الدول العربية، وبما أن المحاسبة والتي غالباً ما تتصف بأنها لغة الأعمال نجدها تواجه صعوبات، والسبب يرجع في ذلك إلى أن المبادئ والتطبيقات المحاسبية، تختلف من بلد لآخر، وبما أن الأعمال تمارس على مستوى دولي، يجب على المحاسبة إيجاد طريقة لتحسين وتزويد خدماتها على المستوى الدولي، وتظهر المشكلة في أن المحاسبة تعكس البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل فيها، مع العلم أن هذه البيئة ليست

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

متشابهة على سبيل المثال البيئة في فلسطين تختلف عنها في اليابان، ويعزز الاختلافات المحاسبية وجود أنظمة قانونية وسياسية مختلفة في تلك البلدان، فالدول التي تتبنى نظام الاقتصاد المختلط على سبيل المثال تكون الدولة هي الجهة المالكة لجميع أو معظم الممتلكات، وبالتالي لا يوجد حقوق ملكية أو ملكية خاصة، وتبقى المحاسبة في هذا النظام غير متطورة، أما البلدان التي تعتمد نظام الاقتصاد الحر فإن المبادئ المحاسبية والتقارير المحاسبية تكون متروكة للقطاع الخاص، وعلى ذلك فإن درجة التطور في المهن المحاسبية والمستوى العام من التعليم في بلد ما يؤثر أيضا على الإجراءات والتطبيقات المحاسبية في ذلك البلد، وتقوم البلدان التي لا تكون مهنة المحاسبة فيها متطورة باستخدام واستعارة الطرق والتطبيقات المحاسبية الموجودة في البلدان المتطورة، وتعمل بعض الجهات على تحقيق فهم وتنسيق أكبر للتطبيقات المحاسبية المختلفة في البلدان المتعددة، واحدة من أهم الهيئات والمنظمات، هي لجنة معايير المحاسبة الدولية إضافة إلى الاتحاد الدولي للمحاسبين بحيث تقوم هذه المنظمات بدراسة احتياجات ومتطلبات المعلومات وتطبيقات المحاسبة في الدول المختلفة، وتقوم لجنة معايير المحاسبة الدولية بإصدار معايير توصى بها من خلال تطبيقات معينة في جميع الدول الأعضاء في لجنة معايير المحاسبة الدولية (مبادئ التقارير المالية المتقدمة، 2001: 2-3).

10- الخصائص الواجب توافرها في معايير المحاسبة الدولية:

من أجل أن تكون معايير المحاسبة الدولية ملائمة للتطبيق، لابد أن ترتكز على أهداف واضحة للقوائم المالية، ومن أجل أن تكون معايير المحاسبة الدولية متوافقة مع بعضها البعض يجب أن ترتكز على مجموعة من الخصائص والمقومات ونوردها فيما يأتي (توفيق، 1987: 184-185):

1: صياغة المعايير في ضوء أهداف المحاسبة المالية وبصفة خاصة توفير المعلومات المحاسبية المناسبة لخدمة أهداف المستخدمين والمستفيدين على اختلاف قطاعاتهم، لذلك لابد أن تبنى المعايير من واقع الاسترشاد بإطار فكري متكامل للمحاسبة المالية.

2: ملائمة المعايير للبيئة التي ستطبق فيها، حيث ينبغي عند وضع المعايير مراعاتها للأوضاع الاجتماعية والبيئية المحيطة، وذلك حتى لا نخلق حواجز وفروقات بين الممارسات المحلية والمعايير الدولية.

3: سهولة فهم المعايير وقبولها من جانب المستخدمين والمهنيين والمتأثرين بها عموماً بما يضفى عليها صفة الشرعية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال مشاركة جميع المهتمين بهذه المعايير عند إصدارها.

4: اتساق المعايير الدولية التي يتم إصدارها في تواريخ مختلفة مع بعضها البعض، ويمكن تحقيق ذلك من خلال رسم خطة متكاملة لبناء المعايير ترتكز على أساس كامل وموحد للإطار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفكري للمحاسبة وتحديد لنوعية المعايير التي سيتم إصدارها في الأجلين القصير والطويل، والتي سيتم بناؤها لخدمة الأهداف المحلية والدولية.

11- مجالات استخدام معايير المحاسبة الدولية:

تهدف معايير المحاسبة الدولية إلى تحسين التواصل المالي وزيادة التبادل المعلوماتي حول العالم، ويتم استخدامها فيما يأتي (حماد، 2002: 22-23):

1: الدول التي ترغب في التطوير الاقتصادي.

2: الدول التي تسعى إلى تطوير متطلبات خاصة بها (بما في ذلك بلدان صناعية رئيسة وعدد متزايد من الأسواق الصاعدة كالصين وبلدان أخرى عديدة في آسيا وفي أوروبا).

3: أسواق رأس المال والسلطات المنظمة التي تسمح للشركات الأجنبية أو المحلية بعرض قوائمها المالية بموجب معايير المحاسبة الدولية.

4: الهيئات الدولية التي هي أعلى من الهيئات الوطنية مثل المفوضية الأوروبية التي أعلنت في عام 1995م اعتمادها الكبير علي اللجنة لإعطاء نماذج تفي بحاجات أسواق رأس المال.

5: الشركات بأنواعها وأنشطتها كافة.

12- الفروض الأساسية للمعايير المحاسبية الدولية:

1: أساس الاستحقاق:

من أجل أن تتحقق أهداف معايير المحاسبة الدولية، تعد البيانات المالية على أساس الاستحقاق المحاسبي. وبموجب هذا الأساس فإنه يتم الاعتراف بآثار العمليات المالية والأحداث الأخرى عندما تحدث (وليس عندما تقبض أو تدفع النقدية أو ما يعادلها) ويجري قيدها في السجلات المحاسبية وتقريرها في البيانات المالية عن الفترات التي تمت فيها. إن البيانات المالية المعدة على أساس الاستحقاق تبلغ المستخدمين ليس فقط عن العمليات المالية السابقة المنطوية على دفع واستلام نقدية بل وتبلغهم كذلك عن التزامات دفع النقدية في المستقبل، وعليه فإنها توفر ذلك النوع من المعلومات حول العمليات المالية السابقة والأحداث الأخرى التي تعتبر أكثر فائدة للمستخدمين في صنع القرارات الاقتصادية (IFAC, 2000: 49).

2: الاستمرارية:

يجري إعداد البيانات المالية عادة بافتراض أن المشروع مستمر وسيبقى يعمل في المستقبل المنظور، وعليه يفترض أنه ليس لدى المشروع نية أو الحاجة للتصفية أو تقليص حجم عملياته بشكل مهم، ولكن إن وجدت مثل هذه النية، فإن البيانات المالية ربما يجب أن تعد على أساس مختلف، وفي مثل هذه الحالة يجب أن يفصح عن الأساس المستخدم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

13- الخصائص النوعية للبيانات المالية:

تعتبر الخصائص النوعية للبيانات المالية صفات تجعل المعلومات المعروضة في البيانات المالية مفيدة للمستخدمين. إن الخصائص الأساسية أربعة هي: القابلية للفهم، الملائمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة (IFAC, 2000: 50):

1: القابلية للفهم:

تعتبر القابلية للفهم إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات المالية من حيث جاهزيتها للفهم من قبل المستخدمين. لهذا الغرض، يفترض إن لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية وأن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية. ومهما يكون، فإنه يجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب أن تتضمنها البيانات المالية وذلك لأنها ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية اعتماداً على أرضيات لأنه من الصعب جداً فهمها من قبل المستخدمين (جربوع، 2001: 112).

2: الملاءمة:

ولكي تكون المعلومات مفيدة فإنه يجب أن تكون ملاءمة لحاجات متخذي القرارات. وتمتلك المعلومات خاصية الملاءمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تأكيد أو تصحيح تقييماتهم الماضية. إن الدورين التنبؤي والتأكيدي للمعلومات متداخلان. على سبيل المثال، المعلومات حول المستوى الحالي للأصول المملوكة وبنيتها ذات قيمة للمستخدمين عندما يحاولون التنبؤ بقدرة الشركة في استغلال الفرص وقدرتها على مقاومة الأوضاع المعاكسة. وتلعب نفس المعلومات دوراً تأكيدياً فيما يتعلق بالتنبؤات الماضية، على سبيل المثال، الطريق التي يجب هيكلة المشروع بموجبها ونتائج العمليات التي خطط لها (لطفي، 2007: 14).

غالباً ما تستخدم المعلومات حول المركز المالي والأداء السابق كأساس للتنبؤ بالمركز المالي والأداء المستقبلي ومسائل أخرى تهم المستخدمين مباشرة، مثل أرباح الأسهم ومدفوعات الأجور وتحركات أسعار الأوراق المالية، ومقدرة المشروع على مواجهة التزاماته عندما تصبح مستحقة. وحتى يكون للمعلومات قيمة تنبؤية فإنه ليس بالضرورة أن تكون على شكل تنبؤات صريحة تعزز القدرة على عمل تنبؤات من البيانات المالية من خلال الأسلوب الذي تعرض فيه المعلومات عن العمليات المالية والأحداث الماضية، فعلى سبيل المثال، تتعزز القيمة التنبؤية لبيان الدخل إذا تم الإفصاح عن كل بند من البنود غير العادية والشاذة وغير المتكررة من الدخل والمصروفات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3: المادية (الأهمية النسبية):

تتأثر ملاءمة المعلومات بطبيعتها وماديتها. ففي بعض الحالات فان طبيعة المعلومات لوحدها تعتبر كافية لتحديد ملائمتها، على سبيل المثال، الإفصاح عن قطاع جديد يمكن أن يؤثر على تقييم المخاطر والفرص التي تواجه المشروع بغض النظر عن مادية النتائج التي حققها القطاع الجديد في فترة التقرير. وفي حالات أخرى فإن كلاً من طبيعة ومادية المعلومات لها أهمية مثل مبالغ المخزون المحتفظ بها ضمن الفئات الرئيسة التي تعتبر مناسبة للعمل.

تعتبر المعلومات ذات موضوعية إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتماداً على البيانات المالية. وتعتمد المادية على حجم البند أو الخطأ المقدر ضمن الظروف الخاصة التي تؤدي إلى الحذف أو التحريف. وعليه فإن مفهوم المادية تضع حداً أو نقطة قطع أكثر من لو أنها خاصية أساسية يجب للمعلومات أن تتصف بها لكي تكون مفيدة (حماد، 2004: 79).

4: الموثوقية:

لكي تكون المعلومات مفيدة فإنها يجب أن تكون موثوقاً بها. وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء المهمة والتحيز، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تعبر بصدق عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه بشكل معقول.

ويمكن أن تكون المعلومات ملائمة ولكن غير موثوقاً بطبيعتها أو تمثيلها لدرجة إن الاعتراف بها من المحتمل أن يكون مضللاً. على سبيل المثال، إذا كانت مشروعية ومبلغ الأضرار المطالب بها بموجب إجراء قانوني هي موضع نزاع، فإن اعتراف المشروع بكامل المبلغ المطالب به في الميزانية العمومية من الممكن أن يعد غير مناسب، على إنه من الممكن أن يكون مناسباً للإفصاح عن المبلغ وظروف المطالبة (جربوع، 2001: 113).

5: التمثيل الصادق:

لكي تكون صادقة، يجب أن تمثل المعلومات بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي من المفروض أنها تمثلها أو من المتوقع أن تعبر عنها بشكل معقول وبالتالي، يجب أن تمثل الميزانية العمومية بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي ينشأ عنها أصول والتزامات وحق ملكية للمشروع بتاريخ وضع التقرير وفقاً لمقاييس الاعتراف على سبيل المثال.

إن معظم المعلومات المالية عرضة لبعض المخاطر كونها أدنى من التمثيل الصادق الذي من المفروض أنها تصوره. وهذا ليس بسبب التحيز، ولكن بسبب الصعوبات الكامنة في التعرف على العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يجب قياسها، أو في تصميم واستخدام وسائل قياس وعرض لإيصال الرسائل التي تنسجم مع تلك العمليات والأحداث. في حالات معينة، يعتبر قياس الآثار المالية لبعض العناصر غير مؤكدة بحيث أن المشروع عموماً لا يعترف بها في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البيانات المالية، فعلى سبيل المثال، حيث إن معظم المشاريع تولد شهرة داخلية على مرور الزمن إلا أنه في العادة من الصعب التعرف عليها أو قياس تلك الشهرة بموثوقية وفي حالات أخرى ربما يكون من الملائم الاعتراف بالعناصر والإفصاح عن مخاطر الخطأ المحيط بالاعتراف بها وقياسها (حماد، 2005: 46-47).

6: الجوهر فوق الشكل:

لكي تمثل المعلومات تمثيلاً صادقاً العمليات المالية والأحداث الأخرى التي من المفترض أنها تمثلها. فمن الضروري أن تكون قد تمت المحاسبة عنها وقدمت طبقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس لشكلها القانوني فحسب. إن جوهر العمليات المالية والأحداث الأخرى ليس دائماً متطابقاً مع تلك الظاهرة في شكلها القانوني. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يتخلص المشروع من أصل إلى طرف آخر بطريقة من المفترض أن وثائقها نقلت ملكية الأصل إلى الطرف الآخر. ومع ذلك قد يوجد اتفاقاً يضمن استمرارية تمتع المشروع بالمنافع الاقتصادية المستقبلية المجسدة في الأصل، وفي تلك الظروف، فإن تقريرها عن عملية بيع لا يمثل بصدق العملية التي تم الدخول فيها (حماد، 2004: 81).

7: الحياد:

يجب أن تكون المعلومات التي تحتويها البيانات المالية محايدة، أي خالية من التحيز. ولا تعتبر البيانات المالية محايدة إذا كان اختيار أو عرض المعلومات يؤثر على اتخاذ القرار أو الحكم لأجل تحقيق نتيجة أو حصيلة محددة سلفاً **(المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 1999: 47)**.

8: الحذر:

لا بد أن يكافح معدي البيانات المالية حالات عدم التأكد المحيطة والملازمة لكثير من الأحداث والظروف، مثل قابلية الديون المشكوك في تحصيلها، وتقدير العمر الاقتصادي المحتمل للمصنع والمعدات وعدد مطالبات التعويضات التي من الممكن أن تحدث. ويعترف بمثل هذه الحالات من عدم التأكد من خلال الإفصاح عن طبيعتها ومداها من خلال ممارسة الحذر عند إعداد البيانات المالية. ويقصد بالحذر تبني درجة من الاحتراس في اتخاذ الأحكام الضرورية لإجراء التقديرات المطلوبة تحت ظروف عدم التأكد بحيث لا ينتج عنها تضخم للأصول والدخل وتقليل الالتزامات والمصروفات. إن ممارسة الحذر لا يسمح مثلاً بإيجاد احتياطيات سرية أو مخصصات مبالغ فيها، أو تقليل معتمد للأصول والدخل أو مبالغ معتمدة للالتزامات والمصروفات وذلك لإن البيانات المالية لن تكون محايدة وعليه فإنها لن تمتلك خاصية الموثوقية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

9: الاكتمال:

إن المعلومات في البيانات المالية يجب أن تكون كاملة ضمن حدود المادية والتكلفة. حيث إن أي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة وبالتالي تصبح غير موثوقٍ بها وضعيفة من حيث ملائمتها (IFAC, 2000: 53).

10: القابلية للمقارنة:

يجب أن يتمكن المستخدمون من إجراء مقارنة للقوائم المالية للمشروع على مرور الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في مركزه المالي وفي الأداء. كما يجب أن يكون بإمكانهم مقارنة القوائم المالية للمشاريع المختلفة من أجل التقييم النسبي لمراكزها المالية، والأداء والتغيرات في المركز المالي ومن هنا فإن عملية قياس وعرض الأثر المالي للعمليات المتشابهة والأحداث الأخرى يجب أن تتم على أساس ثابت ضمن المشروع وعلى مرور الزمن لذلك المشروع وبطريقة متماثلة في المشاريع.

ومن أهم ما تتضمنه خاصية القابلية للمقارنة إعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية، وأي تغيرات في هذه السياسات وآثار هذه التغيرات. ويجب أن يستطيع المستخدمون من تحديد الاختلافات في السياسات المحاسبية المستخدمة في المشروع للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى من فترة لأخرى وبين المشاريع المختلفة. إن الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية بما في ذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية يساعد في تحقيق القابلية للمقارنة.

إن الحاجة إلى القابلية للمقارنة يجب أن لا يتشوش مع مفهوم الاتساق، كما يجب أن لا تصبح عائقاً لإدخال معايير محاسبية متطورة. إن من غير المناسب للمشروع أن تستمر في المحاسبة بنفس الأسلوب عن عملية مالية أو حدث آخر إذا كانت السياسة لا تتفق مع خاصية الملائمة والموثوقية، كما إنه من غير المناسب للمشروع أن تبقي على سياستها المحاسبية دون تعديل إن وجدت سياسات أكثر ملاءمة وموثوقية.

حيث إن المستخدمين يرغبون بمقارنة المركز المالي، والأداء والتغيرات في المركز المالي للمشروع على مرور الزمن، فان من الضروري أن تظهر القوائم المالية المعلومات الموازية الخاصة بالفترات السابقة (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 1999: 48).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

14- القيود على المعلومات الملاءمة والموثوقية:

عند توفير المعلومات ذات الخصائص النوعية التي تجعلها مفيدة، فإن هناك محددان أساسيان يلزم أخذهما في الاعتبار هما كما يأتي:

1: التوقيت المناسب:

إذا حدث تأخير غير ضروري في تقديم التقارير فإن المعلومات قد تفقد ملائمتها. لذا فالإدارة بحاجة إلى الموازنة بين ميزة رفع التقارير في الوقت المناسب وتوفير المعلومات الموثوق بها. فلكي تقدم المعلومات بالوقت المناسب ربما يؤدي في الغالب إلى تقديم التقارير عن عملية مالية دون أن تكون كافة أوجه العملية المالية أو الأحدث الأخرى معروفة. وهذا يضعف الموثوقية وعلى العكس من ذلك إذا تم تأخير تقديم التقارير حتى تعرف كافة الأوجه فإن المعلومات قد تكون موثوق بها بشكل كبير ولكن ذات استخدام قليل للمستخدمين الذين كان عليهم اتخاذ قراراتهم في أثناء ذلك. لذلك عند تحقيق التوازن بين الملائمة والموثوقية، فإن الاعتبار الحاسم يجب أن يكون تلبية حاجات صانعي القرارات الاقتصادية بأفضل شكل (حماد، 2004: 47).

2: الموازنة بين التكلفة والمنفعة:

تعتبر الموازنة بين التكلفة والمنفعة قيد متشعب الأثر أكثر من كونها خاصية نوعية. فالمنافع المشتقة من المعلومات يجب أن تفوق التكاليف المتكبدة في توفير هذه المعلومات. ومهما يكن فإن تقييم المنافع والتكاليف هي عملية اجتهادية تعتمد بشكل رئيس على عملية اتخاذ الأحكام. وفوق ذلك فإن التكاليف قد لا تقع بالضرورة على أولئك الذين يستفيدون من المنافع، كما إن المنافع قد يستفيد منها آخرون غير الذين أعدت من أجلهم المعلومات، فعلى سبيل المثال فإن توفير معلومات إضافية للمقرضين يمكن أن يقلل من تكاليف الاقتراض على المشروع.

لهذه الأسباب فإن من الصعب إجراء اختبار التكلفة أو المنفعة على أي حالة معينة، ومع هذا فإن واضعي المعايير بشكل خاص، وكذلك معدي ومستخدمي البيانات المالية يجب أن يكونوا على دراية بهذا القيد (حماد، 2005:47).

الموازنة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حسب معايير المحاسبة الدولية:

في الممارسة العملية غالباً ما تكون عملية تخفيف التوازن بين الخصائص النوعية مطلباً ضرورياً لكي تحقق البيانات المالية الأهداف التي أعدت من أجلها. أما الأهمية النسبية للخصائص في الحالات المختلفة فهي مسالة متروكة للتقدير المهني.

أ- الصورة الصحيحة والعادلة (التمثيل العادل):

توصف البيانات غالباً بأنها تظهر بصورة صحيحة وعادلة، أو تمثل بعدالة المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمشروع. ومع أن هذا الإطار لا يتعامل مباشرة مع هذه المفاهيم، إلا أن تطبيق الخصائص النوعية الأساسية والمعايير المحاسبية المناسبة ينتج عنه في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العادة بيانات مالية توصل ما استنتج بأنه الصورة الصحيحة والعادلة أو تمثل بعدالة تلك المعلومات (IFAC, 2000: 55).

15- ايجابيات استخدام معايير المحاسبة الدولية على المستوى الدولي:

يؤدي تطبيق معايير المحاسبة الدولية دولياً بالفوائد الكثيرة على القوائم المالية كما يأتي (نور، والججاوى، 2003: 7):

1- قابلية مقارنة القوائم المالية المعدة في بلدان مختلفة، ويؤدى ذلك إلى التسهيل على مستخدمي القوائم المالية وتعزيز قرارات الاستثمار والتمويل من أي بلد وإن كانت معدة في بلدان أخرى.

2- استخدام معايير موحدة يؤدى إلى تسهيل توحيد الفروع الأجنبية المنتشرة في فروع العالم من خلال توحيد نتائج الأعمال بقوائم مالية موحدة.

3- تحسين القرارات الإدارية في الشركات متعددة الجنسية لأن البيانات المالية الموحدة تكون سهلة الفهم لصانعي القرار ولا تتطلب تفسيرات مختلفة.

4- من خلال وجود معايير دولية موحدة يتم إزالة الغموض والتناقض والالتباس عند مستخدمي القوائم المالية.

5- وجود معايير دولية يؤدي إلى اختصار الزمن والتكلفة والجهود التي تبذلها الدول النامية للوصول إلى معايير مثل المعايير الدولية التي وصلت إليها الدول المتقدمة.

6- تكون الدول النامية على دراية ووعي بالمعايير الدولية والطرق والإجراءات المحاسبية التي تعمل في ظلها الشركات الكونية وفروعها العاملة في تلك الدول.

7- من خلال مقارنة القوائم المالية المعدة من دول مختلفة وإزالة عدم الفهم فإن ذلك يزيد من الموثوقية بالقوائم المالية والاعتماد عليها.

16- غياب المعايير المحاسبية الدولية وأثرها على عملية اتخاذ القرار:

1- صعوبة عملية اتخاذ القرار:

حيث إنه بسبب الاختلاف في الأسس التي تعالج بموجبها العمليات والأحداث والظروف المالية للشركات المختلفة، حيث يؤدي ذلك إلى صعوبة مقارنة المراكز المالية لهذه الشركات ونتائج أعمالها، ويؤدي إلى صعوبة المفاضلة بين البدائل ومن ثم يؤدي إلى صعوبة في اتخاذ القرار كما يجد مستخدمو البيانات المالية صعوبة أحيانا في المقارنة بين شركات مختلفة تنوي استثمار أموالها فيها اعتماداً على المعلومات المعروضة في القوائم المالية نتيجة لاستخدام طرق محاسبية مختلفة لمعالجة عمليات أو أحداث أو ظروف مماثلة مما يؤدي إلى الصعوبة في اتخاذ قرار الاستثمار (الجبر، 2000: 94).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- الخطأ في عملية اتخاذ القرار:

في حال غياب المعايير المحاسبية التي تحقق التشابه في المعالجات، يؤدي ذلك إلى استخدام طرق أو قواعد محاسبية غير سليمة في المعالجات المحاسبية والتي تؤدي بدورها إلى إنتاج قوائم مالية لا تعبر بصدق عما قصدت إلى تحقيقه، ويؤدي ذلك إلى اتخاذ قرارات خاطئة وبما أن المعلومات التي تحتوي عليها القوائم المالية تمثل أحد المداخل الأساسية لاتخاذ قرارات متعددة من قبل مستفيدين مختلفين فلاشك أن هذه القرارات تتأثر تأثراً كبيراً بهذه المعلومات فإذا كانت هذه القوائم المالية خاطئة تكون القرارات التي تبنى عليها خاطئة (الوابل، 1990: 34).

3: تعقيد عملية اتخاذ القرار:

بسبب عدم وجود معايير تنظم العمل المحاسبي فإن القوائم المالية قد تعد بطريقة معقدة مما يترتب عليه صعوبة استفادة مستخدمي هذه القوائم المالية منها، إذ يستلزم فهمها الرجوع إلى مصادر إعدادها أو قدرة علمية وعملية متميزة وكلتاهما ليست متوفرةً في معظم الحالات، سواء لعدم إمكانية الرجوع إلى المصادر بحكم طبيعتها من حيث السرية أو التشعب أو الحجم أو المكان أو الخبرة والمعرفة، ولاشك أن هذه الأمثلة توضح صعوبة اتخاذ القرارات من قبل قطاع كبير من المستفيدين وزيادة احتمال الخطأ فيها (الجبر، 2000: 94).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

مهنة المحاسبة ومقوماتها في البيئة الفلسطينية

1- مقومات مهنة المحاسبة وتوفرها في البيئة الفلسطينية:

تعتبر مهنة المحاسبة مهنة سيادية تتعدى الحدود الجغرافية للدولة أو القطر المعني، فإذا أريد لها أن تؤدي دورها في تلبية متطلبات مستخدمي البيانات المالية داخلياً وخارجياً، فانه لا بد أن تتوفر لها المقومات الأساسية اللازمة لهذه المهنة وتتلخص أهم المقومات في العناصر التالية:

1- تقديم الخدمات الضرورية ذات القيمة:

لم ترتقِ نظرة المجتمع الفلسطيني للخدمات الكثيرة التي تقدمها مهنة المحاسبة، حيث ينظر إليها بالقصر على التخليص الضريبي وإهمال باقي الخدمات. وذلك ناتج من الظروف التي يمر بها الشعب الفلسطيني التي أسهمت في هذه النظرة، الأمر الذي أدى إلى تقويض دعامة رئيسة من دعائم مهنة المحاسبة في فلسطين (سابا، 2008: 49).

2- الإطار الفكري للمحاسبة:

لا يوجد إطار فكري للمحاسبة في فلسطين، وهذا من شانه أن يعيق تطبيق معايير المحاسبة الدولية، وذلك لأن الإطار الفكري يبين الأسس والأهداف والمفاهيم الأساسية التي تسير عليها المحاسبة في أي بلد، لذلك يتعين وضع إطار فكري للمحاسبة في فلسطين يأخذ في الاعتبار طبيعة البيئة الفلسطينية والأهداف والمفاهيم المحاسبية بحيث تشكل أساس سليم لوضع وإقرار المبادئ والمعايير المحاسبية في فلسطين (كلاب، 2007: 7).

3- المعايير المحاسبية:

لم توضع أية معايير محاسبية فلسطينية لكي يلتزم بها ممارسو مهنة المحاسبة والشركات في العمل المحاسبي عند إعداد البيانات المالية، حيث يلاحظ أن جزء من الشركات والمحاسبين يسترشدون وبشكل فردي وطوعي بمعايير المحاسبة الدولية، وبدرجات متفاوتة، كما تقوم بعض الشركات وخاصة المسجلة بسوق فلسطين للأوراق المالية بنشر قوائمها المالية في الصحف اليومية تطبيقاً لمبدأ الشفافية والإفصاح.

4- برامج التأهيل والتدريب والتعليم المستمر:

نلاحظ ضعف في البيئة الفلسطينية لمجال التأهيل المهني ويكاد يكون غير موجود والتدريب يقتصر على دورات متقطعة وغير مبرمجة كما لا توجد برامج للتعليم المستمر، لذلك فإنه من الضروري أن يكون هناك تفكير وتخطيط جدي لإقرار برامج للتأهيل المهني تمنح استناداً إليها تراخيص مزاولة المهنة، كما يتعين أن تترافق مع برامج تدريب مخططة تعمل على صقل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مهارات الممارسين وتطويرها، كذلك يجب اعتماد برامج للتعليم المستمر تكون محددة وأساسية لتجديد تراخيص مزاولة المهنة، وفي جميع الأحوال يتعين أن تراعي هذه البرامج متطلبات البيئة المحلية والمتغيرات الخارجية بما يضمن التكامل ومسايرة التطور (كلاب، 2007: 8).

5- التنظيمات المهنية:

تم تشكيل جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينيين بقطاع غزة وجمعية مدققي الحسابات بالضفة الغربية، وقد كان لانعدام التنسيق بين الجمعيتين في الماضي، وضعف برامج التأهيل والتدريب المنفذة، دور كبير في التأثير على واقع وتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في فلسطين. كما ساهم قانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات رقم (9) لسنة 2004م في تعميق ازدواجية التنظيمات المهنية التي تمثل وتشرف على تنظيم ومنح تراخيص مهنة المراجعة، وفصل مهنة المراجعة عن مهنة المحاسبة من خلال إنشاء الجمعيتين التي تضم إحداها المدققين والأخرى المحاسبين، وتجاهل الجمعية الأم جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينيين وإغفال أي دور لها، كل ذلك ساهم في تقويض الدعامة والمقومات الأساسية لمهنة المحاسبة والتدقيق في فلسطين.

2- واقع مهنة المحاسبة في فلسطين:

ما زالت النظرة الاجتماعية لمهنة المحاسبة في فلسطين متدنية بشكل عام، فهي لا تعامل على أنها مهنة مستقلة لها كيانها الخاص وإنما كمهنة تابعة تمليها اعتبارات قانونية تجعل البعض ينظر إليها على أنها وسيلة من وسائل التهرب الضريبي، أكثر من كونها نظام للمعلومات المفيدة واللازمة لمساعدة الإدارة على القيام بوظائفها من تخطيط ورقابة واتخاذ القرارات، وقد ترسخت هذه النظرة من قبل مجتمعنا الفلسطيني لأن خدمات مهنة المحاسبة غير ملموسة ويصعب قياسها بسبب مبالغتها في التركيز على النواحي الإجرائية على حساب نواحي الخلق والإبداع، ولدرجة ذابت فيها شخصية المحاسب في شخصية كاتب الحسابات أو ماسك الدفاتر وهناك فروق بينهم.

وقد انعكست النظرة الاجتماعية المتدنية لمهنة المحاسبة في قطاع غزة على مدى تقدير الجهات الرسمية لأهمية دورها في عملية التنمية، فأسندت لها دوراً ثانوياً في هذا المجال على أساس أن النظم المحاسبية فيها قاصرة في وضعها الحالي عن توفير المعلومات الاقتصادية وتنفيذها.

إن بداية ظهور مهنة المحاسبة والمراجعة في فلسطين يرجع إلى الثلاثينات من القرن الماضي في المقابل بدأت المهنة تظهر في الأردن منذ عام 1943م، حيث كانت تقدم الخدمات المحاسبية قبل هذا التاريخ في الأردن من قبل مراجعين فلسطينيين من الضفة الغربية لنهر الأردن إلا أن الحرب العربية الإسرائيلية الأولى في عام 1948م، وما نتج عنها من هجرة فلسطينية أدت إلى انتقال المهنة من فلسطين إلى الأردن، حيث نقلت الشركات والبنوك مراكز

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أعمالها من القدس إلى عمان وبذلك انتقلت معها شركات ومكاتب المحاسبة والمراجعة (حلس، 1997: 17-18).

إن مهنة المحاسبة والمراجعة في الأردن وفلسطين قد تناولتها القوانين والأنظمة التي نشأت الحاجة إليها مع التطورات التي شهدتها المنطقة خلال العقود الخمسة الأخيرة من القرن الماضي، فلم يكن هناك وحتى مطلع الستينيات أي قوانين تنظم مهنة المحاسبة والمراجعة إلا في سنة 1961م، وهو قانون مهنة المراجعة والذي عالج مهنة المراجعة دون مهنة المحاسبة، وعلى مستوى القطاع الخاص دون القطاع العام وتناول الإجراءات والحقوق والواجبات دون وضع معايير للمهنة، وقد طبق القانون على الضفة الفلسطينية ولم يطبق على قطاع غزة حتى يناير 1997م، حيث صدر قرار رئاسي بشأن سريان مفعول قانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات رقم 10 لسنة 1961م على كافة الأراضي الفلسطينية.

أما في الأردن فقد تم إلغاء العمل بالقانون رقم 10 لسنة 1961م بعد صدور قانون مهنة تدقيق الحسابات رقم 32 لسنة 1985م، والذي حاول تنظيم مهنتي المحاسبة والمراجعة في الأردن وذلك لعدم وجود معايير محاسبية أو أدلة مراجعة محلية في تلك الفترة، وقد صدر بموجب قانون 1985م نظامين الأول هو نظام تصنيف مدققي الحسابات رقم 30 لسنة 1986م، أما الثاني نظام جمعية مدققي الحسابات الأردنية رقم 42 لسنة 1986م، والتي صرح القانون بتأسيسها، وقد تأسس لهذه الجمعية فرع في الضفة الفلسطينية عرف باسم جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية، في المقابل كان قد تأسس للمحاسبين في قطاع غزة جمعية عرفت في حينها باسم جمعية المحاسبين والمراجعين القانونيين العرب بقطاع غزة، وذلك في شهر مارس من عام 1979م وقد نتج عن ذلك اهتمام أكبر بمهنة المراجعة في الضفة الفلسطينية مقابل اهتمام أقل بمهنة المحاسبة في قطاع غزة، وقد استمر العمل بقانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات رقم 10 لسنة 1961م إلى أن صدر قانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات 9 لسنة 2004م والذي أنشأ بموجبه جمعية مهنية لمدققي الحسابات عرفت باسم جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية (حلس، 2008: 9).

3- مراحل مهنة المحاسبة في فلسطين:

1- مرحلة ما قبل يونيو 1967م:

ساد الأراضي الفلسطينية قبيل حرب يونيو 1967م مرجعيتان قانونيتان تبعاً للمرجعية السياسية التي كانت سائدة، فالمحافظات الجنوبية أو ما يعرف بقطاع غزة كانت تسري فيها القوانين الاقتصادية المصرية، والمحافظات الشمالية أو الضفة الغربية لنهر الأردن سادتها القوانين الاقتصادية الأردنية، وقد كانت القوانين التي تتناول مهنة المحاسبة في هذه المرحلة:

1- قانون ضريبة القيمة المضافة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- قانون رقم (13) لسنة 1947م والخاص بضريبة الدخل ويطبق في قطاع غزة.

3- قانون رقم (10) لسنة 1964م والخاص بمزاولة مهنة تدقيق الحسابات.

4- قانون رقم (25) لسنة 1964م والخاص بضريبة الدخل ويطبق في الضفة الغربية.

تحث هذه القوانين في مجملها علي "إعداد ميزانيات سنوية للجمعيات والمنظمات الأهلية والتعاونية مصدق عليها من قبل مدقق حسابات تعكس واقع العمليات المالية التي تمت خلال العام" (نشوان، 2004: 40).

2- مرحلة الاحتلال الإسرائيلي (يونيو، 1967م، وحتى مايو، 1994م):

عمد الاحتلال الإسرائيلي بعد حرب يونيو 1967م إلى هدم الاقتصاد الوطني الفلسطيني وبنيته التحتية إضافة إلى تحويله إلى اقتصاد مستهلك ذي تبعية اقتصادية إسرائيلية مستخدماً لتحقيق هذا الهدف ممارسات متعددة من أهمها طمس هوية مهنة المحاسبة واستخدام جميع العوائق أمام تطورها ومسايرتها للمتغيرات الحادثة عربياً ودولياً، وظلت مهنة المحاسبة في فلسطين طيلة زمن الاحتلال حبيسة الفوضى والعفوية، بالرغم من تأسيس جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية في العام 1979م بهدف تطوير مهنة المحاسبة والنهوض بها من خلال عقد دورات تدريبية وورش عمل، إلا أن سلطات الاحتلال نكلت بأعضاء هيئتها الإدارية ورفضت منحها الشرعية من خلال عدم الاعتراف بها، وظل هذا الوضع قائماً حيث كان ينظر للمحاسب على إنه مجرد مخلص ضرائب حتى صدور بيان الانتفاضة الأولى رقم (37) 1989م والذي ينص على مقاطعة الدوائر الضريبة الإسرائيلية (محسن، 2008: 26-27) .

3- مرحلة السلطة الوطنية الفلسطينية (مايو، 1994م وحتى سبتمبر، 2000م):

قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بموجب اتفاقية أوسلو الموقعة في واشنطن في الثالث عشر من سبتمبر 1993م مما أدى إلى تحسن الظروف البيئية الفلسطينية وانسحاب الاحتلال من مناطق فلسطينية بما انعكس ايجابياً على الواقع الاقتصادي الفلسطيني ونظراً لأن المحاسبة تعمل علي توفير البيانات والمعلومات المالية بغرض ترشيد القرارات الإدارية والاقتصادية، فقد اهتمت السلطة الوطنية الفلسطينية بمهنة المحاسبة ويتضح ذلك من خلال التالي:

1- تفعيل دور جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينيين من خلال عقد ورش عمل وعقد الدورات التدريبية في مجال المحاسبة وإصدار مجلة المحاسب القانوني.

2- تأسيس جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينيين وذلك في محاولة لزيادة أهمية دور مراجع الحسابات من خلال إعداده بشكل جيد وتأهيله بأحسن صورة ممكنة وإيجاد علاقة ودية بين المدققين من خلال إصدار مجلة بعنوان المدقق، والتي أخذت علي عاتقها منذ إنشائها تفعيل دور مدقق الحسابات أمام التحديات الكبيرة التي يواجهها المجتمع الفلسطيني، وذلك من خلال الدورات وورش العمل وإصدار المجلات المتخصصة في مجال المحاسبة والمراجعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- إصدار حزمة من القوانين لتشجيع الاستثمار في فلسطين.

4- تنظيم السياسات المحاسبية من خلال معايير محاسبية ملائمة للتطبيق العملي في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية إلا أن اندلاع انتفاضة الأقصى المباركة في سبتمبر 2000م شكلت نقطة تحول أخري في اتجاه تراجع الاقتصاد الفلسطيني (سابا، 2008: 62).

4: مرحلة انتفاضة الأقصى (28 سبتمبر، 2000م وحتى الآن):

اتبعت قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ انتفاضة الأقصى العديد من الوسائل والأساليب القمعية والإجرامية ضد أبناء الشعب الفلسطيني مثل الاجتياح العسكري للمناطق، وحظر التجوال والإغلاقات المشددة على أراضي السلطة الفلسطينية، مما أدى إلى مزيد من التدهور الاقتصادي، حيث عانى الاقتصاد الفلسطيني من الكثير من التقلبات وعدم الاستقرار، ومر بفترات طويلة من الركود الكبير والتدهور شبه التام نتيجة لسياسات الإغلاق والحصار والعقوبات التي يمارسها الكيان الصهيوني ضد أبناء الشعب الفلسطيني، وهو ما ينعكس سلباً على مهنة المحاسبة في فلسطين لأن المفاهيم المحاسبية تعتبر انعكاساً واضحاً للنظام الاقتصادي داخل المجتمع ومن ثم تعاني هذه المهنة من الجوانب التالية:

1- غياب قواعد المحاسبة المتعارف عليها التي يتم الالتزام بها عند الممارسة المهنية والرجوع إليها عند الحاجة.

2- عدم تعبير القوائم المالية المعدة والمنشورة بصدق وعدالة عن طبيعة المركز المالي ونتيجة أعمال الفترة المالية، حيث إن معظم الوحدات الاقتصادية تقوم بإعداد القوائم المالية للاستخدام الضريبي فقط كما أنها لا تلتزم بأي معايير محاسبية سواء أكانت دولية أو أمريكية أو مصرية بل تكون أسس الإعداد مجموعة من الأعراف والأساليب والإجراءات (نشوان، 2004: 42).

4- واقع معايير المحاسبة الدولية في فلسطين:

رغم أن معايير المحاسبة الدولية التي وضعتها لجنة معايير المحاسبة الدولية شكلت نقلة نوعية في تنظيم العمل المحاسبي وتوحيد مخرجاته على مستوى العالم، يبقى من الضروري الاهتمام بوجود معايير محاسبية محلية لكل دولة تأخذ في الاعتبار ظروفها الخاصة وخصوصية الممارسة المهنية، والتطور وتقترب من المعايير الدولية بما يوفر سبل مقارنة نتائج أعمال الشركات المحلية بالخارجية وتعزيز المساءلة والمتابعة الداخلية والخارجية وحماية الممولين والمستثمرين، وبالنظر إلى الواقع الفلسطيني نجد أنه حتى تاريخه لم توضع أي معايير محاسبية وطنية يلتزم بها ممارسو مهنة المحاسبة والشركات في العمل المحاسبي وإعداد البيانات المالية، حيث يلاحظ أن جزء من الشركات والمحاسبين يسترشدون وبشكل فردي وطوعي بمعايير المحاسبة الدولية وبدرجات متفاوتة، كما تقوم بعض الشركات وخاصة المسجلة بسوق الأوراق المالية الفلسطيني بنشر قوائمها المالية في الصحف اليومية تطبيقا لمبدأ الشفافية والإفصاح، لذلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فإنه من الضروري تشكيل لجنة مختصة لمعايير المحاسبة تتولى إعداد وتطوير معايير محاسبية فلسطينية تلتزم بها الشركات، على اختلاف أشكالها النظامية أو الأنشطة التي تمارسها، ويجب أن تراعي اللجنة بإعداد المعايير وفق أسلوب علمي يأخذ في الاعتبار التجربة الدولية وتجربة الدول المجاورة، وأخذ رأي ذوي الاهتمام والاختصاص والتنظيمات المهنية بما يضمن صياغة وإقرار معايير محاسبية تتفق وظروف النشاط الاقتصادي الحالي والمتوقع (كلاب، 2007: 7-8).

5- ايجابيات تطبيق معايير المحاسبة الدولية:

إن تطبيق معايير المحاسبة الدولية في فلسطين يعود بالفائدة على المجتمع الفلسطيني وفيما يأتي بعض الايجابيات (سابا، 2008: 54-55):

1- جلب المستثمر الأجنبي من منطلق الثقة بمعايير المحاسبة الدولية.

2- تداول أوراق الشركات الفلسطينية في البورصات العالمية.

3- المساعدة في رفع مستوى الأداء للشركات الفلسطينية.

4- الزيادة من كفاءة الإفصاح المالي ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الفلسطيني.

5- إمكانية مقارنة البيانات المالية مع الدول الأخرى التي تستخدم المعايير الدولية.

6- المساعدة في توجيه الأنشطة الاقتصادية بشكل علمي مدروس ومجرب.

7- تطبيق المعايير الدولية يوفر الوقت والجهد والتكلفة لصياغة معايير محلية من خلال الاستفادة من المعايير الدولية.

6- مشكلات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في فلسطين:

على الرغم من وجود ايجابيات من تطبيق معايير المحاسبة الدولية إلا إنه يوجد بعض السلبيات كما يأتي (سابا، 2008: 54-55):

1- التكلفة الهائلة التي ستتكبدها الجهات المعنية من خلال تأهيل القوى العاملة للتأقلم مع المعايير الدولية وممارستها وتطبيقها.

2- عدم تمكن بعض الشركات من مجاراة تلك المعايير الذي قد يخرجها نهائياً من السوق وبالتالي حصول بعض الضرر والذي قد يكون كبير للاقتصاد الوطني.

3- طبيعة البيئة الفلسطينية الخاصة والتجاهل الذي سوف تلقاه من اتباعها المعايير الدولية كونها بلد غير صناعي واتباعها سوف يفتح الأسواق على مصراعيها للغزو الاقتصادي الأجنبي وهجرة الاستثمارات ونضوب الموارد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصـــل الثالـــث

المعيار المحاسبي الدولي الثالث والعشرون

وأسس القياس

المقدمة:

المبحث الأول: المعيار المحاسبي الدولي (23) تكلفة الاقتراض

المبحث الثاني: أسس القياس المحاسبية

المبحث الثالث: المعيار المحاسبي الدولي (23) وأثره على القوائم المالية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة:

تعتبر تكلفة الاقتراض المتعلقة بالأصول المؤهلة ذاتياً -هي الأصول التي يتطلب إنشائها وقتاً زمنياً طويلاً ليصبح جاهزاً للاستخدام المقصود أو البيع- من الموضوعات التي أثارت الجدل بين المحاسبين لمعالجة تكلفة الاقتراض، وقد صدر المعيار المحاسبي الدولي الثالث والعشرون تكلفة الاقتراض للوصول إلى حلول مناسبة لتكلفة الاقتراض حيث هدف هذا المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية لتكاليف الاقتراض فهذا المعيار يتطلب الاعتراف بتكاليف الاقتراض كمصروف ومع ذلك يسمح هذا المعيار وكمعالجة بديلة برسلمة تكاليف الاقتراض التي تعزى مباشرة إلى تملك أو إنشاء أو إنتاج أصل مؤهل وبناءً على ذلك سنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على معيار المحاسبة الدولي (23) تكلفة الاقتراض وأسس القياس المحاسبي لتكلفة الاقتراض والتعرف على أثر تغير المعالجة المحاسبية على القوائم المالية كما يأتي:

1- المبحث الأول المعيار المحاسبي لتكلفة الاقتراض من خلال التطرق إلى التطور التاريخي للمحاسبة عن تكلفة الاقتراض، وشرح نص المعيار بالكامل، وفي نهاية المبحث يتم توضيح أهم المبررات، والانتقادات الموجهة للمعالجات المحاسبية المتبعة.

2- المبحث الثاني ويتناول أسس القياس المحاسبية من خلال توضيح مفهوم عملية القياس والإجراءات اللازم اتخاذها قبل البدء بتنفيذ عملية القياس، وخطوات عملية القياس.

3- المبحث الثالث ويتناول أثر معالجة تكلفة الاقتراض على القوائم المالية الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

المعيار المحاسبي الدولي الثالث والعشرون (23) تكلفة الاقتراض

1- التطور التاريخي للمحاسبة عن تكلفة الاقتراض:

في سنة 1984م أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية المعيار رقم (23) بعنوان "رسملة تكلفة الاقتراض"، وترك المعيار المحاسبي الحرية للشركات في اتباع السياسة من فترة إلى أخرى.

وفي عام 1993م تم تعديل المعيار الدولي رقم (23) ليصبح عنوانه تكلفة الاقتراض وقد أعطى هذا التعديل الأولوية لاعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً، على أن تعتبر رسملة تكلفة الاقتراض هي المعالجة البديلة في ظل شروط أكثر تشدداً من المعيار الأصلي، ويسري هذا التعديل على القوائم المالية المعدة بعد أول يناير 1995م. ويختلف المعيار المحاسبي الدولي الأصلي في عدة نقاط كما يلي:

1- إن عنوان المعيار المحاسبي الدولي المعدل "تكلفة الاقتراض" بينما معيار المحاسبة الدولي القديم عنوانه "رسملة تكلفة الاقتراض".

2- قسم المعيار المحاسبي الدولي المعدل المعالجة المحاسبية لتكلفة الاقتراض إلى معالجتين، المعالجة الأولى وهي (المعالجة الأساسية) والتي تنطوي على اعتبار تكلفة الاقتراض مصروفاً إيرادياً بصرف النظر عن كيفية استخدام القروض، والمعالجة الثانية (المعالجة البديلة المسموح بها) والتي تنطوي على إمكانية رسملة تكلفة الاقتراض.

3- اشترط المعيار المحاسبي الدولي إمكانية اتباع المعالجة المحاسبية البديلة المسموح بها (رسملة تكلفة الاقتراض) ضرورة ارتباط الاقتراض بإنشاء الأصل المؤهل للرسملة بصورة مباشرة ذاتياً، ومن ناحية أخرى افتراض قياس المنافع المستقبلية الناتجة من تكلفة الاقتراض بصورة يمكن الاعتماد عليها.

4- متطلبات الإفصاح للمعيار المحاسبي الدولي المعدل هي ضرورة الإفصاح عن السياسة المستخدمة في معالجة تكلفة الاقتراض، فإذا كانت السياسة المتبعة هي سياسة الرسملة فيجب الإفصاح عن قيمة الفوائد التي تم رسملتها خلال الفترة وكذلك معدل الرسملة المستخدم.

2- هدف المعيار المحاسبي الدولي الثالث والعشرون تكاليف الاقتراض:

يهدف هذا المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية لتكاليف الاقتراض فهذا المعيار يتطلب الاعتراف بتكاليف الاقتراض كمصروف ومع ذلك يسمح هذا المعيار وكمعالجة بديلة برسلمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تكاليف الاقتراض التي تعزى مباشرة إلى تملك أو إنشاء أو إنتاج أصل مؤهل (IASC, 2000: 587-594):

1- تكاليف الاقتراض:

هي تكلفة الفائدة والتكاليف الأخرى المتكبدة من قبل الشركة فيما يتعلق باقتراض الأموال.

وتتضمن تكاليف الاقتراض ما يلي:

1- الفائدة على حساب السحب على المكشوف لدى البنك والاقتراض قصير الأجل وطويل الأجل.

2- إطفاء الخصومات أو العلاوات المتعلقة بالاقتراض إن وجدت.

3- إطفاء التكاليف الملحقة المتكبدة فيما يتعلق بترتيبات الاقتراض.

4- تكاليف التمويل المتعلقة بعقود الإيجار التمويلي المعترف بها بموجب المعيار المحاسبي الدولي السابع عشر، المحاسبة عن عقود الإيجار.

5- فروقات الصرف الناتجة عن اقتراضات العملات الأجنبية.

2- الأصل المؤهل:

هو الأصل الذي يتطلب وقتاً زمنياً طويلاً ليصبح جاهزاً للاستخدام المقصود أو البيع وفيما يلي أمثلة على الأصول المؤهلة:

1- المنشآت الصناعية ومرافق توليد الطاقة.

2- المخزون الذي يتطلب فترة طويلة من الوقت ليصبح جاهزاً للبيع.

أما الاستثمارات الأخرى والمخزونات التي يتم تصنيعها بشكل روتيني أو إنتاجها بكميات كبيرة بصورة متكررة في فترة قصيرة فليست أصولاً مؤهلة وكذلك الأمر الأصول الجاهزة للاستخدام المقصود أو البيع لا تعتبر أصولاً مؤهلة.

3- المعالجة الأساسية لتكاليف الاقتراض:

1- يعترف بتكاليف الاقتراض كمصروف في الفترة المحاسبية التي يتم تكبدها فيها وتحمل على قائمة الدخل.

2- تعالج تكاليف الاقتراض كمصروف على الدورة المالية التي تنشأ فيها بغض النظر عن كيفية استخدام الاقتراض.

3- يجب أن يتم الإفصاح في القوائم المالية عن السياسة المحاسبية المتبعة لمعالجة تكاليف الاقتراض (حماد، 2006: 433).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- المعالجة البديلة المسموح بها وفق المعيار المحاسبي الدولي:

1- إن تكاليف الاقتراض التي تتعلق بتملك أو إنشاء أو إنتاج أصل مؤهل يجب رسملتها كجزء من تكلفة ذلك الأصل ولذلك يجب تحديد مبلغ تكاليف الاقتراض المؤهل لرسملته بموجب هذا المعيار.

2- بموجب هذه المعالجة البديلة التي سمح بها المعيار الدولي، يتم إدخال تكاليف الاقتراض التي تعزى مباشرة إلى تملك أو إنشاء أو إنتاج الأصل المؤهل ضمن تكلفة ذلك الأصل. ويتم رسملة تكاليف الاقتراض هذه كجزء من تكلفة الأصل عندما يكون من المحتمل أنه سينتج عنه فائدة اقتصادية مستقبلية للمنشأة ويمكن قياس التكلفة بشكل موثوق. بينما يتم الاعتراف بتكاليف الاقتراض الأخرى كمصروف في الفترة المالية التي يتم تكبدها فيها.

5- أسس تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة:

1- يجب أن ترتبط تكاليف الاقتراض ارتباط مباشرة بعملية تملك أو إنشاء أو إنتاج أصل مؤهل. أي أن تكاليف الاقتراض كان يمكن تجنبها لو لم يتم الإنفاق على الأصل المؤهل وبالتالي فإن الأموال المقترضة خصيصاً لغرض الحصول على أصل مؤهل محدد فإن تكاليف الاقتراض المرتبطة مباشرة بذلك الأصل يمكن تحديدها بسهولة.

2- عندما يكون من الصعب تحديد علاقة مباشرة بين عملية اقتراض معينة وأصل مؤهل وتحديد الاقتراض الذي كان يمكن خلافاً لذلك تجنبه، يتطلب هذا الأمر ممارسة الحكم الشخصي من أجل تحديد تكاليف الاقتراض الواجب رسملتها مثال على هذه الصعوبة:

1- عندما يتم تنسيق نشاط الاقتراض بشكل مركزي.

2- عندما تستخدم المجموعة أدوات دين متعددة لاقتراض الأموال بأسعار فائدة مختلفة وثم تقرضها على أسس مختلفة للمنشآت الأخرى في المجموعة.

3- عند استخدام قروض محددة أو مرتبطة بالعملات الأجنبية.

4- عندما تعمل المجموعة في اقتصاديات ذات تضخم ومرتفع، وتقلب في أسعار الصرف.

8- يتم تحديد مبلغ تكاليف الاقتراض القابلة للرسملة على الأصل المؤهل على أساس تكاليف الاقتراض الفعلية على ذلك الاقتراض مطروح منها أي دخل ناتج عن الاستثمار المؤقت للأموال المقترضة وذلك في حدود الاقتراض بشكل خاص لغرض الحصول على أصل مؤهل.

6- الدخل الناتج عن الاستثمار المؤقت للأموال المقترضة:

قد ينتج عن الترتيبات التمويلية لأصل مؤهل أن تحصل الشركة على أموال مقترضة وتتكبد تكاليف اقتراض متعلقة بذلك قبل استخدام كل أو بعض الأموال المقترضة للأصل المؤهل، في مثل هذه الظروف يتم استثمار الأموال مؤقتاً بانتظار إنفاقها على الأصل المؤهل. عند تحديد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبلغ المؤهل للرسملة خلال الفترة من تكاليف الاقتراض يجب طرح أي دخل استثمار اكتسب على هذه الأموال من تكاليف الاقتراض.

1- عندما يتم اقتراض الأموال بشكل عام (اقتراضات الشركة) وتستخدم لغرض الحصول على أصل مؤهل فإن المبلغ المؤهل للرسملة من تكاليف الاقتراض يجب أن يحدد بواسطة تطبيق معدل رسملة على النفقات على ذلك الأصل. ويكون معدل الرسملة هو المتوسط المرجح لتكاليف الاقتراض المطبقة على اقتراضات الشركة القائمة خلال الفترة، عدا الاقتراض الذي يتم خصيصاً للحصول على أصل مؤهل. ويجب أن لا يزيد المبلغ تكاليف الاقتراض المرسمل خلال الفترة عن مبلغ تكاليف الاقتراض المتكبدة خلال الفترة.

2- في بعض الأحيان وعند حساب المعدل المرجح لتكاليف الاقتراض يكون مناسباً شمول جميع اقتراضات الشركة الأم والشركات التابعة.

3- وفي أحيان أخرى يكون من المناسب أن تستخدم كل شركة تابعة معدل مرجح لتكاليف الاقتراض المناسب لاقتراضها الخاص.

7- زيادة القيمة المسجلة للأصل المؤهل عن المبلغ القابل للاسترداد:

1- إذا زادت القيمة المسجلة أو التكلفة النهائية المتوقعة للأصل المؤهل عن المبلغ القابل للاسترداد أو صافي القيمة القابلة للتحقق، عندئذٍ يجب تنزيل أو شطب القيمة المسجلة بموجب متطلبات معايير المحاسبة الدولية الأخرى.

2- في حالات محددة يتم إعادة تسجيل مبلغ التنزيل أو الشطب بموجب تلك المعايير المحاسبية الأخرى.

8- بدء الرسملة:

من حيث المبدأ يجب أن تبدأ رسملة تكاليف الاقتراض كجزء من تكلفة الأصل المؤهل ذاتياً

1- عندما يجري تكبد النفقات على الأصل.

2- عندما يجري تكبد تكاليف الاقتراض.

3- عندما تكون الأنشطة اللازمة لإعداد الأصل لاستخدامه المقصود أو البيع قيد التنفيذ.

تشمل النفقات على الأصل المؤهل النفقات التي نجم عنها دفعات نقدية أو تحويل أصول أخرى أو اقتراض التزامات تحمل فائدة كما يجري تخفيض النفقات بأية دفعات إنجاز مستلمة وهبات مستلمة فيما يتعلق بالأصل (المعيار المحاسبي الدولي (20) محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية) .

تشمل النشاطات الضرورية لإعداد الأصل للاستخدام المقصود أو البيع أكثر من مجرد بناءه المادي فهي تشمل العمل التقني والإداري قبل بدء البناء المادي للأصل، مثل النشاطات المتعلقة بالحصول على الرخص قبل بدء البناء المادي للأصل، ولكن هذه النشاطات يجب أن لا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تشمل الاحتفاظ بالأصل عندما لا يكون هناك إنتاج أو تطوير يغير من حالة الأصل (حماد، 2006: 440). على سبيل المثال: يتم رسملة تكاليف الاقتراض المتكبدة في الفترة التي تكون نشاطات تطوير الأرض سائرة ولكن لا يتم رسملة تكاليف الاقتراض المتكبدة أثناء اقتناء الأرض لغايات البناء عليها طالما لا يوجد أي نشاط تطوير متعلق بذلك.

9- تعليق الرسملة:

1- يجب تعليق رسملة تكاليف الاقتراض خلال الفترات الطويلة التي يتوقف خلالها التطور الفعلي.

2- قد يتم تكبد تكاليف اقتراض خلال فترة طويلة من التوقف عن النشاطات الضرورية لإعداد الأصل مثل هذه التكاليف تعتبر تكاليف احتفاظ بأصول تامة جزئياً ولا تكون مؤهلة للرسملة.

3- إلا أن رسملة تكاليف الاقتراض لا تتوقف عادةً خلال الفترة التي تنفذ فيها الأعمال التقنية والإدارية الجوهرية.

4- لا تتوقف رسملة تكاليف الاقتراض خلال فترة التأخير المؤقت الضرورية كجزء من إجراءات إعداد الأصل لاستخدامه المقصود.

مثال: تستمر الرسملة خلال الفترة الإضافية التي يؤدي ارتفاع منسوب المياه خلالها إلى إعاقة بناء جسر إذا كانت مستويات المياه العالية أمر طبيعي خلال فترة الإنشاء في ذلك الإقليم الجغرافي.

10- توقف الرسملة:

1- يجب توقيف رسملة تكاليف الاقتراض عندما تستكمل وبشكل جوهري كافة النشاطات الضرورية لإعداد الأصل المؤهل للاستخدام.

2- عندما يتم إكمال صنع الأصل المؤهل على أجزاء بحيث يمكن استخدام كل جزء لوحده بينما يستمر العمل على الأجزاء الأخرى، فإن رسملة تكاليف الاقتراض يجب أن تتوقف عندما تستكمل بشكل جوهري كافة النشاطات الضرورية لإعداد ذلك الجزء للاستخدام ومن الأمثلة:

أ- إن مجمع الأعمال المؤلف من عدة مبانٍ والذي يمكن استخدام كل مبنى فيه إفرادياً مثال على أصل مؤهل كل جزء فيه قابل للاستخدام بينما يستمر العمل على الأجزاء الأخرى.

ب- بينما مصنع الفولاذ يعتبر مثال على الأصل المؤهل الذي يجب أن يكون كاملاً قبل أن يتم استخدام أي جزء منه حيث إن المصنع يحتوي على عدة عمليات صناعية تتم بشكل متتابع في أجزاء مختلفة من المصنع في نفس الموقع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

11- الإفصاح:

يجب أن تفصح القوائم المالية:

1- السياسة المحاسبية المتبعة لمعالجة تكاليف الاقتراض.

2- مبلغ تكاليف الاقتراض المرسملة خلال الفترة.

3 - معدل الرسملة المستخدم لتحديد مبلغ تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة.

3- مبررات اتباع سياسة رسملة تكلفة الاقتراض:

1- يتفق هذا الأسلوب في معالجة تكلفة الاقتراض مع تعريف التكلفة التاريخية للأصل والتي تتضمن كافة التكاليف الضرورية والملائمة التي تنفق على الأصل حتى يصبح صالحاً للاستخدام المعد من اجله. ولما كانت تكلفة الاقتراض المستخدمة في تمويل إنشاء الأصل هي تكلفة شأنها شأن المواد والأجور، فإنه من الضروري رسملة هذه التكاليف وإضافتها إلى تكلفة تلك الأصول.

2- يترتب على هذه المعالجة مقابلة أفضل بين الإيرادات والمصروفات التي تسببت في توليد هذه الإيرادات، حيث إنه باعتبار الفوائد تكلفة رأسمالية، فإنها تحمل على تكلفة الأصل، وتستهلك معه، وبذلك تؤدي إلى مقابلة أفضل بين إيرادات الفترات المحاسبية ومصاريفها.

3- توفر هذه المعالجة مقارنة أفضل بين الأصول التي تدفع قيمتها على مراحل خلال فترة الإنشاء، وبين تلك الأصول التي تدفع قيمتها مرة واحدة في نهاية إنشائها حيث المقابل في الحالة الأخيرة يحتوي بالضرورة على عنصر الفائدة (حماد، 2006: 435).

4- إن المعلومات التي تستند إلى التكلفة التاريخية كمؤشر للتدفقات النقدية المتوقعة من الأصل تعتبر أحد الأسباب المؤيدة لعملية الرسملة، حيث إنه في تاريخ اقتناء الأصل يعتقد متخذ القرار إن قيمة التدفقات النقدية المتوقعة من الأصل تساوي على الأقل التكاليف التي تحملتها الشركة لاقتناء ذلك الأصل، وإلا لما أقدمت الشركة على عملية الاقتناء من البداية.

وعلى ذلك، فإن أي نقدية أو موارد أخرى تضحي بها الشركة في سبيل اقتناء الأصل توفر دليل موضوعي للتدفقات النقدية المتوقعة من ذلك الأصل في تاريخ الاقتناء.

5- إن علاقة السبب والنتيجة بين حيازة الأصل وتحمل الفوائد يجعل من تلك الفائدة عنصر تكلفة مشابها لعناصر التكلفة الأخرى مثل المواد والأجور وعلى ذلك يجب الربط بين عنصر الفوائد وتكلفة الأصل.

6- يرى البعض أنه قد تم الاتفاق على ضرورة تحميل الأصول المشيدة داخلياً بالتكاليف المباشرة والتكاليف غير المباشرة المرتبطة بالإنشاء، وبجزء من التكاليف غير المباشرة الثابتة، وباعتبار تكلفة الاقتراض تكاليف غير مباشرة ثابتة، فان من المنطقي تحميل الأصل بجزء من تكاليف الاقتراض التي تحملتها الشركة خلال فترة الإنشاء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7- يعتقد البعض أن سياسة رسملة تكلفة الاقتراض تؤدي إلى ما يعرف بتمهيد الربح، أي أن هذه السياسة تحقق الثبات النسبي في رقم صافي الربح وتضمن عدم تقلبه بشكل جوهري من سنة إلى أخرى، وذلك ينتج من استهلاك الفوائد على مدى عمر الأصل بدلا من الاعتراف بها مرة واحدة في الفترة التي تستحق فيها (المناوي، 2000: 45-46).

4- أهم الانتقادات الموجهة لسياسة رسملة الفوائد:

1- يعترض البعض على استخدام هذا الأسلوب في معالجة تكلفة الاقتراض على أساس أن رسملة تكلفة الاقتراض لا توفي باحتياجات مستخدمي القوائم المالية، حيث تضعف هذه السياسة قدرتهم – خاصة أولئك ذوي المقدرة المحدودة- على استخدام المعلومات الواردة في القوائم المالية في اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة.

2- يعترض البعض على اعتبار أن الفوائد تكلفة لها خصائص مختلفة عن التكاليف الأخرى، وهذا الاختلاف يرجع إلى أن مصدر هذه التكلفة هي الأموال التي يدفع عنها هذه الفوائد، وهذا المصدر له خصائص فريدة منها:

أ- إنه يمكن الحصول على الأموال من مصادر مختلفة منها الأنشطة الإيراديه، القروض، إصدار أسهم جديدة، بيع الموارد الاقتصادية، وأحد هذه المصادر فقط القروض يتم الاعتراف بتكلفته في الإطار المحاسبي الحالي.

ب- إن الأموال المدفوعة في عملية تبادل مع أصل غير نقدي، توفر الأساس المناسب لقياس تكلفة هذا الأصل، ولذلك فلا يمكن توزيع تكلفة هذه الأموال بنفس طريقة توزيع تكلفة المواد والأجور الخدمات.

ج- إن تكلفة الفوائد هي عائد المقرضين عن استخدام أموالهم لفترة معينة ولهذا فان تكلفة الفوائد تعتبر مثلها مثل التوزيعات، ترتبط بالفترة (حماد، 2006: 436).

3- يعتقد البعض أن تطبيق هذه السياسة قد يتسبب في نتائج اقتصادية غير مرغوبة أهمها احتمال التدخل الحكومي كرد فعل لمفهوم الربحية المستخدم في هذه السياسة.

4- يعتمد المعيار أساساً على تعريف التكلفة التاريخية لاقتناء أصل معين، ويهمل تعريف قيمة الأصل، حيث قيمة الأصل تمثل في القيمة الحالية للمنافع الاقتصادية المتوقعة من الأصل، ويعلق البعض على الأهمية النسبية لكل من مفهوم التكلفة ومفهوم القيمة الحالية بأن "تعتبر التكلفة جوهرية أساساً لأنها تقترب من القيمة العادلة في تاريخ اقتناء الأصل، ولكنها ليست هامة في حد ذاتها حيث تمثل مبالغ دفعت فعلاً، وتستمد أهميتها من كونها مقياساً لقيمة ما تم اقتناؤه" ويستنتج من ذلك إن أهمية التكلفة ترجع إلى كونها مقياسا للقيمة، وأن التكلفة تقترب من القيمة العادلة في تاريخ الاقتناء، ولأنهما قد يختلفان، فالقيمة قد تختلف من فترة إلى أخرى ولكن التكلفة تظل ثابتة في الدفاتر. مما سبق يعتقد أنه على المحاسبين التركيز على قيمة الأصل وليس على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تكلفته خاصة عند عملية المبادلة ولا يستطيع الفرد أن يجادل بان قيمة الأصل (المنافع الاقتصادية المتوقعة) قد ازدادت لمجرد أن تمويل الأصل قد تم عن طريق الاقتراض المناوي، 2000: 39).

5- يرى البعض أن رسملة تكلفة الاقتراض تؤدي إلى التأثير في دلالة رقم صافي الربح، حيث تقاس دلالة صافي الربح بمدى اقترابه من صافي التدفق النقدي، وإن التوسع في رسملة التكاليف بصفة عامة يؤدي إلى تدنية جودة رقم صافي الربح، وتأكيداً للحقيقة السابقة، حيث إن رسملة تكلفة الاقتراض تؤدي إلى ارتفاع صافي الربح بشكل ملحوظ في الفترة التي يتم فيها إنشاء الأصل مما يؤدي إلى زيادة الضرائب، واحتمال زيادة في التوزيعات، مما يؤدي إلى انخفاض صافي التدفق النقدي، ومن ثم ابتعاده عن رقم صافي الربح.

6- يستند مؤيدو الرسملة إلى أن هذه السياسة تحقق مقابلة أفضل بين الإيرادات والمصروفات، وقد وجد الباحث أنه قد تم الإخلال بهذا الرأي أكثر من مرة في المعايير المحاسبية لسبب أو لآخر حيث يوصي معيار المحاسبي الدولي رقم (2) بعدم رسملة تكلفة الأبحاث والتطوير، ما لم تكن تتعلق بأصل ملموس أو غير ملموس له استخدامات بديلة، ومن ناحية أخرى فالمعالجة المحاسبية لنفقات التأسيس حيث إنه من المفترض أن تستنفذ هذه النفقات على عدد من السنوات يساوي عمر الأصل ومن وجهة نظر مبدأ المقابلة ولكن هذه المعالجة لا تتم في الواقع العملي، حيث تستنفذ هذه النفقات على عدة سنوات لا تقل عن خمس سنوات في الغالب. وعلى النقيض من رأي مؤيدي الرسملة يعتقد أن الفوائد لا تضيف شيئا إلى قيمة الأصل (المنافع المتوقعة من خدمة الأصل) وترتبط بالفترة، ومن ثم يجب تحميلها على الإيرادات في الفترة التي تستحق (الصادق، 1990: 32).

7- يعتقد مؤيدو الرسملة أن هذه السياسة تؤدي إلى مقارنة أفضل بين الأصول التي تدفع قيمتها على دفعات أثناء الإنشاء وبين تلك الأصول التي تدفع قيمتها مرة واحدة في نهاية فترة الإنشاء، ولكن القابلية للمقارنة في هذه الحالة محدودة تماما فهناك حالات أخرى قد لا تكون عملية المقارنة ممكنه، كما لو كان هناك أصلان متماثلان أحدهما ممول عن طريق الاقتراض والآخر من مصادر داخلية، فتكلفة الأصلين، وأقساط الإهلاك، وتكلفة الإنتاج، وصافي الربح تصبح عندئذ غير قابلة للمقارنة (الجوهري، 1990: 40).

8- إن علاقة السبب والنتيجة بين تحمل تكلفة الاقتراض وبين إنشاء الأصول هي موضع شك، فتكلفة الاقتراض تتقلب بحسب مستويات الاقتراض وأسعار الفائدة والتي يتحكم فيها عوامل أخرى غير مجرد اقتناء الأصول.

9- يؤيد البعض هذه السياسة على أساس أنها تؤدي إلى تمهيد الربح من سنة إلى أخرى، ويعترض البعض على تمهيد الربح المحاسبي ويصفه بأنه تمهيد دفتري يعتمد على استغلال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإدارة للمرونة في اختيار الطرق المحاسبية من بين مجموعة الطرق المتعارف عليها، ويعتبر نوعاً من التمهيد الدفتري بغرض عرض البيانات المحاسبية بشكل لا يعبر عن حقيقتها، وهذا يختلف عن التمهيد الحقيقي والذي ينتج من قرارات الإدارة بالتحكم في توقيت ونوعية أحداث معينة، ويعتقد الباحث أن اختيار سياسة تكلفة الاقتراض إذا استخدمت بهدف تمهيد الربح، فإنها تعد في هذه الحالة تمهيد من النوع الأول.

10- لم يحدد المعيار ماهية الأصول المؤهلة للرسملة تكلفة الاقتراض بصورة تمنع أي لبس، فعلى سبيل المثال يمنع المعيار رسملة تكلفة الاقتراض لأنواع معينة من المخزون السلعي، حتى إذا كان تأثير سياسة الرسملة جوهرياً، ومع ذلك لم يحدد المعيار هذه الأنواع بصورة واضحة.

11- لم يحدد المعيار ما هو المقصود بالمشروعات التي تنتج بصورة منفصلة وهل هي مقصورة على ما حدده المعيار أم أنها على سبيل المثال، ويذكر مجلس معايير المحاسبة الدولية انه إذا أثار جدل حول أصل ما في كونه مشروعاً منفصلاً أو من عناصر المخزون التي تصنع بصورة روتينية، فانه يفترض أن هذا الأصل هو مشروعاً منفصلاً، ويعلق البعض إن تطبيق المعيار اعتماداً على اختبارات افتراضية سوف يؤدي إلى التنوع في الممارسات بشان عمليات متماثلة (Arcady, and Baker, 1981: 64-66) .

12- يرى البعض أن المعيار قد استخدم ألفاظاً غير محددة، وتفتح الباب على مصراعيه للتنوع في الممارسات.

13- يرى البعض إن حساب الفوائد المرسملة على أساس المتوسط المرجح للنفقات المتراكمة والذي يشتمل الإنفاق على الأصل المؤهل أياً كان مصدره، سوف يؤدي إلى تعلية الأصل بفوائد محتسبة على الأموال المملوكة التي تكون قد أنفقت على الأصل.

14- عند استخدام المتوسط المرجح لمعدلات الفائدة، لم يحدد المعيار كيف يمكن حساب هذا المتوسط، وهل من الضروري أن تدخل كل القروض في حساب هذا المتوسط، أم أن الشركة عليها أن تختار مجموعة القروض التي استخدمت في تمويل إنشاء الأصل، ويرى البعض أن الشركة عليها أن تلجأ إلى الحكم الشخصي مرة أخرى حتى يمكنها الحصول على المعدل الدقيق.

15- وقد سمح المعيار المحاسبي بإمكانية طرح دخل الفوائد على القروض التي يعاد استثمارها بصورة مؤقتة حتى بداية الأنشطة الضرورية لإنشاء الأصل من مصروف الفوائد المستحقة على هذه الديون، ولا شك أن هذه المعالجة تجعل من عمليات حساب المتوسط المرجح لمعدلات الفائدة أكثر تعقيداً، ويعترض البعض على هذا على أساس أنه لا يمكن الفصل بين ثلاثة أنشطة مختلفة وهي اقتراض الأموال والاستثمار المؤقت لها واقتناء الأصول الرأسمالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

16- يعتقد البعض أن الإفصاح الذي تتطلبه المعايير بصفة عامة غير كافٍ، حيث يرى ضرورة الإفصاح عن آثار رسملة تكلفة الاقتراض على صافي الربح وعلى نصيب السهم من صافي الربح مع عمل مقارنة إذا ما اتبع البديل المحاسبي الآخر وهو اعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً.

17- بموجب المعالجة المحاسبية البديلة المسموح بها ترسمل تكاليف الاقتراض التي تعزى مباشرة إلى تملك أو إنشاء أو إنتاج الأصل المؤهل ضمن تكلفة ذلك الأصل. ويتم رسملة تكاليف الاقتراض هذه كجزء من تكلفة الأصل عندما يكون من المحتمل أنه سينتج عنها فائدة اقتصادية مستقبلية(المناوي، 2000: 44).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

أسس القياس المحاسبي

1- مفهوم عملية القياس المحاسبية:

يتمثل القياس بشكل عام في قرن الأعداد بأحداث الشركة الماضية والجارية والمستقبلية وذلك بناءً على ملاحظات ماضية أو جارية وبموجب قواعد محددة (A.A.A., 1966: 47). عملية القياس المحاسبية بالمفهوم العلمي، هي عملية مقابلة يتم من خلالها قرن خاصية معينة هي خاصية التعدد النقدي، لشيء معين هو حدث اقتصادي يتمثل فيها بعنصر معين في مجال معين هو المشروع الاقتصادي، بعنصر آخر محدد هو عدد حقيقي، في مجال آخر هو نظام الأعداد الحقيقية، وذلك باستخدام مقياس معين هو وحدة النقد، وبموجب قواعد اقتران معينة هي قواعد الحساب.

وبالمفهوم السابق لعملية القياس المحاسبية، حيث يختلف إطار هذه العملية ثم نتائجها وذلك تبعاً لاختلاف أغراض القياس، والخواص محل القياس تبعاً لتغير القواعد المستخدمة في عملية القياس، والشخص القائم بعملية القياس، وبوجه عام تقوم عملية القياس المحاسبية على أربعة أركان رئيسة هي (الحيالي، 2007: 100-111):

1- الخاصية محل القياس:

تنصب عملية القياس بشكل عام وأياً كان مجالها على خاصية معينة لشيء معين، وفي مجالات القياس المحاسبي إذا اعتبرنا أن الشركة هي مجال القياس، فإن الخاصية التي تنصب عليها عملية القياس، تكون التعدد النقدي لشيء معين هو حدث من الأحداث الاقتصادية للشركات كمبيعاته أو أرباحه على سبيل المثال.

2- مقياس مناسب للخاصية محل القياس:

يتوقف نوع المقياس المستخدم في عملية القياس، على خاصية محل القياس، بالنسبة للشركة إذا كانت خاصية التعدد النقدي للربح مثلاً هي الخاصية محل القياس، فالمقياس المستخدم هو مقياس للقيمة (وحدة النقد).

3- وحدة القياس المميزة للخاصية محل القياس:

عندما يكون الهدف من عملية القياس هو قياس المحتوى الكمي، حينئذ لا يكفي فقط تحديد نوع المقياس المناسب، ولكن لا بد أيضاً من تحديد نوع وحدة القياس، فمثلاً لو كانت قيمة ربح المشروع هي محل القياس، فلا بد أيضاً من تحديد نوع وحدة النقد المميزة لهذه القيمة، على سبيل المثال، دولار، دينار، شيقل الخ.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- الشخص القائم بعملية القياس:

يعتبر الشخص القائم بعملية القياس عنصراً مهماً في عملية القياس. لأن نتائج عملية القياس تختلف باختلاف القائمين بها خصوصاً في حالة عدم توفر المقاييس الموضوعية. والشخص القائم بعملية القياس المحاسبية وهو المحاسب ويلعب دوراً أساسياً ليس في تحديد مسار وأساليب عملية القياس المحاسبية فقط بل في تحديد نتائجها أيضاً.

2- الإجراءات اللازم اتخاذها قبل البدء بتنفيذ عملية القياس:

1- تحديد العملية محل القياس:

والعملية محل القياس بالنسبة للشركة هي عملية اقتصادية تاريخية تؤثر على المركز المالي للشركة، كما قد يكون حدثاً مستقبلياً ذا آثار اقتصادية متوقعة على الشركة. تكمن المشكلة في عدم قدرة المحاسب في معظم الأحيان على تعريف أو تحديد العملية محل القياس تعريفاً دقيقاً. على سبيل المثال لو طلب من مجموعة من المحاسبين حساب ربح الشركة، فسوف نجد خلاف في تعريف مفهوم الربح مما سيترتب عليه الاختلاف في طرق قياسه، قياسه بمفهوم اقتصادي، محاسبي، قانوني، إداري؟ فهذا يؤدي إلى اختلاف النتائج.

وقد ذكر أحد الباحثين لتلخيص أبعاد هذه المشكلة حيث قال "إن الحرص المبالغ فيه من جانب المحاسبين على التمسك بالمفاهيم والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في مجالات القياس المحاسبي، ليس سوى وسيلة يدارون فيها عدم اتفاقهم حول مفاهيم العمليات المطلوب منهم قياسها. لأنهم بتمسكهم الحرفي بهذه المفاهيم والمبادئ، إنما يهدفون لدرء المسؤولية التي قد تترتب عليهم من جراء الأخطاء المحتملة من عملية القياس" (Devin, 1966: 13-26).

2- تحديد نوع المقياس المناسب مع وحدة القياس الميزة:

يتوقف اختيار نوع المقياس المناسب وكذلك وحدة القياس المناسبة على أغراض عملية القياس، وعلى نوع الخاصية محل القياس. في حالة التبويب لحدث محل القياس، فالمقياس المناسب لهذا الغرض مقياس اسمي، في حالة مقارنة بين أصلين، فالمقياس المناسب هو مقياس الترتيب، وفي حالة تحديد المحتوى الكمي للحدث كقيمة الأصلين، ففي هذه الحالة يستخدم مقياس نسبي الممثل بوحدة النقد وأيضاً يجب تحديد نوع هذه الوحدة هل هي الدينار، الدولار، الشيقل.

3- تحديد أسلوب القياس المناسب لعملية القياس:

يتوقف أسلوب القياس المتبع في تنفيذ عملية القياس على الهدف والأفق الزمني لعملية القياس، حيث إذا كان الهدف من عملية القياس مجرد تبويب الحدث أو إثباته محاسبياً من واقع مستند أو فاتورة، وهو ما يعرف بأسلوب القياس المباشر، أو القياس غير المباشر المبني على علاقات رياضية حيث يستخدم في الحالات الأخرى مثل التوقعات المستقبلية التي تتعدى عملية الإثبات محاسبياً حيث تتخذ شكل التحليل ضمن ما يسمى بعملية التنبؤ (الحيالي، 2007: 110).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- خطوات عملية القياس المحاسبية:

من أجل إتمام عملية القياس المحاسبي هناك أربع خطوات رئيسة يجب اتباعها:

1- تجميع البيانات عن الأحداث الاقتصادية التي تنتج عن عمليات المشروع وتعبر هذه العمليات عن أشياء مختلفة، مثل الإيرادات والمصروفات، وتنتج جميعها من التبادل السوقي للسلع والخدمات، ويتم قياسها بوحدات نقدية على أساس سعر التبادل المتفق عليه.

2- تسجيل العمليات المادية السابقة طبقاً لنظام القيد المزدوج، وبناءً على دليل موضوعي قابل للتحقق مثل السند أو الفاتورة.

3- بمجرد تجميع وتسجيل الأحداث الاقتصادية كما وقعت، يكون من الضروري تبويب العمليات والأحداث المختلفة في مجموعات مترابطة كي يمكن الحصول على معلومات مفيدة.

4- تلخيص العمليات حتى تحقق الفائدة المرجوة من تسجيل المعلومات المالية المتعلقة بالشركة في مجموعات، ومن الضروري أن يتم تلخيص هذه المعلومات في شكل تقرير أو قائمة، تقدم للأشخاص المعنيين بالشركة، وتهدف هذه الخطوة إلى إيضاح الأمور والأحداث المالية التي وقعت والتي أمكن تبويبها (غنيم، 1997: 310-311).

4- أسس القياس المحاسبي:

تعتمد الممارسة المحاسبية في كثير من مجالاتها على تقديرات وأحكام المحاسب الخاصة التي يفترض أن تقرب القياس المحاسبي من العدالة. ولقد أفرزت التجربة الأمريكية المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (GAAP) لتقليل التفاوت في الممارسة العملية، وقد كان (GAAP) يدور بشكل عام في فلك التكلفة التاريخية، لكن ذلك بدأ يختلف بتغير الظروف الاقتصادية التي تلت الحربين الكونيتين حتى بدت المعايير المحاسبية السائدة أقرب إلى الواقعية في القياس المحاسبي، حتى ولو أدى ذلك إلى الخروج على التكلفة التاريخية. وبالرغم من الأسس الراسخة التي قدمتها نظرية المحاسبة التقليدية التي بنت مبادئها على أساس مصادرات أهمها التحقق والدليل الموضوعي، فإن نظريات أخرى ظهرت إلى السطح واعتمدت على بدائل أخرى للقياس المحاسبي، إذا اقتضت الظروف ذلك. هذه الظروف التي تواجه إدارة المشروع فتنعكس على سياسات مختلفة منها السياسات المحاسبية التي غدت أكثر تأثراً بالظروف المتغيرة.

أما في دول أخرى كألمانيا حيث تتداخل القوانين في تفاصيل القياس والإيضاح المحاسبي، نجد تمسكاً أقوى في التكلفة التاريخية، كتعبير عن موقف القانون الألماني بعد الحرب العالمية الثانية، ما انعكس على نصوص قانونية ترسخ التكلفة التاريخية ولا تفسح المجال لبدائل أخرى. وعلى العكس من ذلك نجد دولاً أخرى في وسط أوروبا كهولندا تطبق تكاليف الاستبدال وتعلن قوائمها المالية على هذا الأساس وهذا يؤدي إلى تباين النتائج.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونجد دولاً أوربية كفرنسا وايطاليا تحافظ على التكلفة التاريخية إلا أنها تعدلها للتعبير عن آثار الضغوط التضخمية، وغالباً ما يكون التعديل عن طريق إعادة التقويم بعد مرور عدة سنوات. ومن الواضح أن هذه الأرقام المعدلة ليست تكلفة تاريخية وليست قيماً استبدالية، وهذا يجعل المقارنة أكثر صعوبة (القاضي، وحمدان، 2008: 25).

5- المطلوبات طويلة الأجل (القروض):

المطلوبات طويلة الأجل هي الالتزامات التي لا يتوقع تسديدها خلال الدورة التشغيلية الاعتيادية وبدلاً من ذلك هي مستحقة في موعد بعد ذلك الوقت. قروض، سندات، أوراق دفع، ضرائب الدخل المؤجلة، الإيجارات المستحقة بشكل عام تقسم المطلوبات طويلة الأجل إلى(Kieso, 2007: 672):

1- الالتزامات الناشئة عن حالات تمويلية خاصة مثل الاقتراض، إصدار سندات، التزامات الاستئجار طويل الأجل، أوراق الدفع طويلة الأجل.

2- الالتزامات الناشئة عن العمليات الاعتيادية للشركة مثل التزامات التقاعد ومطلوبات ضريبة الدخل المؤجلة.

3- الالتزامات التي تعتمد على ظهور أو عدم ظهور واحد أو أكثر من الأحداث في المستقبل لتؤكد المبلغ المستحق أو تحدد من الذي يجب أن يدفع له أو تاريخ الاستحقاق مثل ضمانات الخدمات أو المنتجات والطوارئ

4- الالتزامات المرتبطة بتمويل من خارج الميزانية مثل التزامات التأجير الرأسمالي.

وبصفة عامة فإن قدر كبير من الإفصاح الإضافي يكون مطلوبا بالنسبة لهذا الجزء من الديون والالتزامات طويلة الأجل لكونها خاضعة للعديد من الشروط والقيود لحماية المقرضين، ويجب أن تتضمن معلومات الإفصاح الملحقة للميزانية العمومية بيانات عن الالتزامات طويلة الأجل مثل تاريخ الاستحقاق، طبيعة الالتزامات، معدل الفائدة، وأي أصول مرهونة لضمان هذا الالتزام وفقاً للاتفاقات التعاقدية بين الشركة والمقرضين كما يجب أن يظهر قرض السندات بالقيمة الاسمية وتعديله بخصم أو علاوة سندات (كمال، وعبد الله، 2008: 121-122)

6- الأصول التي تقوم الشركة بإنشائها ذاتياً:

تقوم الشركات في بعض الأحيان ببناء أصولها ذاتياً. وتحديد تكاليف هذه الأصول الثابتة يمكن أن يكون مشكلة وبدون سعر شراء أو سعر محدد بموجب عقد فعلى تعقده الشركة على أن توزع المصاريف والتكاليف للوصول إلى تكلفة الأصل المنشأ ذاتياً. وتعتبر المواد والأجور المباشرة التي تستخدم في بناء الأصل لا تشكل أي عقبة فهذه التكاليف يمكن تتبعها مباشرة من أوامر المواد والعمل المرتبطة بالأصل الثابت الذي يتم إنشاؤه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولكن المشكلة تكمن في تحديد التكاليف غير المباشرة التي تخلق مشاكل خاصة. هذه التكاليف غير المباشرة تسمى أعباء أو مصاريف عامة مثل الفوائد البنكية، الطاقة الكهربائية، الضرائب على الأصول، أجور المشرفين، الاستهلاك للأصول الثابتة والتجهيزات (الفداغ، 2002: 480).

هذه المصاريف والأعباء أنفة الذكر يمكن معالجتها بإحدى الطرق الثلاث التالية:

1- لا تحمل أية مصاريف عامة ثابتة على تكلفة الأصل الذي يتم إنشاؤه حسب طريقة التكاليف المباشرة. على أساس أن المصاريف العامة غير المباشرة هي ثابتة بطبيعتها ولا تزداد نتيجة لعمليات الإنشاء الذاتي.

2- تحميل جزء من المصاريف العامة كلها إلى مراحل البناء وهو مفهوم التكاليف الكلية وهو ملائم في حالة اعتقاد الفرد أن التكاليف مرتبطة بكل الأصول المقامة ذاتياً.

3- تحميل التكاليف على أساس الإنتاج الضائع. وهو تحميل الأصل المقام ذاتياً بتكلفة الفرصة البديلة بسبب بناء الأصل بدلا من شرائه (Kieso, 2007: 475).

التكاليف الصناعية الثابتة يجب أن تحمل إلى الأصل المقام ذاتياً بنسب معينة للوصول إلى تكلفته. حيث هذه المعالجة تطبق بكثافة من قبل المحاسبين لأنهم يعتقدون أنها تحقق بشكل كبير لمقابلة الإيرادات بالمصروفات. حيث إنه إذا تم تحميل المصاريف الصناعية ونتج عنه تسجيل تكاليف أكبر مما كان يجب أن يدفع لمنتج خارجي مستقل فان هذه الزيادة يجب أن تسجل خسارة للفترة بدلاً من اعتبارها مصروفاً رأسمالياً لغرض تحميل الأصل بأكبر من القيمة السوقية المحتملة (الفداغ، 2002: 481).

7- تكاليف الفوائد خلال فترة الإنشاء:

المحاسبة لتكاليف الفوائد كانت ولفترة طويلة موضع خلاف. وهنا ثلاثة أساليب مقترحة للمحاسبة على الفوائد التي تظهر نتيجة تمويل إنشاء الأصول ذاتياً.

1- عدم تحميل أية فوائد خلال فترة الإنشاء. حيث تعتبر الفوائد تكاليف تمويلية وليس تكلفة بناء.

2- تحميل الفوائد الفعلية المستحقة فقط خلال فترة الإنشاء. حيث يعتمد على مفهوم التكلفة التاريخية وهو أن العمليات الفعلية فقط يجب أن يتم تسجيلها. وتعتبر الفائدة المتحققة تكلفة لتملك الأصل مثل تكلفة المواد والأجور. ونتيجة ذلك يكون التمويل باستخدام الدين لإنشاء أصل يكون تكلفته أكبر من الشركة التي تستخدم التمويل عن طريق الأسهم.

3- تحميل الأصل المنشأ ذاتياً بكافة التكاليف التمويلية المستخدمة على حد سواء.

مهنة المحاسبة بشكل عام تبنت الأسلوب الثاني وهو أن الفوائد الفعلية يجب اعتبارها رأسمالية نسبة إلى مفهوم التكلفة التاريخية في أن تكلفة أي أصل يجب أن يتضمن كل التكاليف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي من ضمنها الفوائد البنكية المتحققة لجلب الأصل إلى الوضع أو المكان الضروري لاستخدامه.

ويعتمد هذا الأسلوب على أنه خلال فترة الإنشاء أن الأصل لا يولد أية إيرادات ولذا فإن تكلفة الفائدة يجب أن تؤجل أي تضاف إلى تكلفة الأصل. وبعد أن يتم الإنشاء مباشرة فان الأصل يكون جاهزاً للغرض الذي أنشأ من أجله وتبدأ الإيرادات بالتحقق. عند هذه النقطة فان الفائدة يجب أن تعرض كمصروف وتعامل مع الإيرادات. وينتج عن ذلك أن أية تكاليف فائدة تتحقق عند شراء أصل ما ويكون جاهزاً للغرض الذي تم شراؤه من أجله يجب أن تعتبر مصاريف إيراديه (الفداغ، 2002: 482-483).

8- الأصول المؤهلة لرسملة الفائدة:

لكي تتم رسملة الفائدة على أصل معين، فانه يجب أن يكون له فترة زمنية لتجهيزه للاستخدام المعد من أجله. وتتم الرسملة منذ بداية الإنفاق على الأصل وتستمر عملية الرسملة إلى أن يكتمل الأصل ويصبح جاهزا للاستخدام.

ومن الأصول التي تخضع لرسملة تكاليف الفائدة الأصول التي يتم إنشاؤها للاستخدام الخاص بالشركة (مثل المباني، الآلات)، والأصول المعدة للبيع أو التأجير والتي يتم إنشاؤها أو إنتاجها كمشروعات مستقلة. ومن الأصول التي لا تخضع لرسملة الفائدة. الأصول المستعملة أو الجاهزة للاستخدام المقصود منها، وأيضاً الأصول التي تستخدم في الأنشطة الجارية بالشركة ولا تجري عليها الأنشطة اللازمة للتجهيز والاستخدام مثل الأراضي التي يتم استصلاحها والأصول التي لا تستخدم بسبب التقادم.

9- فترة الرسملة:

تبدأ فترة الرسملة (وهي الفترة الزمنية التي يلزم رسملة الفائدة خلالها) عندما تحقق ثلاثة شروط:

1- بداية الإنفاق على الأصل.

2- بداية أداء الأنشطة اللازمة لتجهيز الأصل للاستخدام المقصود منه.

3- وجود فوائد قد تحققت.

وتستمر عملية رسملة الفائدة طالما أن هذه الشروط الثلاثة متحققة، وتنتهي فترة الرسملة عندما يصبح الأصل كاملاً وجاهزاً للاستخدام (Kieso, 2007: 476).

10- المقدار الخاضع للرسملة:

يتحدد مقدار الفائدة الخاضع للرسملة بتكاليف الفائدة الفعلية التي تتحملها الشركة خلال الفترة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

11- معدلات الفائدة:

المبادئ الأساسية التي يلزم استخدامها في تحديد معدلات الفائدة المناسبة التي تضرب في المتوسط المرجح لجملة النفقات:

1- أي جزء من هذا المتوسط المرجح يقل عن أو يساوي أية مبالغ مقترضة لإنشاء أصل فإنه يستخدم معدل الفائدة المستحق عن هذه القروض.

2- أي جزء من هذا المتوسط يزيد عن أية دين لتمويل إنشاء الأصل فانه يستخدم المتوسط المرجح لمعدلات الفائدة على كل الديون الموجودة خلال الفترة (Kieso, 2007: 477).

12- بعض القضايا المهمة المتعلقة برسملة الفائدة:

1- النفقات المتعلقة بالأراضي:

في حالة شراء أرض بغرض استخدامها لهدف معين، فتعتبر تكاليف الفائدة المتعلقة بها تستوفي شروط الرسملة. وفي حالة شراء الأرض بغرض إقامة عليها مبنى، فإن تكاليف الفائدة التي ترسمل خلال فترة الإنشاء تعد جزء من تكلفة المبنى وليس من تكلفة الأرض.في الحالة الأولى لو تم شراء الأرض بغرض المضاربة ففي هذه الحالة لا يجوز رسملة الفوائد لأن الأصل بحالته الراهنة جاهزا للاستخدام، أما في الحالة الثانية شراء الأرض بغرض إنشاء مبنى فيتم رسملة تكلفة الفوائد واعتبارها جزء من تكلفة الأرض التي سوف تكون جزء من تكلفة المبنى (Kieso, 2007: 480).

2- إيراد الفائدة:

تقوم الشركات باقتراض الأموال لإنشاء أصولها في بعض الحالات، ويكون لدى الشركة فائض في الأموال المقترضة فتقوم باستثماره مؤقتاً في أوراق مالية يعود عليها بإيراد فوائد، وخلال المراحل الأولى للإنشاء قد تفوق إيرادات الفوائد تكاليفها فتظهر لدينا مشكلة هل يمكن مقاصة بين إيرادات وتكاليف الفوائد لتحديد قيمة الفوائد التي يجب رسملتها خلال الفترة، ولحل الخلاف في وجهات النظر بين المحاسبين قام (FASB) بإصدار نشرته الفنية رقم 81-5 بعنوان "المقاصة بين تكاليف الفائدة التي يلزم رسملتها وإيراد الفائدة" وأعلن فيها أن إيراد الفائدة لا يجب طرحه من تكلفة الفائدة. لأن قرارات الاستثمار المؤقت لا تتعلق بالفائدة التي تحملتها الشركة كجزء من تكلفة إنشاء الأصل وعلى ذلك يتم رسملة الفائدة بالكامل سواء تم استثمار فائض الأموال في أوراق مالية قصيرة الأجل أم لا. وينتقد بعض المحاسبين هذه المعالجة لأنها تمكن الشركة من تأجيل تكلفة الفوائد والتقرير عن إيراد الفوائد في الفترة الحالية (Kieso, 2007:480).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3: أثر رسملة الفائدة:

الإلزام برسملة الفائدة قد يكون له أثر معنوي على القوائم المالية لشركات الأعمال. من خلال أثرها على صافي الدخل العام ومن ثم على عائد السهم وبصفة خاصة في شركات المرافق العامة، ورغم أن الإلزام برسملة الفائدة قد أصبح يستخدم على نطاق واسع الآن إلا إنه مازال محل خلاف. ومن الوجهة النظرية يعتقد الكثيرون في أن تكلفة الفائدة إما أن ترسمل على الإطلاق أو أن لا ترسمل بالكامل (الفداغ، 2002: 491-493).

13- تكاليف الاقتراض المتعلقة بالأصول طويلة الأجل:

نص المعيار المحاسبي الدولي رقم 23 (تكاليف الاقتراض) على وجوب الاعتراف بتكاليف الاقتراض كمصروف في الفترة التي تم تحمله فيها.

ويقصد بتكاليف الاقتراض، تكاليف الفائدة والتكاليف الأخرى التي تحملتها الشركة لقاء اقتراضها أموال.

كما نص نفس المعيار على المعالجة البديلة المسموح بها وتقضي برسملة تكاليف الاقتراض التي تنسب مباشرة إلى امتلاك أو إنشاء أو إنتاج أصل مؤهل وذلك كجزء من تكلفة ذلك الأصل.

ويقصد بالأصل المؤهل، انه الأصل الذي يتطلب وقتاً زمنياً طويلاً ليصبح جاهزاً للاستخدام المقصود أو البيع. أما ما يتم إنتاجه بشكل روتيني أو ينتج بكميات كبيرة وبصورة متكررة في فترة قصيرة، فهو ليس أصلاً مؤهلاً، وكذلك بالنسبة للأصول الجاهزة للاستخدام المقصود أو البيع.

وتمثل تكاليف الاقتراض المذكورة على أساس تكاليف الاقتراض الفعلية التي تحملتها الشركة خلال فترة الإنشاء، بعد تنزيل أي دخل ناتج عن الاستثمار المؤقت لهذه الأموال المقترضة وذلك في حدود ما تم اقتراضه خصيصا من أجل الحصول على الأصل المؤهل.

كما نص المعيار على أن تبدأ رسملة تكاليف الاقتراض كجزء من تكلفة الأصل المؤهل عندما:

1- يجري تحمل النفقات على الأصل.

2- تكون الأنشطة اللازمة لإعداد الأصل لاستخدامه المقصود أو البيع قيد التنفيذ.

3- يجري تحمل تكاليف الاقتراض.

كما نص المعيار على وجوب إيقاف الرسملة عندما تستكمل بشكل جوهري كافة النشاطات الضرورية لإعداد الأصل المؤهل للاستخدام المقصود.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويجب تعليق الرسملة خلال الفترات الطويلة التي يحدث خلالها توقف للتطوير الفعلي، ولأنها لا تتوقف خلال الفترة التي تنفذ فيها الأعمال التقنية والإدارية الجوهرية أو فترة التأخير المؤقت الضروري لإعداد الأصل.

ونص المعيار على أن لا تزيد تكاليف الاقتراض المرسملة خلال الفترة عن مبلغ تكاليف الاقتراض التي تحملها فعلياً خلال الفترة.

ويجب أن يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة لمعالجة تكاليف الاقتراض ومبلغ تكاليف الاقتراض المرسملة خلال الفترة ومعدل الرسملة المستخدم لتحديد مبلغ تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة (القاضي، وحمدان، 2008: 150-151).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

المعيار المحاسبي الدولي(23) رسملة تكلفة الاقتراض وأثره على القوائم المالية

1- أثر السياسة المتبعة على نتائج قائمة الدخل:

إن عملية رسملة تكلفة الاقتراض تؤدي إلى تحسن فوري على صافي الربح في سنوات إنشاء الأصل وذلك بمقدار الفوائد التي ترسمل مطروحاً منها الوفر الضريبي على هذه الفوائد، مما يؤدي إلى التحسن في بعض النسب المالية المهمة، أما اعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً فهو على العكس من ذلك لأنه سوف يؤدي إلى انخفاض صافي الربح في السنوات التي تتحمل فيها فوائد على القروض التي استخدمتها على حد سواء أكان في إنشاء الأصل أو استخدامات أخرى.

ولكن على المدى الطويل وبعد الانتهاء من إنشاء الأصل والبدء في استخدامه فإن الأثر يصبح عكسياً، بسبب انخفاض صافي الربح بمقدار اهتلاك الفوائد التي سبق رسملتها، ولكن في حالة اعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً فسوف يرتفع صافي الربح على المدى الطويل لأن الشركة تكون قد تحملت مصاريف إضافية في السنوات الأولى للإنشاء على سبيل المثال وفي الوقت الحاضر تم إلغاء هذه المصاريف بسبب تسديد القروض المسجلة على الشركة.

2- أثر السياسة المتبعة على قائمة الأرباح المحتجزة:

قائمة الأرباح المحتجزة تتأثر برقم صافي الربح المرحل إليها من قائمة الدخل. والذي يكون تأثير اتباع سياسة الرسملة للفوائد عليه بزيادة صافي الربح والعكس في حالة اتباع سياسة اعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً، وتعتبر قائمة الأرباح المحتجزة عبارة عن حلقة الوصل بين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، حيث إن رقم صافي الربح سوف يرحل إلى قائمة الأرباح المحتجزة، والتي ترحل بدورها إلى قائمة المركز المالي بجانب حقوق الملكية.

3- أثر السياسة المتبعة على الميزانية العمومية:

اتباع سياسة رسملة تكلفة الفوائد تؤثر على الميزانية العمومية في اتجاهين، الاتجاه الأول هو زيادة تكلفة الأصول نظراً لأن الفوائد المرسملة تحمل على تكلفة الأصول وتندمج معها، وهو ما يمكن اعتباره تأثيراً مباشراً، والاتجاه الثاني وهو زيادة حقوق الملكية من خلال زيادة الأرباح المحتجزة والتي تأثرت بقائمة الدخل من قبل وهو ما يمكن اعتباره تأثيراً غير مباشر، وعلى العكس من ذلك في حالة اعتبار تكاليف الاقتراض مصروفاً إيرادياً يخص السنة التي حدث فيها، فلن تتأثر الأصول بقيمة الفوائد المستحقة على القروض الخاصة بإنشاء الأصل ذاتياً، وأيضا سوف تنخفض قيمة حقوق الملكية انخفاض الأرباح المحتجزة والتي تأثرت بقائمة الدخل من قبل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- أثر السياسة المتبعة على قائمة التدفقات النقدية:

إن أثر السياسة المتبعة لتكلفة الاقتراض ينصب على قطاعي الأنشطة التشغيلية والأنشطة الاستثمارية وذلك كما يأتي

1- أثر السياسة المتبعة على الأنشطة التشغيلية:

حيث يوضح هذا القطاع التغير في النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية، وهذا التغير يمكن إيجاده سواء بتعديل صافي الربح بالعناصر التي يترتب عليها دخول أو خروج نقدية مثل الإهتلاك والنفاذ ومكاسب أو خسائر بيع أصول ثابتة، وكذلك يعدل بالتغيرات التي تحدث في الأصول قصيرة الأجل والالتزامات قصيرة الأجل. حيث إنه في حالة اتباع سياسة الرسملة سوف تكون النقدية المتولدة من العمليات التشغيلية مرتفعة بالفرق ببين صافي الربح والزيادة في مدفوعات الضرائب، عنها باعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً الذي سوف يؤدي إلى تخفيض صافي الربح الذي يقوم بدوره بتخفيض النقدية المتولدة من الأنشطة التشغيلية.

2- أثر السياسة المتبعة على الأنشطة الاستثمارية:

حيث يوضح التغير في النقدية الناتجة عن التصرفات في الأصول طويلة الأجل، وتؤثر سياسة رسملة تكلفة الاقتراض على ناتج الأنشطة التشغيلية من خلال تأثيرها المباشر على النقدية الخارجة للاستثمار في الأصول طويلة الأجل، ومن ثم تؤدي إلى انخفاض التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية، والأثر النهائي على قائمة التدفقات النقدية هو نقص في التدفقات النقدية الصافية نتيجة زيادة مدفوعات الضرائب (المناوي، 2000: 48-50).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

الدراسة التطبيقية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اختبار أثر التحول في المعالجة المحاسبية على القوائم المالية
دراسة حالة شركة الاتصالات الفلسطينية

1- المقدمة:

يهدف هذه الفصل إلى اختبار فرضيات البحث، وتحقيقاً لهذا الهدف قام الباحث بتعديل القوائم المالية لشركة الاتصالات الفلسطينية، وتم إجراء التحليلات المالية والإحصائية المناسبة لهذا البحث، لكي يتم من خلال هذا التحليل التوصل إلى نتائج تؤدي إلى الاستخدام الأمثل للمعالجة المحاسبية لتكلفة الاقتراض حسب معيار المحاسبة الدولي (23) تكلفة الاقتراض.

2- بيئة البحث:

تم إجراء هذه البحث على القوائم المالية لشركة الاتصالات الفلسطينية، وقد تم اختيار هذه الشركة كعينة للبحث حيث تعتبر شركة الاتصالات الفلسطينية من الشركات الخمسة الأكثر تداولاً في سوق فلسطين للأوراق المالية من حيث حجم رأس المال حجم التداول القيمة الاسمية للسهم نصيب السهم من الأرباح، وتعتبر الشركة الأكثر انتشاراً بين أفراد المجتمع الفلسطيني بكافة شرائحه، وتعتبر من الأكثر الشركات تشغيلاً على مستوى القطاع الخاص، وتعد قوائم مالية مدققة دورياً، مما يسهل عملية جمع المعلومات وسهولة الوصول إليها بأقل وقت وتكلفة وتعتبر نسب التمويل بالاقتراض نسبة إلى إجمالي حقوق الملكية في السنوات التي تم تعديلها من سنة 2003م – 2007م نسب عالية وجوهرية وهي كما يلي:

جدول رقم (1)

نسبة التمويل بالدين					
السنة	2003	2004	2005	2006	2007
نسبة التمويل	27.10%	21.50%	12.10%	22.90%	14.80%

وهناك أسباب خاصة تهم الإطار العملي ومتطلباته من إجراء بعض التعديلات المهمة ومن هذه الأسباب:

1: إن شركة الاتصالات تقوم بتجهيزات رأسمالية خاصة بمبالغ كبيرة وجوهرية.

2: إن شركة الاتصالات الفلسطينية تعتمد على نسبة كبيرة في تمويلها عن طريق القروض البنكية، وتتحمل الشركة على هذه القروض فوائد بقيم عالية، والتي يمكن رسملتها.

3: سهولة إجراء التعديلات على القوائم المالية بسبب قرب الشركة من المجتمع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- أدوات البحث:

سوف يقوم الباحث بجمع القوائم المالية المتمثلة في الميزانية العمومية وقائمة الدخل المنشورة لشركة الاتصالات الفلسطينية من سنة 1998م حتى عام 2007م، وبعد ذلك سيتم إجراء بعض التعديلات للقوائم المالية من سنة 2003م إلى سنة 2007م بحيث يتم تعديلها من المعالجة المحاسبية الأساسية لتكلفة الاقتراض باعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً إلى المعالجة المحاسبية البديلة المسموح بها باعتبار الفوائد مصروفاً رأسمالياً، وتبقى السنوات التي تسبقها كما هي، وبعد ذلك يتم تبويب القوائم المالية ودراستها واستخراج النسب والمؤشرات المالية المهمة ومقارنة السنوات الخمسة الأولى بالسنوات الخمسة التي تليها.

4- إجراءات البحث:

تتمثل إجراءات البحث في الآتي:

1: الحصول على القوائم المالية المنشورة المطلوبة وبعض المعلومات غير المنشورة.

2: قياس بعض المؤشرات والنسب المالية المهمة في عملية اتخاذ القرار مثل صافي الربح، إجمالي الأصول، حقوق الملكية، ونسب الربحية، ونسب المديونية.

3: تعديل القوائم المالية للشركة باستخدام المعلومات المتاحة للأخذ بسياسة اعتبار الفوائد رأسمالية وسياسة اعتبارها مصروفاً إيرادياً.

4: إعادة قياس المؤشرات والنسب السابقة.

5: قياس الفرق بين ثانياً ورابعاً وتحليلها.

6: استخدام جوهرية هذه الفروق للوصول إلى نتيجة قد تدعم الفرضية أو تنفيها.

5- اختبار الفرضيات:

ولاختبار فرضيات البحث استخدم البرنامج الإحصائي (SPSS) باستخدام المؤشر الإحصائي (t) Paired Samples Test لفحص درجة المعنوية ودرجة الاختلاف بين قيمة (t) الجدولية وقيمة (t) المحسوبة للاعتماد عليها في تفسير النتائج التحليلية للبحث، ولتدعيم النتائج تم إجراء اختبار البيانات غير المعلمية حيث تستخدم هذه الاختبار في حالة عدم خضوع البيانات للتوزيع الطبيعي وعندما يكون حجم العينة أقل من 30، ولقد تم استخدام(Two Related Samples Test)، اختبار العينات المرتبطة وهو اختبار ضروري لتدعيم نتائج الدراسة التطبيقية لاختبار الفرضيات.

ولأهمية عنصر الفوائد التي تم رسملتها خلال السنوات الخمس لسنوات التحليل فيعتبر عنصر الفوائد التي سوف يتم رسملتها عنصراً مهماً وله تأثير على القرار المتخذ من قبل الإدارة ونسبة الفوائد التي سوف يتم رسملتها لصافي الدخل لسنوات التحليل كما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (2)

نسبة (الفوائد المرسملة/صافي الدخل)					
السنة	2003	2004	2005	2006	2007
الفوائد/ صافي الدخل	15.617	4.039	2.924	3.971	7.654

تؤكد التحليلات الإحصائية ما توصل إليه الباحث، حيث نجد أن تحليل أداء شركة الاتصالات الفلسطينية عن عام 2003م يؤكد على حقيقة أن رسملة تكلفة الاقتراض يكون واضحاً وجوهرياً عندما تكون الفوائد المرسملة جوهرية، فنجد زيادة في نسبة صافي الربح قيمتها 15.617% وزيادة في نسبة (صافي الربح/إجمالي الأصول) 14.698% وزيادة في نسبة (صافي الربح/الإيرادات) 15.617% وزيادة في نسبة (صافي الربح/حقوق الملكية) 13.893% وزيادة في (ربحية السهم) بنسبة 15.617%، بينما نجد أن نسب المديونية قد انخفضت نتيجة اتباع سياسة الرسملة، فنجد أن نسبة (إجمالي المديونية/إجمالي الأصول) قد انخفضت بنسبة 0.795% ونسبة (إجمالي المديونية/حقوق الملكية) قد انخفضت بنسبة 1.538%.

اختبار التوزيع الطبيعي شابيرو ويلك (Shapiro- Wilk):

تم إجراء اختبار شابيرو ويلك لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات معلميه تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً.

جدول رقم (3)

Tests of Normality	Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.
صافي الربح رسملة	0.882	5	0.317
صافي الربح بدون	0.906	5	0.442
صافي الربح/ الايرادات رسملة	0.879	5	0.307
صافي الربح/ الايرادات بدون	0.919	5	0.524
صافي الربح / الأصول رسملة	0.914	5	0.495
صافي الربح / الأصول بدون	0.913	5	0.483
صافي الربح /حقوق الملكية رسملة	0.906	5	0.441
صافي الربح /حقوق الملكية بدون	0.922	5	0.542
ربحية السهم رسملة	0.994	5	0.993

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ربحية السهم بدون	0.984	5	0.954
المديونية / إجمالي الأصول رسملة	0.899	5	0.407
المديونية / إجمالي الأصول بدون	0.913	5	0.487
المديونية/ حقوق الملكية رسملة	0.842	5	0.170
المديونية/ حقوق الملكية بدون	0.847	5	0.185

ويوضح الجدول السابق نتائج الاختبار حيث أن قيمة مستوى الدلالة لكل قسم اكبر من 0.05 (sig. >0.05) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

1- اختبار الفرضية الأولى التحول من معالجة محاسبية إلى الأخرى بالنسبة لصافي الربح:

الفرضية الصفرية: لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين صافي الربح الناتج من تطبيق سياسة الرسملة وبين صافي الربح من اعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً.

الفرضية البديلة: توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين صافي الربح الناتج من تطبيق سياسة الرسملة وبين صافي الربح من اعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً.

جدول رقم (4)

Paired Samples Test		
المحور	**قيمة "t"**	**Sig.**
صافي الربح رسملة - صافي الربح بدون	**3.547**	**0.024**

ويتضح من التحليل الإحصائي أن قيمة (t) المحسوبة تعادل 3.547 بينما قيمة (t) الجدولية تعادل 2.571 مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، وهذا يفيد بأن الاختلافات بين صافي الربح باعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً وصافي الربح باعتبار الفوائد مصروفاً رأسمالياً جوهرياً عبر سلسلة زمنية من عام 1998م حتى عام 2002م المتمثلة بالمعالجة المحاسبية الأساسية باعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً، والسلسلة الزمنية من عام 2003م حتى عام 2007م، المتمثلة بالمعالجة المحاسبية البديلة المسموح بها برسملة تكلفة الاقتراض.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- اختبار الفرضية الثانية التحول من معالجة محاسبية إلى الأخرى بالنسبة إلى نسب الربحية:

أ- التحول من معالجة محاسبية إلى أخرى لنسبة (صافي الربح/الايرادات):

الفرضية الصفرية: لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين (صافي الربح/الايرادات) الناتج من تطبيق سياسة الرسملة وبين (صافي الربح/الايرادات) من اعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً.

الفرضية البديلة: توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين (صافي الربح/الايرادات) الناتج من تطبيق سياسة الرسملة وبين (صافي الربح/الايرادات) من اعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً.

جدول رقم(5)

Paired Samples Test		
المحور	قيمة "t"	Sig.
(صافي الربح/ الايرادات رسملة) – (صافي الربح/ الايرادات بدون)	6.612	0.003

يتضح من التحليل الإحصائي في الجدول أن قيمة (t) المحسوبة تعادل 6.612 بينما قيمة (t) الجدولية تعادل 2.571 مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، وهذا يفيد بأن الاختلافات بين (صافي الربح/الايرادات) بدون رسملة و(صافي الربح/الايرادات) بالرسملة جوهرياً عبر سلسلة زمنية من عام 1998م حتى عام 2002م المتمثلة بالمعالجة المحاسبية الأساسية باعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً، والسلسلة الزمنية من عام 2003م حتى عام 2007م، المتمثلة بالمعالجة المحاسبية البديلة المسموح بها برسملة تكلفة الاقتراض.

ب- التحول من معالجة محاسبية إلى أخرى لنسبة (صافي الربح/الأصول):

الفرضية الصفرية: لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين (صافي الربح/الأصول) الناتج من تطبيق سياسة الرسملة وبين (صافي الربح/الأصول) من اعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً.

الفرضية البديلة: توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين (صافي الربح/الأصول) الناتج من تطبيق سياسة الرسملة وبين (صافي الربح/الأصول) من اعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (6)

Paired Samples Test		
المحور	قيمة "t"	Sig.
(صافي الربح/ الأصول رسملة) – (صافي الربح/ الأصول بدون)	6.154	0.004

ويتضح من التحليل الإحصائي في الجدول أن قيمة (t) المحسوبة تعادل 6.154 بينما قيمة (t) الجدولية تعادل 2.571 مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، وهذا يفيد بأن الاختلافات بين (صافي الربح/الأصول) باعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً و(صافي الربح/الأصول) باعتبار الفوائد مصروفاً رأسمالياً جوهرياً عبر سلسلة زمنية من عام 1998م حتى عام 2002م المتمثلة بالمعالجة المحاسبية الأساسية باعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً، والسلسلة الزمنية من عام 2003م حتى عام 2007م، المتمثلة بالمعالجة المحاسبية البديلة المسموح بها برسملة تكلفة الاقتراض.

ج- التحول من معالجة محاسبية إلى أخرى لنسبة (صافي الربح/حقوق الملكية):

الفرضية الصفرية: لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين (صافي الربح/حقوق الملكية) الناتج من تطبيق سياسة الرسملة وبين (صافي الربح/حقوق الملكية) من اعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً.

الفرضية البديلة: توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين (صافي الربح/حقوق الملكية) الناتج من تطبيق سياسة الرسملة وبين (صافي الربح/حقوق الملكية) من اعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً.

جدول رقم (7)

Paired Samples Test		
المحور	قيمة "t"	Sig.
(صافي الربح/ الملكية رسملة) – (صافي الربح/ الملكية بدون)	7.295	0.002

ويتضح من التحليل الإحصائي في الجدول أن قيمة (t) المحسوبة تعادل 6.154 بينما قيمة (t) بأن الاختلافات بين (صافي الربح/حقوق الملكية) باعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً و(صافي الربح/حقوق الملكية) باعتبار الفوائد مصروفاً رأسمالياً جوهرياً عبر سلسلة زمنية من عام 1998م حتى عام 2002م المتمثلة بالمعالجة المحاسبية الأساسية باعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والسلسلة الزمنية من عام 2003م حتى عام 2007م، المتمثلة بالمعالجة المحاسبية البديلة المسموح بها برسملة تكلفة الاقتراض.

د - التحول من معالجة محاسبية إلى أخرى لنسبة (ربحية السهم):

الفرضية الصفرية: لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين (ربحية السهم) الناتج من تطبيق سياسة الرسملة وبين (ربحية السهم) من اعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً.

الفرضية البديلة: توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين (ربحية السهم) الناتج من تطبيق سياسة الرسملة وبين (ربحية السهم) من اعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً.

جدول رقم(8)

Paired Samples Test		
المحور	قيمة "t"	Sig.
(ربحية السهم رسملة) - (ربحية السهم بدون)	3.434	0.026

يتضح من التحليل الإحصائي أن قيمة (t) المحسوبة تعادل 3.434 بينما قيمة (t) الجدولية تعادل 2.571 مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، وهذا يفيد بأن الاختلافات بين (ربحية السهم) باعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً (ربحية السهم) باعتبار الفوائد مصروفاً رأسمالياً جوهرياً عبر سلسلة زمنية من عام 1998م حتى عام 2002م المتمثلة بالمعالجة المحاسبية الأساسية باعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً، والسلسلة الزمنية من عام 2003م حتى عام 2007م، المتمثلة بالمعالجة المحاسبية البديلة المسموح بها برسملة تكلفة الاقتراض.

3 - اختبار الفرضية الخامسة التحول من معالجة محاسبية إلى الأخرى بالنسبة إلى نسب المديونية:

أ - التحول من معالجة محاسبية إلى أخرى لنسبة (المديونية/إجمالي الأصول):

الفرضية الصفرية: لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين (المديونية/إجمالي الأصول) الناتج من تطبيق سياسة الرسملة وبين (المديونية/إجمالي الأصول) من اعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً.

الفرضية البديلة: توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين (المديونية/إجمالي الأصول) الناتج من تطبيق سياسة الرسملة وبين (المديونية/إجمالي الأصول) من اعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (9)

Paired Samples Test		
المحور	قيمة "t"	Sig.
(المديونية/إجمالي الأصول رسملة) – (المديونية/إجمالي الأصول بدون)	-6.199	0.003

يتضح من التحليل الإحصائي أن قيمة (t) المحسوبة تعادل 6.199- بينما قيمة (t) الجدولية تعادل 2.571 مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، وهذا يفيد بأن الاختلافات بين نسبة المديونية/ إجمالي الأصول باعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً بين نسبة المديونية/ إجمالي الأصول باعتبار الفوائد مصروفاً رأسمالياً جوهرياً عبر سلسلة زمنية من عام 1998م حتى عام 2002م المتمثلة بالمعالجة المحاسبية الأساسية باعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً، والسلسلة الزمنية من عام 2003م حتى عام 2007م، المتمثلة بالمعالجة المحاسبية البديلة المسموح بها برسملة تكلفة الاقتراض.

ب- التحول من معالجة محاسبية إلى أخرى لنسبة (المديونية/حقوق الملكية):

الفرضية الصفرية: لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين (المديونية/حقوق الملكية) الناتج من تطبيق سياسة الرسملة وبين (المديونية/حقوق الملكية) من اعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً.

الفرضية البديلة: توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين (المديونية/حقوق الملكية) الناتج من تطبيق سياسة الرسملة وبين (المديونية/إجمالي الأصول) من اعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً.

جدول رقم (10)

Paired Samples Test		
المحور	قيمة "t"	Sig.
(المديونية/حقوق الملكية رسملة) – (المديونية/حقوق الملكية بدون)	-6.199	0.003

يتضح من التحليل أن قيمة (t) المحسوبة تعادل 7.852- بينما قيمة (t) الجدولية تعادل 2.571 مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، وهذا يفيد بأن الاختلافات بين نسبة المديونية/ حقوق الملكية باعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً وبين نسبة المديونية/ حقوق الملكية باعتبار الفوائد مصروفاً رأسمالياً جوهرياً عبر سلسلة زمنية من عام 1998م حتى عام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2002م المتمثلة بالمعالجة المحاسبية الأساسية باعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً، والسلسلة الزمنية من عام 2003م حتى عام 2007م، المتمثلة بالمعالجة المحاسبية البديلة المسموح بهـا برسـملة تكلفة الاقتراض.

اختبار العينات المرتبطة (Wilcoxon S. R. Test):

تم إجراء اختبار (Two Related Samples Test)، وهو اختبار ضروري لتدعيم نتـائج الدراسة التطبيقية لاختبار الفرضيات.

جدول رقم (11) اختبار العينات المرتبطة

NPar Tests: Wilcoxon Signed Ranks Test		
المحور	قيمة "z"	مستوى الدلالة
صافي الربح بدون - صافي الربح رسملة	-2.023	0.043
إجمالي الأصول بدون - إجمالي الأصول رسملة	-2.023	0.043
حقوق الملكية بدون - حقوق الملكية رسملة	-2.023	0.043
صافي الربح/ الإيرادات بدون - صافي الربح/ الإيرادات رسملة	-2.023	0.043
صافي الربح / الأصول بدون - صافي الربح / الأصول رسملة	-2.023	0.043
صافي الربح /حقوق الملكية بدون - صافي الربح /حقوق الملكية رسملة	-2.023	0.043
ربحية السهم بدون - ربحية السهم رسملة	-2.023	0.043
المديونية / إجمالي الأصول بدون - المديونية / إجمالي الأصول رسملة	-2.023	0.043
المديونية/ حقوق الملكية بدون - المديونية/ حقوق الملكية رسملة	-2.023	0.043

ويتضح من التحليل الإحصائي في الجدول نتائج الاختبار حيث أن قيمة مستوى الدلالة لكل قسم اقل من 0.05 (sig. <0.05) وهذا يدل على أن الفـرق بـين المتوسـطات ذات دلالـة إحصائية وعليه يقبل الفرض البديل لكافة محاور البحث.

ويتضح من التحليلات الإحصائية السابقة أنه توجد فروق جوهريـة ذات دلالـة إحـصائية عالية في كافة متغيرات البحث حيث تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة وذلـك يرجع للتحول من المعالجة المحاسبية الأساسية باعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً إلـى المعالجـة المحاسبية البديلة المسموح بها باعتبار الفوائد مصروفاً رأسمالياً علـى القـوائم الماليـة والتـي بدورها تؤثر على متخذ القرار وتعتبر هذه الفروق جوهرية، حيث أدت هذه النتائج إلى إظهـار أن الفروقات التي حدثت على القوائم المالية جوهرية بدورها انعكست على النسب والمؤشـرات المالية بالإيجاب وأدت إلى تحسن ملحوظ في كافة النسب الربحية وانخفاض في نسب المديونية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وذلك يؤدي إلى إظهار القوائم المالية بشكل جيد من خلال رسملة الفوائد وتوزيع قيمة الفوائد على الأصل واستهلاكها على مدار عمر الأصل بدلاً من اعتبارها مصاريف إيراديه ويتم تحميلها على نفس السنة التي حدثت فيها مما يؤدي إلى تخفيض غير حقيقي في الأرباح في السنة التي يتم تحملها لهذه النفقات وترتفع الأرباح بشكل غير عادي في السنوات التي لا يتم تحمل فيها هذه الفوائد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج:

ويستنتج الباحث إلى أن أثر تغير المعالجة المحاسبية لتكلفة الاقتراض على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية من خلال الدراسة العملية، وذلك بعد إجراء بعض التعديلات على القوائم المالية واستخراج النسب والمؤشرات وعمل المقارنات بين اعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً، واعتبار الفوائد مصروفاً رأسمالياً، وباستخدام التحليل الإحصائي تمكن الباحث من اختبار فرضيات البحث واتضح أن أثر تغير المعالجة المحاسبية لتكلفة الاقتراض على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية باستخدام المؤشر الإحصائي (t) لفحص درجة المعنوية وبتدعيم النتائج تم إجراء اختبار العينات المرتبطة ومن خلال التحليل للفرضيات اتضح ما يلي:

1- توجد فروق جوهرية بين صافي الربح الناتج من تطبيق سياسة الرسملة وبين صافي الربح من اعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً.

2- توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين نسب الربحية ("صافي الربح/الايرادات"، "صافي الربح/الأصول"، "صافي الربح/حقوق الملكية"، ربحية السهم) الناتجة من تطبيق سياسة الرسملة وبين نسب الربحية من اعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً.

3- توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين نسب المديونية ("المديونية/الأصول"، المديونية/حقوق الملكية"). الناتجة من تطبيق سياسة الرسملة وبين نسب المديونية من اعتبار الفوائد مصروفاً إيرادياً.

تم رفض الفرضية الصفرية في كافة الفرضيات وقبول الفرضية البديلة والذي يقضي بوجود اختلافات جوهرية بين نتائج التحليل في القوائم المالية أدت إلى:

إظهار جميع القوائم المالية بصورة أفضل وأكثر موضوعية خلال فترة الإنشاء للأصول المؤهلة ذاتياً وذلك بارتفاع رقم صافي الربح والأرباح المحتجزة وحقوق الملكية وإجمالي الأصول.

وهذا ما أكده المناوي في دراسته بأن تطبيق سياسة رسملة تكلفة الاقتراض أدت إلى تحسن واضح في رقم صافي الربح الذي يرحل إلى قائمة الأرباح المحتجزة، وزيادة تكلفة الأصول المسجلة في قائمة المركز المالي وزيادة النقدية المتولدة عن أنشطة التشغيل ونقص في النقدية المتولدة عن الأنشطة الاستثمارية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات:

1- ضرورة تطبيق سياسة رسملة تكلفة الاقتراض، لأنها تؤدي إلى إظهار القوائم المالية بصورة أفضل وأكثر موضوعية

2- في حالة قيام الشركة باتباع سياسة رسملة تكلفة الاقتراض، عليها بضرورة وضع ملاحظات وإفصاحات في القوائم المالية لتظهر التغير المتراكم لهذه المعالجة المحاسبية.

3- على الشركات أن تقوم بالإفصاح عن أثر السياسة المحاسبية المتعلقة بجانب الفوائد، في حالة الرسملة من خلال الإفصاح عن قيمة إجمالي الفوائد، وقيمة الفوائد التي تم رسملتها، وأثر هذه السياسة على صافي الربح وتكلفة الأصول والعناصر الأخرى التي تتأثر بهذه السياسة.

4- يجب على الشركة اتباع نفس السياسة المحاسبية فيما يتعلق بالفوائد من فترة لأخرى بصرف النظر عن مركزها المالي، وفي حالة الضرورة للخروج عن السياسة المتبعة يجب على الشركة أن تفصح عن سبب التغيير في هذه السياسة والآثار التراكمية الناتجة عن تغيير لهذه السياسة.

5- يجب على متخذ القرارات الإدارية بضرورة الأخذ بعين الاعتبار تأثير سياسة الرسملة على البيانات المالية عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أبحاث مقترحة:

1- هل تؤثر المعالجة المحاسبية لتكلفة الاقتراض بشكل جوهري على أسعار الأسهم في سوق فلسطين للأوراق المالية.

2- ما هي مشاكل تطبيق سياسة رسملة تكلفة الاقتراض على القوائم المالية الموحدة للشركات القابضة في فلسطين.

3- إلى أي مدى يمكن أن تؤثر التغيرات في أسعار الصرف على المعالجة المحاسبية لتكلفة الاقتراض (بوجه خاص في حالة اتباع سياسة الرسملة).

4- ما هو الأسلوب الأمثل لتقييم المعالجات المحاسبية البديلة للوصول إلى الهدف الأساسي للمحاسبة المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع العربية:

1- البهلول، محمد عبد الغني، **موقف مهنة مراجعة الحسابات في سورية من معايير المراجعة الدولية**، رسالة ماجستير غير منشورة- جامعة دمشق- 1998.

2- الجبر، نبيه، المداخل المحلية والدولية لإصدار المعايير المحاسبية في السعودية ، دراسة تحليلية مقارنة، **المجلة العلمية لكلية التجارة**، مجلد 25، 2000.

3- الجوهري، محمد على، رسملة تكلفة الأموال المملوكة والمقترضة بين التأييد والمعارضة، **مجلة التجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، 2 (10)، 1990.

4- الطحلة، داوود، **الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية**، نيسان، 2000.

5- القاضي ، حسين، وتوفيق، مأمون، **المحاسبة الدولية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان، 2005.

6- القاضي، حسين، ومأمون، حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**:الطبعة الأولى، الإصدار الأول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

7- المجمع العربي للمحاسبين القانونين، **معايير المحاسبة الدولية** الصادرة عن اتحاد المحاسبين الدولي (IFAC)، عمان، 2004.

8- المجمع العربي للمحاسبين القانونين، **معايير المحاسبة الدولية الصادرة** عن اتحاد المحاسبين الدولي (IFAC)، عمان، 2000.

9- المناوي، حازم عزمي، **قياس تكلفة الاقتراض وأثرة على الخصائص الكيفية للمعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية**، رسالة ماجستير غير منشور، جامعة الإسكندرية، مصر، 2000.

10- الوابل، وابل أسلوب بناء المعايير المحاسبية – التجربة السعودية، **مجلة جامعة الملك سعود**، مجلد (2)، العلوم الإدارية (2)، 1990.

11- تشوي، فردريك، وفروست، كارول، وميك، جاري، (2004)، **المحاسبة الدولية**، ترجمة الدكتور محمد عصام الدين زايد، ومراجعة الدكتور أحمد حجاج، الرياض: دار المريخ للنشر.

12- توفيق، محمد، رؤية مستقبلية نحو المحاور الرئيسية لتطوير بناء المعايير المحاسبية في المملكة العربية السعودية، منهج تنظيمي على السياسات المحاسبية على المستوى الكلي، **مجلة الإدارة العامة** عدد 55، 1987.

13- جامعة القدس المفتوحة، **المعايير المحاسبية الدولية**، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007.

14- جربوع، يوسف، وحلس، سالم، **المحاسبة الدولية**: مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

15- جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، **مبادئ التقارير المالية المتقدمة**، رقم 9، 2001.

16- حلس، سالم، واقع مهنة التدقيق في فلسطين، **المحاسب القانوني العربي**، عدد 100، آذار، 1997، ص17-18.

17- حلس، سالم، واقع مهنة المحاسبة والمراجعة في قطاع غزة، **مجلة المحاسب الفلسطيني**، العدد 16، مارس، 2008، ص9.

حماد، طارق، **موسوعة معايير المحاسبة**، شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والمصرية، الجزء الرابع، قياس بنود الميزانية وقائمة الدخل (1)، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2006.

18- حماد، طارق، **موسوعة معايير المحاسبة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، الجزء الخامس، 2002.

19- حماد، طارق، **موسوعة معايير المحاسبة**، شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والمصرية، الجزء الأول، عرض القوائم المالية (1)، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2002.

20- خوري، نعيم سابا، ملخص القواعد الدولية: رسملة تكاليف الاقتراض، **مجلة المدقق**، العدد (24)، ص 30، 1994.

21- خوري، نعيم سابا، أبعاد اعتماد المعايير الدولية في الأردن، **مجلة المدقق**، العدد (39)، ص 6-8، 1999.

22- درغام، ماهر، "دراسة إمكانية تطبيق الشركات الصناعة المساهمة العامة الفلسطينية لمعيار رسملة تكاليف الاقتراض"، دراسة تحليلية، 2006.

23- دهمش، نعيم، وأبو نصار، محمد، والخلايلة، محمود، **مبادئ المحاسبة**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2004.

24- سابا، ماجد، **مدى قابلية معايير إعداد القوائم المالية الدولية للتطبيق في فلسطين " دراسة استطلاعية للمحاسبين في قطاع غزة"**، رسالة ماجستير، غير منشورة الجامعة الإسلامية غزة، 2008

25- صيام، وليد زكريا، إيجابيات ومعوقات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الأردن: دراسة استكشافية لآراء القائمين على مهنة المحاسبة، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، 1 (2)، ص 1-17، 2005.

26- فردريك، تشول، وكارول، فروست، وجاري، ميك، **المحاسبة الدولية**، تعريب محمد عصام الدين، دار المريخ للنشر، 2004.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

27- كلاب، سعيد، مقومات مهنة المحاسبة والمراجعة في فلسطين، الواقع والتحديات، **ورقة عمل مقدمة لليوم الدراسي " واقع مهنة المحاسبة والمراجعة في فلسطين وسبل تطويرها"**، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007.

28- كمال، محمد، وعبد الله، أحمد، **مبادئ المحاسبة**، دار الكتاب الحديث، 2008.

29- لطفي، أمين السيد أحمد،**نظرية المحاسبة**، منظور التوافق الدولي ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

30- مطر، محمد، **مبادئ المحاسبة المالية**، الدورة المحاسبية ومشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، 2007.

31- منصور، عبد الحفيظ، الشفافية: معايير الإفصاح والسرية المهنية، **مجلة المدقق**، العدد (38)، 1999.

32- نسمان، هاني، مدى التزام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بمعيار المحاسبي الدولي رقم (21) " **آثار التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية" دراسة ميدانية**، رسالة ماجستير، غير منشورة الجامعة الإسلامية_غزة، 2008.

33- نشوان، اسكندر، **تطوير وإعداد ونشر القوائم المالية في إطار معايير المحاسبة الدولية في ضوء التغيرات البيئية – دراسة تطبيقية على الوحدات الاقتصادية الفلسطينية**، رسالة ماجستير غير منشورة، 2004.

34- نور، عبد الناصر، والجاوي، طلال، **المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الأردنية ، متطلبات التوافق والتطبيق**، جامعة الإسراء، الأردن، 2003.

35- وني مري وشركاهم،**ملخص معايير المحاسبة الدولية للمعايير المطبقة إعتباراً من 1 يناير 1994م**، ص 68-69، 1996.

المراجع الأجنبية:

1_ Anthony ،R.N., Accounting for The Cost Of Interest, (Lexington book,) 1975.

2- Arcady, Alex and Baker, Charles "Interest cost accounting: some practical guidance, How to controversial FASB statement No.34", Journal of Accountancy, March 1981: 45-159.

2_ FASB, Accounting For Interest Cost, .Discussion Memorandum., Stamford Conn, FASB,1977.

3_ FASB, SFAS No. 34. (1979). Capitalization of Interest Cost, Stamford Conn, FASB.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4_ IASC, International Accounting Standards, International Accounting Standards Committee, London, 2004.
5_ IASC, International Accounting Standards, International Accounting Standards Committee, London, 2000.

6_ IASC, IAS No. 23. (1984). Capitalization of Borrowing Costs, Supplement to, The Management Accountant, March 1984.

7_ Kam, Vernon, Accounting Theory, John Wiley and sons, United State of America, 1986.
8_ Kieso, E. Donald, and Weygandt, J. Jerry and Warfield, D. Terry, Intermediate Accounting, Twelfth Edition, John Wiley and sons, United State of America, 2007.
9_ Sekaran, Uma. (2005). Research Methods For Business With Spss 13.0 Set ،(4th ed.). New York: John Wiley and Sons.

10_ Stone, Mary. and Bablitz, Bruce and Salam Yehia, Accounting Gimmickry? The accounting Digest, 1984, 25-31

www.manaraa.com

الملاحق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (1) بيانات البحث

شركة الاتصالات الفلسطينية المساهمة العامة المحدودة الميزانية العمومية الموحدة كما في 31/12/ المبالغ الواردة أدناه بالدينار الأردني					
	2007	2006	2005	2004	2003
الموجودات					
موجودات غير متداولة					
عقارات وآلات ومعدات + مشاريع تحت التنفيذ	174303395	160036108	148833345	143220015	139550608
موجودات غير ملموسة	32126113	33212374	19744473	17259372	19416793
مخزون المواد	5588429	2812228	5476038	6529656	5545816
استثمارات في شركات حليفه	50306296	56306296	721187	0	0
موجودات مالية متوفرة للبيع	10133157	7988989	5194300	0	0
تكلفة الخطوط والرخصة والامتياز صافي	0	0	12112070	13214366	14316662
مجموع الموجودات غير المتداولة	272457390	260355995	192081413	180223409	178829879
موجودات متداولة					
بضاعة	7133754	5680820	2657357	3097280	1812625
ذمم مدينة	72283178	50202042	33046798	21312171	22479806
موجودات متداولة أخرى	23512804	25828708	6716257	3136352	2952784
موجودات مالية للمتاجرة	14640313	20129927	22649741	2929932	0
النقد والنقد المعادل	31566110	15069823	28927461	28771818	18049468
مجموع الموجودات المتداولة	149136159	116911320	93997614	59247553	45294683
إجمالي الموجودات المتداولة وغير المتداولة	421593549	377267315	286079027	239470962	224124562

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حقوق الملكية والمطلوبات	2007	2006	2005	2004	2003
حقوق ملكية حملة أسهم الشركة					
رأس المال المدفوع	131625000	131625000	101250000	67464053	66584059
احتياطي إجباري	28899260	22346682	16730526	9724143	5915805
احتياطي اختياري	6756219	6756219	6756219	6756219	6756219
احتياطي خاص	7949555	7949555	7949555	7949555	7949555
فروقات ترجمة عملات أجنبية	-26009	-10828	-9535	0	0
التغير المتراكم في القيمة العادلة	-61516	0	0	0	0
أرباح مقترح توزيعها	26325000	26325000	0	13500000	8214349
أرباح مدورة	75859280	43211080	69615674	40308225	19533180
مجموع حقوق الملكية	277326789	238202708	202292439	145702195	114953167
المطلوبات غير المتداولة					
قروض خاضعة للفائدة	19784954	38948051	15804653	26390479	27796176
مخصص تعويض نهاية الخدمة	13496922	10801405	8597691	6701779	4994736
مجموع المطلوبات غير المتداولة	33281876	49749456	24402344	33092258	32790912
المطلوبات المتداولة					
ذمم دائنة	41702584	25090798	26278432	30751326	43591977
قروض خاضعة للفائدة	28483181	31630972	11926560	13412848	14878898
مخصص ضريبة الدخل	0	350372	3542591	969555	1700000
مطلوبات متداولة أخرى	40799119	32243009	17636661	15542780	16209608
مجموع المطلوبات المتداولة	110984884	89315151	59384244	60676509	76380483
مجموع المطلوبات المتداولة وغير المتداولة	144266760	139064607	83786588	93768767	109171395
مجموع حقوق الملكية والمطلوبات	421593549	377267315	286079027	239470962	224124562

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شركة الاتصالات الفلسطينية المساهمة العامة المحدودة قائمة الدخل الموحدة كما في /31/12 المبالغ الواردة أدناه بالدينار الأردني					
	2007	2006	2005	2004	2003
الإيرادات	226202357	183709568	152195511	121376364	101699571
تكاليف خدمات الاتصالات	-16605057	-14456173	-10508093	-12890019	-17979996
المصاريف التشغيلية	0	0	0	0	-49787177
رسوم رخصة	-16805332	-13742534	-11589519	-9472202	-7643419
تكاليف أخرى	-14668354	-11413333	-6018504	-4373898	0
	178123614	144097528	124079395	94640245	26288979
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	0	0	0	0	-5128375
مصاريف إدارية	-98517140	-84744030	-69500115	-54684969	-315687
إطفاء شهرة	0	0	0	-2157421	-2157421
خسائر أرباح استثمارات	-11391808	-10411972	14862563	207938	-3478234
حصة الشركة من أرباح خسائر أعمال شركة حليفة	0	0	-87428	0	-709000
مصاريف التمويل	-5215392	-3250129	-2048320	-1684321	-1839284
إيرادات أخرى صافي	2708933	12199524	6997144	1761911	-61851
ربح السنة قبل ضريبة الدخل	65708207	57890921	74303239	38083383	12599127
مصروف ضريبة الدخل	-182429	-1729359	-4239407	0	-1100000
الربح للسنة	65525778	56161562	70063832	38083383	11499127
الربح لكل سهم					
الحصة ألأساسية والمخفضة للسهم من ربح سنة	0.498	0.427	0.692	0.376	0.170

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شركة الاتصالات الفلسطينية المساهمة العامة المحدودة الميزانية العمومية الموحدة كما في /31/12 المبالغ الواردة أدناه بالدينار الأردني					
	1998	1999	2000	2001	2002
الموجودات					
موجودات غير متداولة					
عقارات وآلات ومعدات + مشاريع تحت التنفيذ	59591100	128564605	154302110	162342311	153302596
موجودات غير ملموسة	0	0	0	0	0
مخزون المواد	5942729	8629485	9937606	7023451	5727361
مصاريف التأسيس وما قبل التشغيل صافي	209693	0	0	0	0
موجودات مالية متوفرة للبيع	0	0	0	0	0
تكلفة الخطوط والرخصة والامتياز صافي	17093348	16153214	17710050	16570168	15443415
مجموع الموجودات غير المتداولة	82836870	153347304	181949766	185935930	174473372
موجودات متداولة					
بضاعة	0	104352	1045612	2137069	2138998
ذمم مدينة	14202465	18600391	32623146	30546080	29147427
موجودات متداولة أخرى	3251625	11042270	7522003	6350232	5077938
موجودات مالية للمتاجرة	0	0	0	0	0
النقد والنقد المعادل	10346887	6936870	12121068	13109689	15704950
مجموع الموجودات المتداولة	27800977	36683883	53311829	52143070	52069313
إجمالي الموجودات المتداولة وغير المتداولة	110637847	190031187	235261595	238079000	226542685

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شركة الاتصالات الفلسطينية المساهمة العامة المحدودة الميزانية العمومية الموحدة كما في /31/12 المبالغ الواردة أدناه بالدينار الأردني					
	1998	1999	2000	2001	2002
الموجودات					
موجودات غير متداولة					
عقارات وآلات ومعدات + مشاريع تحت التنفيذ	59591100	128564605	154302110	162342311	153302596
موجودات غير ملموسة	0	0	0	0	0
مخزون المواد	5942729	8629485	9937606	7023451	5727361
مصاريف التأسيس وما قبل التشغيل صافي	209693	0	0	0	0
موجودات مالية متوفرة للبيع	0	0	0	0	0
تكلفة الخطوط والرخصة والامتياز صافي	17093348	16153214	17710050	16570168	15443415
مجموع الموجودات غير المتداولة	82836870	153347304	181949766	185935930	174473372
موجودات متداولة					
بضاعة	0	104352	1045612	2137069	2138998
ذمم مدينة	14202465	18600391	32623146	30546080	29147427
موجودات متداولة أخرى	3251625	11042270	7522003	6350232	5077938
موجودات مالية للمتاجرة	0	0	0	0	0
النقد والنقد المعادل	10346887	6936870	12121068	13109689	15704950
مجموع الموجودات المتداولة	27800977	36683883	53311829	52143070	52069313
إجمالي الموجودات المتداولة وغير المتداولة	110637847	190031187	235261595	238079000	226542685

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حقوق الملكية والمطلوبات	1998	1999	1999	2000	2001
حقوق ملكية حملة أسهم الشركة					
رأس المال المدفوع	44422504	49891349	49891349	66629118	66559064
احتياطي إجباري	1869524	2506618	2506618	3519199	3730730
احتياطي اختياري	1869524	2506618	2506618	3519199	3730730
احتياطي خاص	2024394	2024394	2024394	4049555	6449555
فروقات ترجمة عملات أجنبية	0	0	0	0	0
التغير المتراكم في القيمة العادلة	0	0	0	0	0
أرباح مقترح توزيعها	0	0	0	0	0
أرباح مدورة	12931803	13584679	13584679	18125133	20347401
مجموع حقوق الملكية	63117749	70513658	70513658	95842204	100817480
المطلوبات غير المتداولة					
قروض خاضعة للفائدة	14881118	47226719	47226719	48875140	55120054
مخصص تعويض نهاية الخدمة	1359229	1636434	1636434	2654554	3247745
مجموع المطلوبات غير المتداولة	16240347	48863153	48863153	51529694	58367799
المطلوبات المتداولة					
ذمم دائنة	17018623	29906120	29906120	44798065	43506007
قروض خاضعة للفائدة	11782205	31053132	31053132	32013051	21625819
مخصص ضريبة الدخل	0	0	0	0	0
مطلوبات متداولة أخرى	2478923	9695124	9695124	11078581	13761895
مجموع المطلوبات المتداولة	31279751	70654376	70654376	87889697	78893721
مجموع المطلوبات المتداولة وغير المتداولة	47520098	119517529	119517529	139419391	137261520
مجموع حقوق الملكية والمطلوبات	110637847	190031187	190031187	235261595	238079000

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شركة الاتصالات الفلسطينية المساهمة العامة المحدودة قائمة الدخل الموحدة كما في /31/12 المبالغ الواردة أدناه بالدينار الأردني					
	1998	1999	2000	2001	2002
الإيرادات	36189449	47494570	69247505	100454651	91148778
تكاليف خدمات الاتصالات	0	0	0	-27171199	-18205532
المصاريف التشغيلية	-19666858	-31933222	-44341693	-48190026	-47847203
رسوم رخصة	-3396399	-3938041	-5800743	-5925488	-9109243
تكاليف أخرى	0	0	0	0	0
	13126192	11623307	19105069	19167938	15986800
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	-1443936	-1534203	-7385996	-7939042	-2347801
مصاريف إدارية	0	0	0	-981198	-328204
إطفاء شهرة	0	0	0	0	0
خسائر أرباح استثمارات	-2534720	48832	787733	0	-974694
حصة الشركة من أرباح خسائر أعمال شركة حليفة	311729	0	3094636	-1605406	-1769889
مصاريف التمويل	-885994	-4056903	-6828435	-4095677	-2830353
إيرادات أخرى صافي	0	289911	-182230	498715	120766
ربح السنة قبل ضريبة الدخل	8573271	6370944	8590777	5045330	7856625
مصروف ضريبة الدخل	0	0	0	0	-600000
الربح للسنة	8573271	6370944	8590777	5045330	7256625
الربح لكل سهم					
الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح سنة	0.190	0.140	0.130	0.075	0.108

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (2) القوائم المالية المقارنة

شركة الاتصالات الفلسطينية المساهمة العامة المحدودة الميزانية العمومية الموحدة المقارنة كما في 31/12/2003 المبالغ الواردة أدناه بالدينار الأردني		
	2003	2003
الموجودات	بدون رسملة	رسملة
موجودات غير متداولة		
عقارات وآلات ومعدات + مشاريع تحت التنفيذ	139550608	141346473
موجودات غير ملموسة	19416793	19416793
مخزون المواد	5545816	5545816
استثمارات في شركات حليفه	0	0
موجودات مالية متوفرة للبيع	0	0
تكلفة الخطوط والرخصة والامتياز صافي	14316662	14316662
مجموع الموجودات غير المتداولة	178829879	180625744
موجودات متداولة		
بضاعة	1812625	1812625
ذمم مدينة	22479806	22479806
موجودات متداولة أخرى	2952784	2952784
موجودات مالية للمتاجرة	0	0
النقد والنقد المعادل	18049468	18049468
مجموع الموجودات المتداولة	45294683	45294683
إجمالي الموجودات المتداولة وغير المتداولة	224124562	225920427

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حقوق الملكية والمطلوبات	2003	2003
حقوق ملكية حملة أسهم الشركة	بدون رسملة	رسملة
رأس المال المدفوع	66584059	66584059
احتياطي إجباري	5915805	5915805
احتياطي اختياري	6756219	6756219
احتياطي خاص	7949555	7949555
فروقات ترجمة عملات أجنبية	0	0
التغير المتراكم في القيمة العادلة	0	0
أرباح مقترح توزيعها	8214349	8214349
أرباح مدورة	19533180	21329045
مجموع حقوق الملكية	114953167	116749032
المطلوبات غير المتداولة		
قروض خاضعة للفائدة	27796176	27796176
مخصص تعويض نهاية الخدمة	4994736	4994736
مجموع المطلوبات غير المتداولة	32790912	32790912
المطلوبات المتداولة		
ذمم دائنة	43591977	43591977
قروض خاضعة للفائدة	14878898	14878898
مخصص ضريبة الدخل	1700000	1700000
مطلوبات متداولة أخرى	16209608	16209608
مجموع المطلوبات المتداولة	76380483	76380483
مجموع المطلوبات المتداولة وغير المتداولة	109171395	109171395
مجموع حقوق الملكية والمطلوبات	224124562	225920427

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شركة الاتصالات الفلسطينية المساهمة العامة المحدودة قائمة الدخل الموحدة المقارنة كما في 31/12/ 2003 المبالغ الواردة أدناه بالدينار الأردني		
	2003	2003
	بدون رسملة	رسملة
الإيرادات	101699571	101699571
تكاليف خدمات الاتصالات	-17979996	-17979996
المصاريف التشغيلية	-49787177	-49787177
رسوم رخصة	-7643419	-7643419
تكاليف أخرى	0	0
	26288979	26288979
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	-5128375	-5128375
مصاريف إدارية	-315687	-315687
إطفاء شهرة	-2157421	-2157421
خسائر أرباح استثمارات	-3478234	-3478234
حصة الشركة من أرباح خسائر أعمال شركة حليفة	-709000	-709000
مصاريف التمويل	-1839284	-43419
إيرادات أخرى صافي	-61851	-61851
ربح السنة قبل ضريبة الدخل	12599127	14394992
مصروف ضريبة الدخل	-1100000	-1100000
الربح للسنة	11499127	13294992
عدد الأسهم	67641924	67641924
الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح سنة	0.170	0.197

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شركة الاتصالات الفلسطينية المساهمة العامة المحدودة الميزانية العمومية الموحدة المقارنة كما في 31/12/ 2004 المبالغ الواردة أدناه بالدينار الأردني		
	2004	2004
الموجودات	بدون رسملة	رسملة
موجودات غير متداولة		
عقارات وآلات ومعدات + مشاريع تحت التنفيذ	143220015	146329591
موجودات غير ملموسة	17259372	17259372
مخزون المواد	6529656	6529656
استثمارات في شركات حليفه	0	0
موجودات مالية متوفرة للبيع	0	0
تكلفة الخطوط والرخصة والامتياز صافي	13214366	13214366
مجموع الموجودات غير المتداولة	180223409	183332985
موجودات متداولة		
بضاعة	3097280	3097280
ذمم مدينة	21312171	21312171
موجودات متداولة أخرى	3136352	3136352
موجودات مالية للمتاجرة	2929932	2929932
النقد والنقد المعادل	28771818	28771818
مجموع الموجودات المتداولة	59247553	59247553
إجمالي الموجودات المتداولة وغير المتداولة	239470962	242580538

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حقوق الملكية و المطلوبات	2004	2004
حقوق ملكية حملة أسهم الشركة	بدون رسملة	رسملة
رأس المال المدفوع	67464053	67464053
احتياطي إجباري	9724143	9724143
احتياطي اختياري	6756219	6756219
احتياطي خاص	7949555	7949555
فروقات ترجمة عملات أجنبية	0	0
التغير المتراكم في القيمة العادلة	0	0
أرباح مقترح توزيعها	13500000	13500000
أرباح مدورة	40308225	43417801
مجموع حقوق الملكية	145702195	148811771
المطلوبات غير المتداولة		
قروض خاضعة للفائدة	26390479	26390479
مخصص تعويض نهاية الخدمة	6701779	6701779
مجموع المطلوبات غير المتداولة	33092258	33092258
المطلوبات المتداولة		
ذمم دائنة	30751326	30751326
قروض خاضعة للفائدة	13412848	13412848
مخصص ضريبة الدخل	969555	969555
مطلوبات متداولة أخرى	15542780	15542780
مجموع المطلوبات المتداولة	60676509	60676509
مجموع المطلوبات المتداولة وغير المتداولة	93768767	93768767
مجموع حقوق الملكية و المطلوبات	239470962	242580538

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شركة الاتصالات الفلسطينية المساهمة العامة المحدودة قائمة الدخل الموحدة المقارنة كما في 31/12/ 2004 المبالغ الواردة أدناه بالدينار الأردني		
	2004	2004
	بدون رسملة	رسملة
الإيرادات	121376364	121376364
تكاليف خدمات الاتصالات	-12890019	-12890019
المصاريف التشغيلية	0	0
رسوم رخصة	-9472202	-9472202
تكاليف أخرى	-4373898	-4373898
	94640245	94640245
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	0	0
مصاريف إدارية	-54684969	-54684969
إطفاء شهرة	-2157421	-2157421
خسائر أرباح استثمارات	207938	207938
حصة الشركة من أرباح خسائر أعمال شركة حليفة	0	0
مصاريف التمويل	-146127	-1684321
إيرادات أخرى صافي	1761911	1761911
ربح السنة قبل ضريبة الدخل	39621577	38083383
مصروف ضريبة الدخل	0	0
أرباح سنوات سابقة بعد التعديل	1571382	0
الربح للسنة	41192959	38083383
عدد الأسهم	101285593	101285593
الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح سنة	0.407	0.376

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شركة الاتصالات الفلسطينية المساهمة العامة المحدودة الميزانية العمومية الموحدة المقارنة كما في 31/12/ 2005 المبالغ الواردة أدناه بالدينار الأردني		
	2005	2005
الموجودات	بدون رسملة	رسملة
موجودات غير متداولة		
عقارات وآلات ومعدات + مشاريع تحت التنفيذ	148833345	153574484
موجودات غير ملموسة	19744473	19744473
مخزون المواد	5476038	5476038
استثمارات في شركات حليفه	721187	721187
موجودات مالية متوفرة للبيع	5194300	5194300
تكلفة الخطوط والرخصة والامتياز صافي	12112070	12112070
مجموع الموجودات غير المتداولة	192081413	196822552
موجودات متداولة		
بضاعة	2657357	2657357
ذمم مدينة	33046798	33046798
موجودات متداولة أخرى	6716257	6716257
موجودات مالية للمتاجرة	22649741	22649741
النقد والنقد المعادل	28927461	28927461
مجموع الموجودات المتداولة	93997614	93997614
إجمالي الموجودات المتداولة وغير المتداولة	286079027	290820166

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حقوق الملكية و المطلوبات	2005	2005
حقوق ملكية حملة أسهم الشركة	بدون رسملة	رسملة
رأس المال المدفوع	101250000	101250000
احتياطي إجباري	16730526	16730526
احتياطي اختياري	6756219	6756219
احتياطي خاص	7949555	7949555
فروقات ترجمة عملات أجنبية	-9535	-9535
التغير المتراكم في القيمة العادلة	0	0
أرباح مقترح توزيعها	0	0
أرباح مدورة	69615674	74356813
مجموع حقوق الملكية	202292439	207033578
المطلوبات غير المتداولة		
قروض خاضعة للفائدة	15804653	15804653
مخصص تعويض نهاية الخدمة	8597691	8597691
مجموع المطلوبات غير المتداولة	24402344	24402344
المطلوبات المتداولة		
ذمم دائنة	26278432	26278432
قروض خاضعة للفائدة	11926560	11926560
مخصص ضريبة الدخل	3542591	3542591
مطلوبات متداولة أخرى	17636661	17636661
مجموع المطلوبات المتداولة	59384244	59384244
مجموع المطلوبات المتداولة وغير المتداولة	83786588	83786588
مجموع حقوق الملكية و المطلوبات	286079027	290820166

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شركة الاتصالات الفلسطينية المساهمة العامة المحدودة قائمة الدخل الموحدة المقارنة كما في 31/12/2005 المبالغ الواردة أدناه بالدينار الأردني		
	2005	2005
	بدون رسملة	رسملة
الإيرادات	152195511	152195511
تكاليف خدمات الاتصالات	-10508093	-10508093
المصاريف التشغيلية	0	0
رسوم رخصة	-11589519	-11589519
تكاليف أخرى	-6018504	-6018504
	124079395	124079395
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	0	0
مصاريف إدارية	-69500115	-69500115
إطفاء شهرة	0	0
خسائر أرباح استثمارات	14862563	14862563
حصة الشركة من أرباح خسائر أعمال شركة حليفة	-87428	-87428
مصاريف التمويل	0	-2048320
إيرادات أخرى صافي	6997144	6997144
ربح السنة قبل ضريبة الدخل	74303239	76351559
مصروف ضريبة الدخل	-4239407	-4239407
أرباح سنوات سابقة بعد التعديل	0	2692819
الربح للسنة	70063832	74804971
عدد الأسهم	101248312	101248312
الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح سنة	0.692	0.739

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شركة الاتصالات الفلسطينية المساهمة العامة المحدودة الميزانية العمومية الموحدة المقارنة كما في 31/12/ 2006 المبالغ الواردة أدناه بالدينار الأردني		
	2006	2006
	بدون رسملة	رسملة
الموجودات		
موجودات غير متداولة		
عقارات وآلات ومعدات + مشاريع تحت التنفيذ	160036108	166334762
موجودات غير ملموسة	33212374	33212374
مخزون المواد	2812228	2812228
استثمارات في شركات حليفه	56306296	56306296
موجودات مالية متوفرة للبيع	7988989	7988989
تكلفة الخطوط والرخصة والامتياز صافي	0	0
مجموع الموجودات غير المتداولة	260355995	266654649
موجودات متداولة		
بضاعة	5680820	5680820
ذمم مدينة	50202042	50202042
موجودات متداولة أخرى	25828708	25828708
موجودات مالية للمتاجرة	20129927	20129927
النقد والنقد المعادل	15069823	15069823
مجموع الموجودات المتداولة	116911320	116911320
إجمالي الموجودات المتداولة وغير المتداولة	377267315	383565969

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حقوق الملكية والمطلوبات	2006	2006
حقوق ملكية حملة أسهم الشركة	بدون رسملة	رسملة
رأس المال المدفوع	131625000	131625000
احتياطي إجباري	22346682	22346682
احتياطي اختياري	6756219	6756219
احتياطي خاص	7949555	7949555
فروقات ترجمة عملات أجنبية	-10828	-10828
التغير المتراكم في القيمة العادلة	0	0
أرباح مقترح توزيعها	26325000	26325000
أرباح مدورة	43211080	49509734
مجموع حقوق الملكية	238202708	244501362
المطلوبات غير المتداولة		
قروض خاضعة للفائدة	38948051	38948051
مخصص تعويض نهاية الخدمة	10801405	10801405
مجموع المطلوبات غير المتداولة	49749456	49749456
المطلوبات المتداولة		
ذمم دائنة	25090798	25090798
قروض خاضعة للفائدة	31630972	31630972
مخصص ضريبة الدخل	350372	350372
مطلوبات متداولة أخرى	32243009	32243009
مجموع المطلوبات المتداولة	89315151	89315151
مجموع المطلوبات المتداولة وغير المتداولة	139064607	139064607
مجموع حقوق الملكية والمطلوبات	377267315	383565969

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شركة الاتصالات الفلسطينية المساهمة العامة المحدودة قائمة الدخل الموحدة المقارنة كما في 31/12/ 2006 المبالغ الواردة أدناه بالدينار الأردني		
	2006	2006
	بدون رسملة	رسملة
الإيرادات	183709568	183709568
تكاليف خدمات الاتصالات	-14456173	-14456173
المصاريف التشغيلية	0	0
رسوم رخصة	-13742534	-13742534
تكاليف أخرى	-11413333	-11413333
	144097528	144097528
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	0	0
مصاريف إدارية	-84744030	-84744030
إطفاء شهرة	0	0
خسائر أرباح استثمارات	-10411972	-10411972
حصة الشركة من أرباح خسائر أعمال شركة حليفة	0	0
مصاريف التمويل	-3250129	-1019816
إيرادات أخرى صافي	12199524	12199524
ربح السنة قبل ضريبة الدخل	57890921	60121234
مصروف ضريبة الدخل	-1729359	-1729360
أرباح سنوات سابقة بعد التعديل	0	4068341
الربح للسنة	56161562	62460215
عدد الأسهم	131525906	131525906
الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح سنة	0.427	0.475

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شركة الاتصالات الفلسطينية المساهمة العامة المحدودة الميزانية العمومية الموحدة المقارنة كما في 31/12/ 2007 المبالغ الواردة أدناه بالدينار الأردني		
	2007	2007
الموجودات	بدون رسملة	رسملة
موجودات غير متداولة		
عقارات وآلات ومعدات + مشاريع تحت التنفيذ	174303395	184665542
موجودات غير ملموسة	32126113	32126113
مخزون المواد	5588429	5588429
استثمارات في شركات حليفه	50306296	50306296
موجودات مالية متوفرة للبيع	10133157	10133157
تكلفة الخطوط والرخصة والامتياز صافي	0	0
مجموع الموجودات غير المتداولة	272457390	282819537
موجودات متداولة		
بضاعة	7133754	7133754
ذمم مدينة	72283178	72283178
موجودات متداولة أخرى	23512804	23512804
موجودات مالية للمتاجرة	14640313	14640313
النقد والنقد المعادل	31566110	31566110
مجموع الموجودات المتداولة	149136159	149136159
إجمالي الموجودات المتداولة وغير المتداولة	421593549	431955696

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حقوق الملكية والمطلوبات	2007	2007
حقوق ملكية حملة أسهم الشركة	بدون رسملة	رسملة
رأس المال المدفوع	131625000	131625000
احتياطي إجباري	28899260	28899260
احتياطي اختياري	6756219	6756219
احتياطي خاص	7949555	7949555
فروقات ترجمة عملات أجنبية	-26009	-26009
التغير المتراكم في القيمة العادلة	-61516	-61516
أرباح مقترح توزيعها	26325000	26325000
أرباح مدورة	75859280	86221427
مجموع حقوق الملكية	277326789	287688936
المطلوبات غير المتداولة		
قروض خاضعة للفائدة	19784954	19784954
مخصص تعويض نهاية الخدمة	13496922	13496922
مجموع المطلوبات غير المتداولة	33281876	33281876
المطلوبات المتداولة		
ذمم دائنة	41702584	41702584
قروض خاضعة للفائدة	28483181	28483181
مخصص ضريبة الدخل	0	0
مطلوبات متداولة أخرى	40799119	40799119
مجموع المطلوبات المتداولة	110984884	110984884
مجموع المطلوبات المتداولة وغير المتداولة	144266760	144266760
مجموع حقوق الملكية والمطلوبات	421593549	431955696

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شركة الاتصالات الفلسطينية المساهمة العامة المحدودة قائمة الدخل الموحدة المقارنة كما في 31/12/ 2007 المبالغ الواردة أدناه بالدينار الأردني		
	2007	2007
	بدون رسملة	رسملة
الإيرادات	226202357	226202357
تكاليف خدمات الاتصالات	-16605057	-16605057
المصاريف التشغيلية	0	0
رسوم رخصة	-16805332	-16805332
تكاليف أخرى	-14668354	-14668354
	178123614	178123614
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	0	0
مصاريف إدارية	-98517140	-98517140
إطفاء شهرة	0	0
خسائر أرباح استثمارات	-11391808	-11391808
حصة الشركة من أرباح خسائر أعمال شركة حليفة	0	0
مصاريف التمويل	-5215392	-200313
إيرادات أخرى صافي	2708933	2708933
ربح السنة قبل ضريبة الدخل	65708207	70723286
مصروف ضريبة الدخل	-182429	-182429
أرباح سنوات سابقة بعد التعديل	0	5347068
الربح للسنة	65525778	75887925
عدد الأسهم	131577867	131577867
الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح سنة	0.498	0.577

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (3) أثر رسملة تكلفة الاقتراض على القوائم المالية

جدول يوضح أثر رسملة تكلفة الاقتراض على القوائم المالية للشركة عن عام 2003				
البيان	بدون رسملة	رسملة	الزيادة(النقص)	النسبة المئوية
صافي الربح	11499127	13294992	1795865	15.617
إجمالي الأصول	224124562	225920427	1795865	0.801
حقوق الملكية	114953167	116749032	1795865	1.562
إجمالي المطلوبات	76380483	76380483	0	0.000
الإيرادات	101699571	101699571	0	0.000
عدد الأسهم	67641924	67641924	0	0.000
مصاريف التمويل	1839284	43419	-1795865	-97.639
صافي الربح ق. ض.	12599127	14394992	1795865	14.254
نسب الربحية				
صافي الربح/الإيرادات	11.307	13.073	1.766	15.617
صافي الربح/إجمالي الأصول	5.131	5.885	0.754	14.698
صافي الربح/حقوق الملكية	10.003	11.388	1.384	13.839
ربحية السهم	0.170	0.197	0.027	15.617
نسب المديونية				
المديونية/إجمالي الأصول	34.079	33.809	-0.271	-0.795
المديونية/حقوق الملكية	66.445	65.423	-1.022	-1.538
معدل تغطية الفوائد المدينة	7.850	332.537	324.687	4136.127

تبلغ الفوائد المرسملة هذا العام 1795865

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول يوضح أثر رسملة تكلفة الاقتراض على القوائم المالية للشركة عن عام 2004				
البيان	بدون رسملة	رسملة	الزيادة(النقص)	النسبة المئوية
صافي الربح	38083383	41192959	3109576	8.165
إجمالي الأصول	239470962	242580538	3109576	1.299
حقوق الملكية	145702195	148811771	3109576	2.134
إجمالي المطلوبات	60676509	60676509	0	0.000
الإيرادات	121376364	121376364	0	0.000
عدد الأسهم	101285593	101285593	0	0.000
مصاريف التمويل	1684321	146127	-1538194	-91.324
صافي الربح ق. ض.	38083383	39621577	1538194	4.039
نسب الربحية				
صافي الربح/الإيرادات	31.376	33.938	2.562	8.165
صافي الربح/إجم الأصول	15.903	16.981	1.078	6.779
صافي الربح/حقوق الملكية	26.138	27.681	1.543	5.905
ربحية السهم	0.376	0.407	0.031	8.165
نسب المديونية				
المديونية/إجمالي الأصول	25.338	25.013	-0.325	-1.282
المديونية/حقوق الملكية	41.644	40.774	-0.870	-2.090
معدل تغطية الفوائد المدينة	23.611	272.145	248.534	1052.642

تبلغ الفوائد المرسملة هذا العام 1538194

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول يوضح أثر رسملة تكلفة الاقتراض على القوائم المالية للشركة عن عام 2005				
البيان	بدون رسملة	رسملة	الزيادة(النقص)	النسبة المئوية
صافي الربح	70063832	74804971	4741139	6.767
إجمالي الأصول	286079027	290820166	4741139	1.657
حقوق الملكية	202292439	207033578	4741139	2.344
إجمالي المطلوبات	59384244	59384244	0	0.000
الإيرادات	152195511	152195511	0	0.000
عدد الأسهم	101248312	101248312	0	0.000
مصاريف التمويل	2048320	0	-2048320	-100.000
صافي الربح ق. ض.	74303239	76351559	2048320	2.757
نسب الربحية				
صافي الربح/الإيرادات	46.035	49.151	3.115	6.767
صافي الربح/إجم الأصول	24.491	25.722	1.231	5.026
صافي الربح/حقوق الملكية	34.635	36.132	1.497	4.322
ربحية السهم	0.692	0.739	0.047	6.767
نسب المديونية				
المديونية/إجمالي الأصول	20.758	20.420	-0.338	-1.630
المديونية/حقوق الملكية	29.356	28.683	-0.672	-2.290
معدل تغطية الفوائد المدينة	37.275	0.000	0.000	0.000
تبلغ الفوائد المرسملة هذا العام	2048320			

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول يوضح أثر رسملة تكلفة الاقتراض على القوائم المالية للشركة عن عام 2006				
البيان	بدون رسملة	رسملة	الزيادة(النقص)	النسبة المئوية
صافي الربح	56161562	62460215	6298653	11.215
إجمالي الأصول	377267315	383565969	6298654	1.670
حقوق الملكية	238202708	244501362	6298654	2.644
إجمالي المطلوبات	89315151	89315151	0	0.000
الإيرادات	183709568	183709568	0	0.000
عدد الأسهم	131525906	131525906	0	0.000
مصاريف التمويل	3250129	1019816	-2230313	-68.622
صافي الربح ق. ض.	57890921	60121234	2230313	3.853
نسب الربحية				
صافي الربح/الإيرادات	30.571	33.999	3.429	11.215
صافي الربح/إجم الأصول	14.886	16.284	1.398	9.389
صافي الربح/حقوق الملكية	23.577	25.546	1.969	8.350
ربحية السهم	0.427	0.475	0.048	11.215
نسب المديونية				
المديونية/إجمالي الأصول	23.674	23.285	-0.389	-1.642
المديونية/حقوق الملكية	37.495	36.530	-0.966	-2.576
معدل تغطية الفوائد المدينة	18.812	59.953	41.141	218.698

تبلغ الفوائد المرسملة هذا العام 2230313

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول يوضح أثر رسملة تكلفة الاقتراض على القوائم المالية للشركة عن عام 2007				
البيان	بدون رسملة	رسملة	الزيادة(النقص)	النسبة المئوية
صافي الربح	65525778	75887925	10362147	15.814
إجمالي الأصول	421593549	431955696	10362147	2.458
حقوق الملكية	277326789	287688936	10362147	3.736
إجمالي المطلوبات	110984884	110984884	0	0.000
الإيرادات	226202357	226202357	0	0.000
عدد الأسهم	131577867	131577867	0	0.000
مصاريف التمويل	5215392	200313	-5015079	-96.159
صافي الربح ق. ض.	65708207	70723286	5015079	7.632
نسب الربحية				
صافي الربح/الإيرادات	28.968	33.549	4.581	15.814
صافي الربح/إجم الأصول	15.542	17.568	2.026	13.036
صافي الربح/حقوق الملكية	23.628	26.378	2.751	11.642
ربحية السهم	0.498	0.577	0.079	15.814
نسب المديونية				
نسبة المديونية/الأصول	26.325	25.694	-0.632	-2.399
نسبة المديونية/حقوق الملكية	40.020	38.578	-1.441	-3.602
معدل تغطية الفوائد المدينة	13.599	354.064	340.465	2503.621

تبلغ الفوائد المرسملة هذا العام 5015079

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (4) النتائج الإحصائية للبحث

جدول رقم (1) يظهر نتائج اختبار شابيرو ويلك للتوزيع الطبيعي

Tests of Normality	Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.
صافي الربح) رسملة	0.882	5	0.317
صافي الربح) بدون	0.906	5	0.442
(صافي الربح/الايرادات) رسملة	0.879	5	0.307
(صافي الربح/الايرادات) بدون	0.919	5	0.524
(صافي الربح/الأصول) رسملة	0.914	5	0.495
(صافي الربح/الأصول) بدون	0.913	5	0.483
(صافي الربح/حقوق الملكية) رسملة	0.906	5	0.441
(صافي الربح/حقوق الملكية) بدون	0.922	5	0.542
(ربحية السهم) رسملة	0.994	5	0.993
(ربحية السهم) بدون	0.984	5	0.954
(المديونية /إجمالي الأصول) رسملة	0.899	5	0.407
(المديونية/إجمالي الأصول) بدون	0.913	5	0.487
(المديونية/حقوق الملكية) رسملة	0.842	5	0.170
(المديونية/حقوق الملكية) بدون	0.847	5	0.185

جدول رقم (2) يوضح معنوية الفرق في (صافي الربح)

Paired Samples Test								
	المحور	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	95% Confidence		قيمة "t"	مستوى الدلالة
						اقل قيمة	أعلى قيمة		
Pair 1	صافي الربح رسملة - صافي الربح بدون	4	5261476	3316793	1483315	1143133	9379819	3.547	0.024

قيمة (T) الجدولية عند مستوى الدلالة (0.05) ودرجة الحرية (4) تساوي (2.776).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (3) يوضح معنوية الفرق في (إجمالي الأصول)

Paired Samples Test								
	المحور	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	95% Confidence		قيمة "t"	مستوى الدلالة
					اقل قيمة	أعلى قيمة		
Pair 2	إجمالي الأصول رسملة - إجمالي الأصول بدون	4	5261476	3316793	1143134	9379819	3.547	0.024

قيمة (T) الجدولية عند مستوى الدلالة (0.05) ودرجة الحرية (4) تساوي (2.776).

جدول رقم (4) يوضح معنوية الفرق في (حقوق الملكية)

Paired Samples Test								
	المحور	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	95% Confidence		قيمة "t"	مستوى الدلالة
					اقل قيمة	أعلى قيمة		
Pair 3	حقوق الملكية رسملة - حقوق الملكية بدون	4	5261476	3316793	1143134	9379819	3.547	0.024

قيمة (T) الجدولية عند مستوى الدلالة (0.05) ودرجة الحرية (4) تساوي (2.776).

جدول رقم (5) يوضح معنوية الفرق في نسب الربحية: (صافي الربح/الإيرادات)

Paired Samples Test									
	المحور	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	95% Confidence		قيمة "t"	مستوى الدلالة
						اقل قيمة	أعلى قيمة		
Pair 4	صافي الربح/ الإيرادات رسملة - صافي الربح/ الإيرادات بدون	4	3.091	1.045	0.467	1.793	4.388	6.612	0.003

قيمة (T) الجدولية عند مستوى الدلالة (0.05) ودرجة الحرية (4) تساوي (2.776).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (6) يوضح معنوية الفرق في نسب الربحية بين (صافي الربح/إجمالي الأصول)

Paired Samples Test									
	المحور	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	95% Confidence		قيمة "t"	مستوى الدلالة
						اقل قيمة	أعلى قيمة		
Pair 5	صافي الربح / الأصول رسملة - صافي الربح / الأصول بدون	4	1.297	0.471	0.211	0.712	1.883	6.154	0.004

قيمة (T) الجدولية عند مستوى الدلالة (0.05) ودرجة الحرية (4) تساوي (2.776).

جدول رقم (7) يوضح معنوية الفرق في نسب الربحية بين (صافي الربح/حقوق الملكية)

Paired Samples Test									
	المحور	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	95% Confidence		قيمة "t"	مستوى الدلالة
						اقل قيمة	أعلى قيمة		
Pair 6	صافي الربح /حقوق الملكية رسملة - صافي الربح /حقوق الملكية بدون	4	1.829	0.561	0.251	1.133	2.525	7.295	0.002

قيمة (T) الجدولية عند مستوى الدلالة (0.05) ودرجة الحرية (4) تساوي (2.776).

جدول رقم (8) يوضح معنوية الفرق في نسب الربحية (ربحية السهم)

Paired Samples Test									
	المحور	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	95% Confidence		قيمة "t"	مستوى الدلالة
						اقل قيمة	أعلى قيمة		
Pair 7	ربحية السهم رسملة - ربحية السهم بدون	4	0.350	0.228	0.102	0.067	0.634	3.434	0.026

قيمة (T) الجدولية عند مستوى الدلالة (0.05) ودرجة الحرية (4) تساوي (2.776).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (9) يوضح معنوية الفرق في نسب المديونية بين (المديونية/حقوق الملكية)

Paired Samples Test									
	المحور	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	95% Confidence		قيمة "t"	مستوى الدلالة
						اقل قيمة	أعلى قيمة		
Pair 8	المديونية / إجمالي الأصول رسملة - المديونية / إجمالي الأصول بدون	4	-0.391	0.141	0.063	-0.566	-0.216	-6.199	0.003

قيمة (T) الجدولية عند مستوى الدلالة (0.05) ودرجة الحرية (4) تساوي (2.776).

جدول رقم (10) يوضح معنوية الفرق في نسب المديونية بين (المديونية/إجمالي الأصول)

Paired Samples Test									
	المحور	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	95% Confidence		قيمة "t"	مستوى الدلالة
						اقل قيمة	أعلى قيمة		
Pair 9	المديونية/ حقوق الملكية رسملة - المديونية/ حقوق الملكية بدون	4	-0.994	0.283	0.127	-1.346	-0.643	-7.852	0.001

قيمة (T) الجدولية عند مستوى الدلالة (0.05) ودرجة الحرية (4) تساوي (2.776).

جدول رقم (11) يوضح نسبة التمويل بالدين للمشاريع في الشركة

السنة	2003	2004	2005	2006	2007
القروض الخاضعة للفائدة	42675074	39803327	27731213	70579023	48268135
حقوق الملكية	114953167	145702195	202292439	238202708	277326789
الإجمالي	157628241	185505522	230023652	308781731	325594924
نسبة التمويل بالدين %	%27.1	%21.5	%12.1	%22.9	%14.8

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (12) يظهر نتائج اختبار ويكسون

NPar Tests: Wilcoxon Signed Ranks Test		
المحور	قيمة "z"	مستوى الدلالة
صافي الربح بدون - صافي الربح رسملة	-2.023	0.043
إجمالي الأصول بدون - إجمالي الأصول رسملة	-2.023	0.043
حقوق الملكية بدون - حقوق الملكية رسملة	-2.023	0.043
صافي الربح/ الإيرادات بدون - صافي الربح/ الإيرادات رسملة	-2.023	0.043
صافي الربح / الأصول بدون - صافي الربح / الأصول رسملة	-2.023	0.043
صافي الربح /حقوق الملكية بدون - صافي الربح /حقوق الملكية رسملة	-2.023	0.043
ربحية السهم بدون - ربحية السهم رسملة	-2.023	0.043
المديونية / إجمالي الأصول بدون - المديونية / إجمالي الأصول رسملة	-2.023	0.043
المديونية/ حقوق الملكية بدون - المديونية/ حقوق الملكية رسملة	-2.023	0.043

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق (5) الأشكال البيانية

شكل رقم (1) يوضح أثر الرسملة على (صافي الربح)

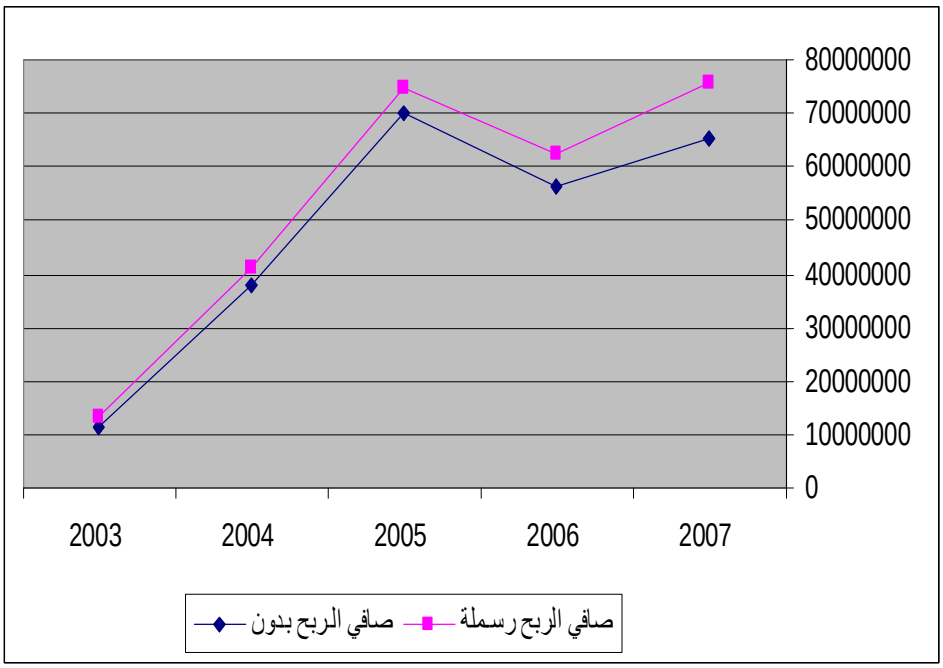

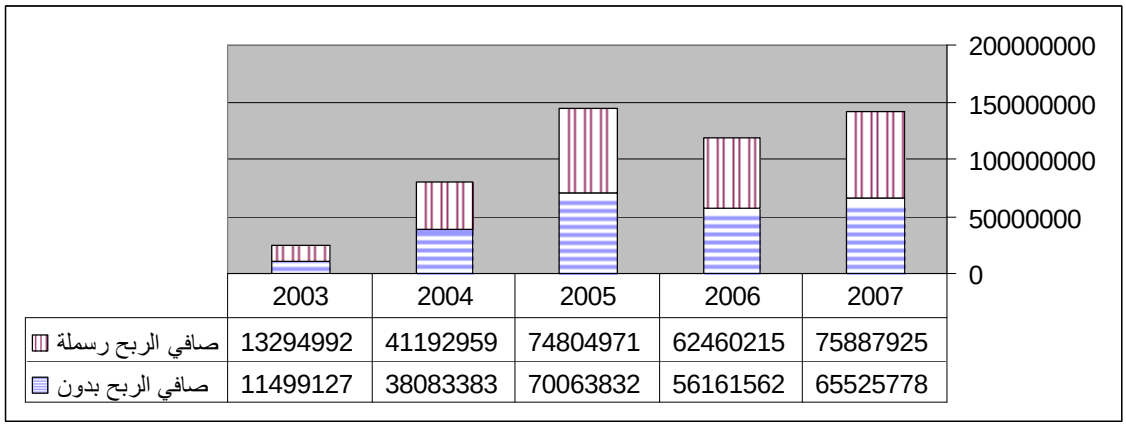

	2003	2004	2005	2006	2007
صافي الربح رسملة	13294992	41192959	74804971	62460215	75887925
صافي الربح بدون	11499127	38083383	70063832	56161562	65525778

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل رقم (2) يوضح أثر الرسملة على (إجمالي الأصول)

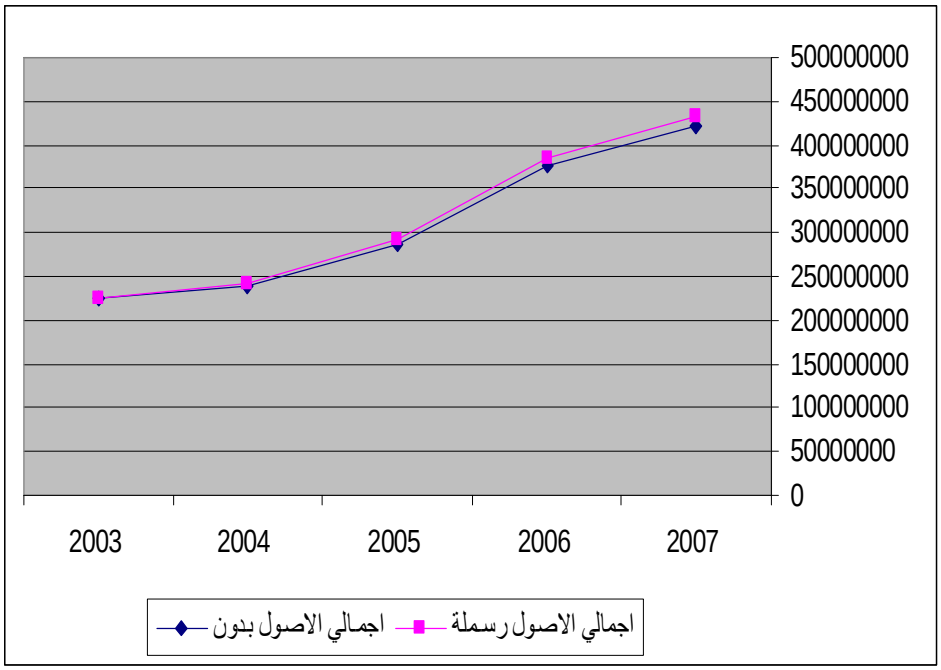

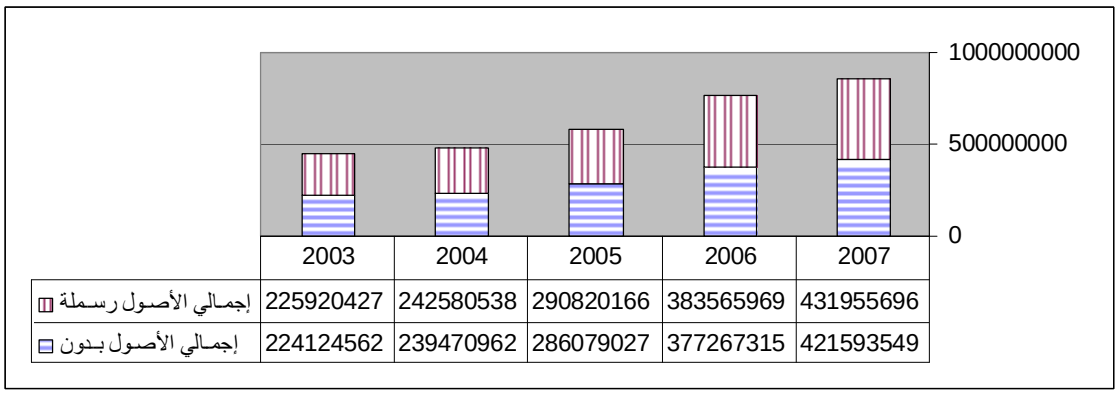

	2003	2004	2005	2006	2007
إجمالي الأصول رسملة	225920427	242580538	290820166	383565969	431955696
إجمالي الأصول بدون	224124562	239470962	286079027	377267315	421593549

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل رقم (3) يوضح أثر الرسملة على (حقوق الملكية)

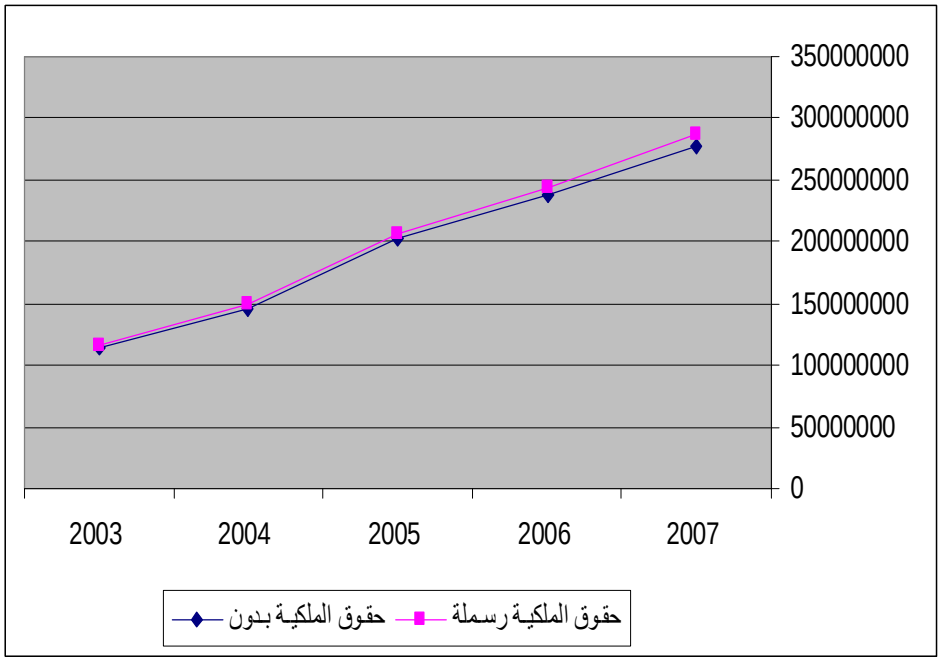

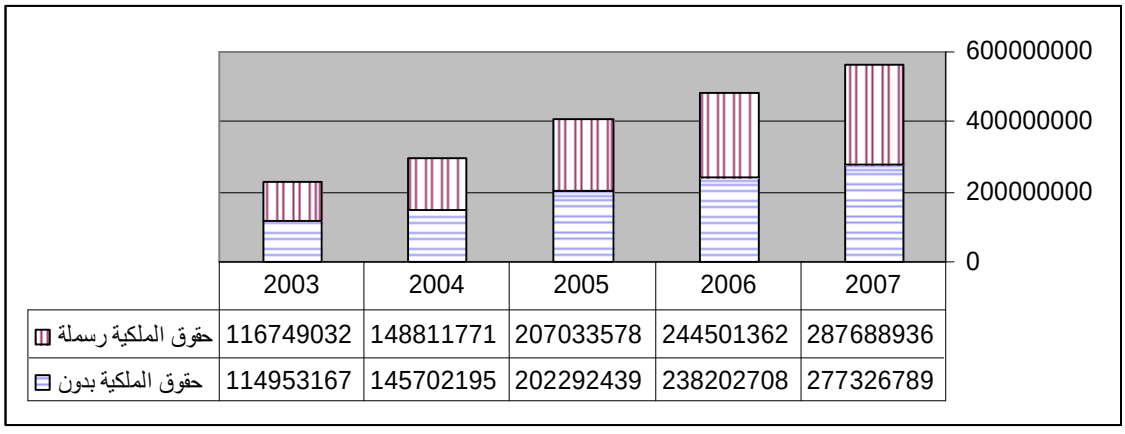

	2003	2004	2005	2006	2007
حقوق الملكية رسملة	116749032	148811771	207033578	244501362	287688936
حقوق الملكية بدون	114953167	145702195	202292439	238202708	277326789

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل رقم (4) يوضح أثر الرسملة على نسبة (صافي الربح/الإيرادات)

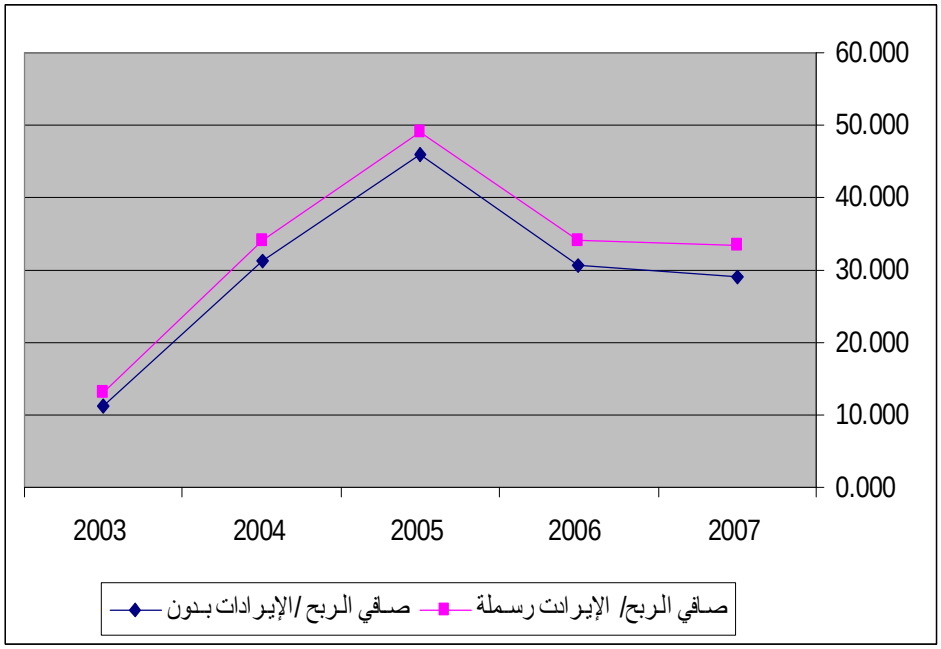

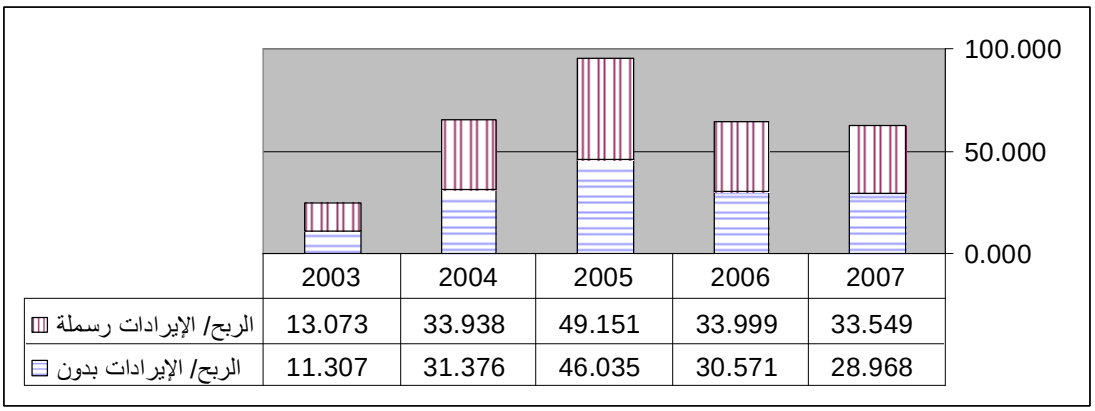

	2003	2004	2005	2006	2007
الربح/ الإيرادات رسملة	13.073	33.938	49.151	33.999	33.549
الربح/ الإيرادات بدون	11.307	31.376	46.035	30.571	28.968

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل رقم (5) يوضح أثر الرسملة على نسبة (صافي الربح/إجمالي الأصول)

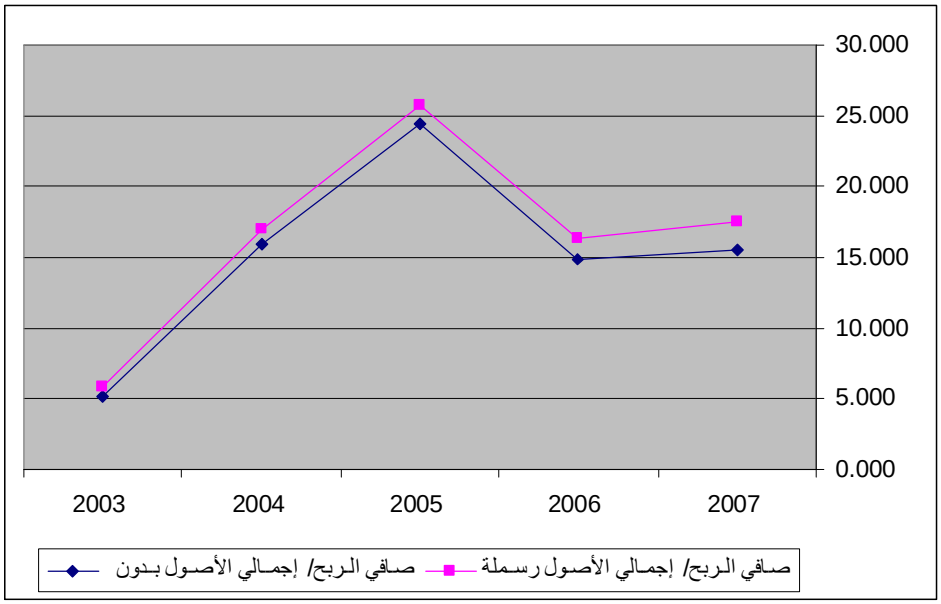

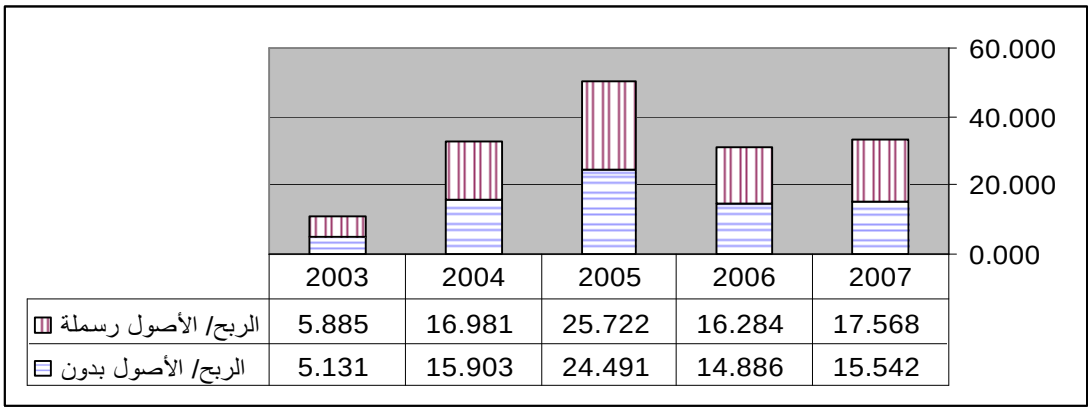

	2003	2004	2005	2006	2007
الربح/ الأصول رسملة	5.885	16.981	25.722	16.284	17.568
الربح/ الأصول بدون	5.131	15.903	24.491	14.886	15.542

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل رقم (6) يوضح أثر الرسملة على نسبة (صافي الربح/حقوق الملكية)

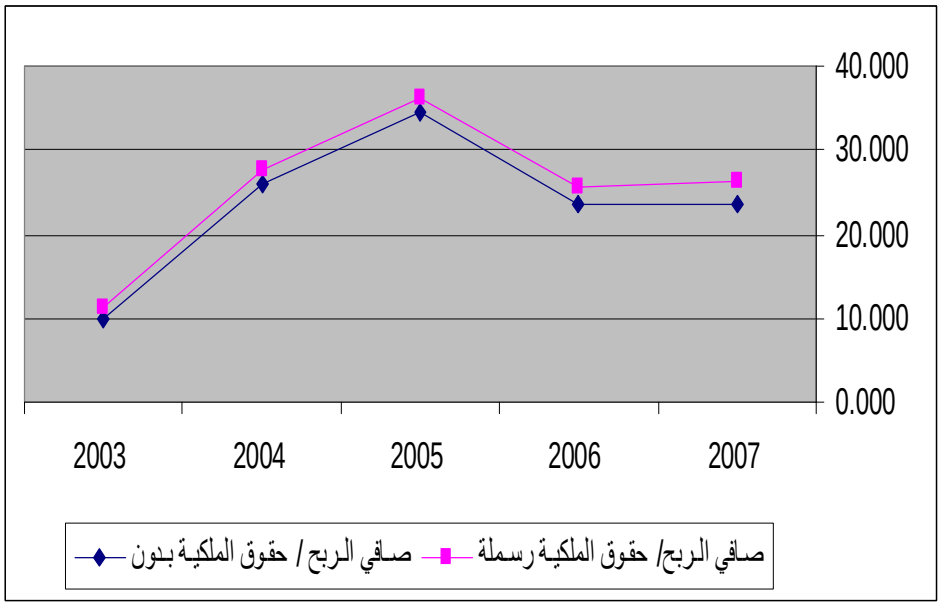

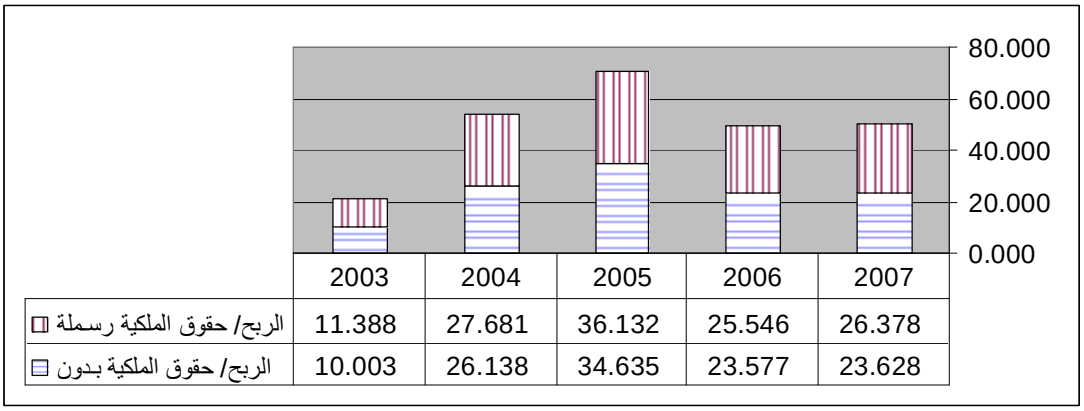

	2003	2004	2005	2006	2007
الربح/ حقوق الملكية رسملة	11.388	27.681	36.132	25.546	26.378
الربح/ حقوق الملكية بدون	10.003	26.138	34.635	23.577	23.628

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل رقم (7) يوضح أثر الرسملة على (ربحية السهم)

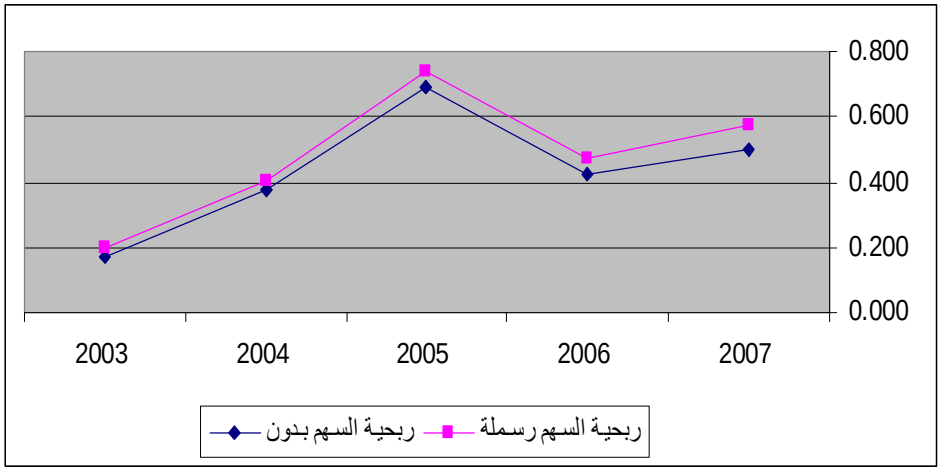

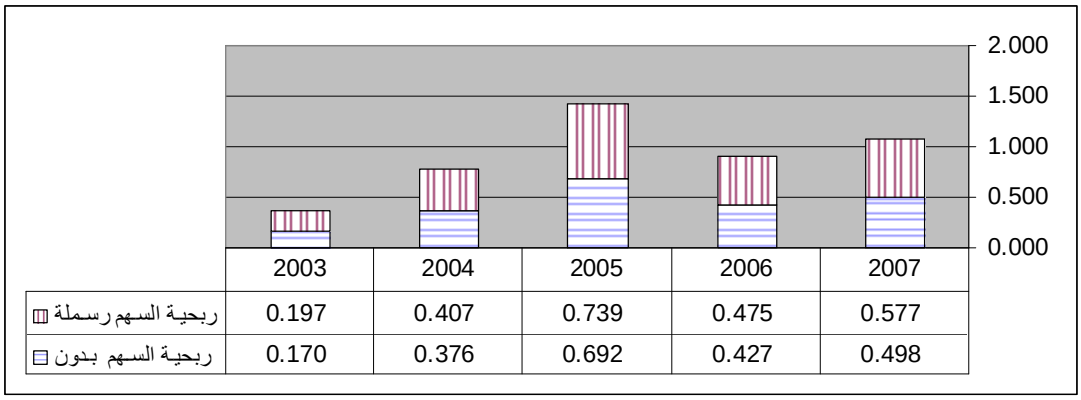

	2003	2004	2005	2006	2007
ربحية السهم رسملة	0.197	0.407	0.739	0.475	0.577
ربحية السهم بدون	0.170	0.376	0.692	0.427	0.498

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل رقم (8) يوضح أثر الرسملة على نسبة (المديونية/إجمالي الأصول)

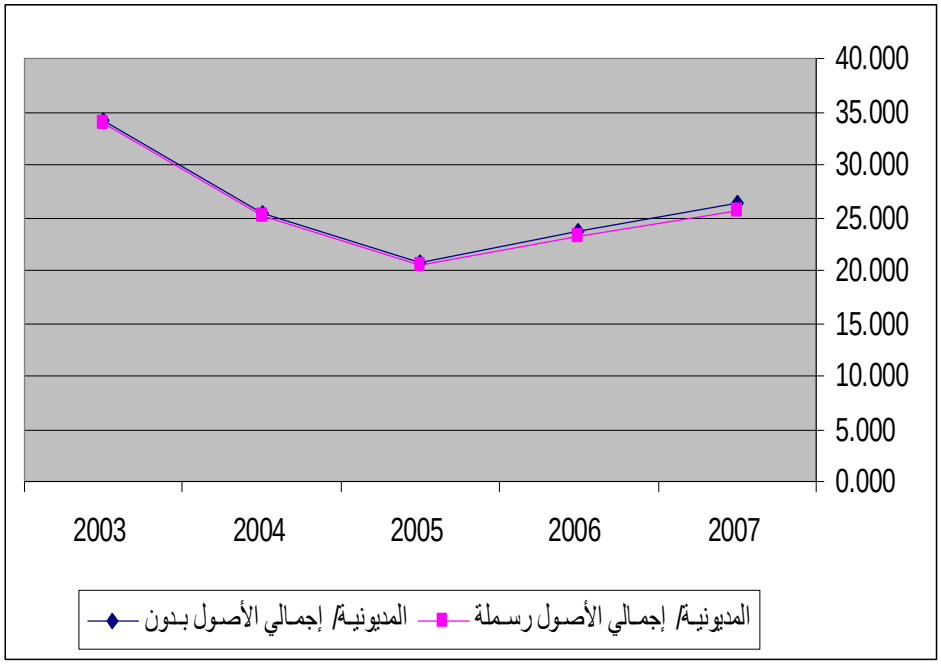

	2003	2004	2005	2006	2007
المديونية/ الأصول رسملة	33.809	25.013	20.420	23.285	25.694
المديونية/ الأصول بدون	34.079	25.338	20.758	23.674	26.325

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل رقم (9) يوضح أثر الرسملة على نسبة (المديونية/حقوق الملكية)

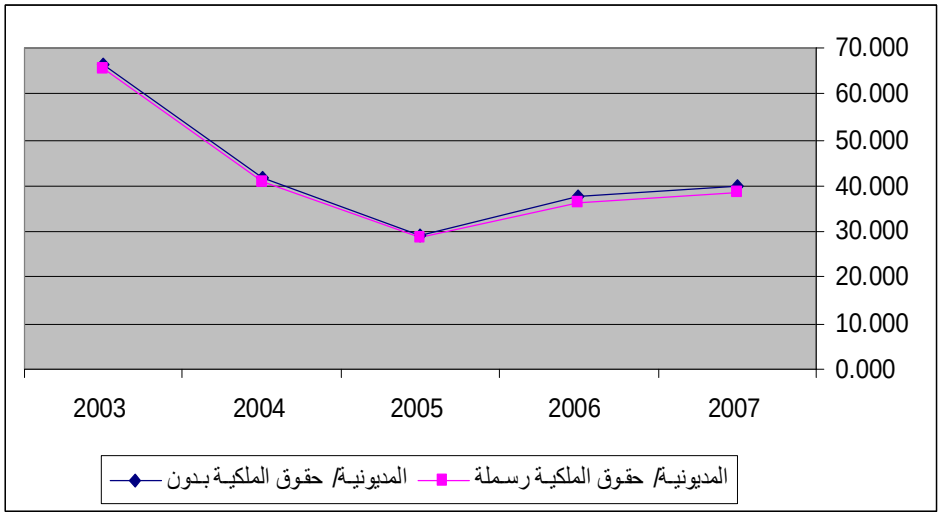

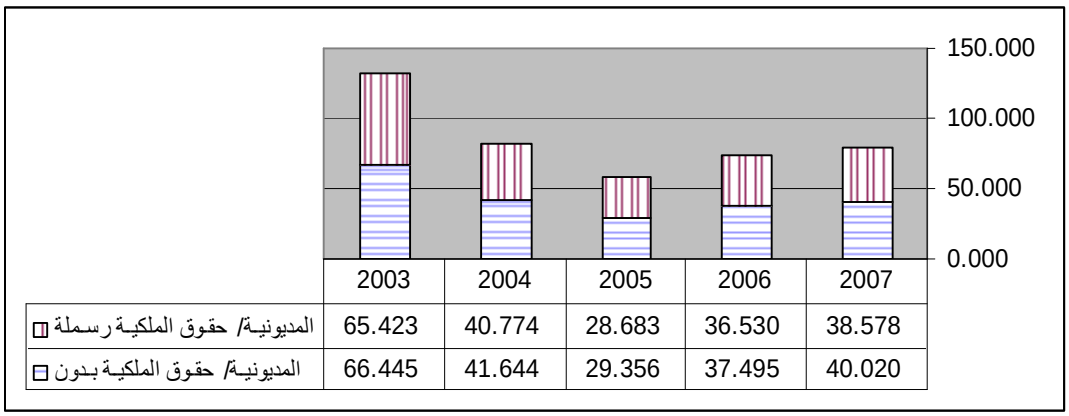

	2003	2004	2005	2006	2007
المديونية/ حقوق الملكية رسملة	65.423	40.774	28.683	36.530	38.578
المديونية/ حقوق الملكية بدون	66.445	41.644	29.356	37.495	40.020

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل رقم (10) يوضح أثر عدد مرات تغطية الفوائد المدينة

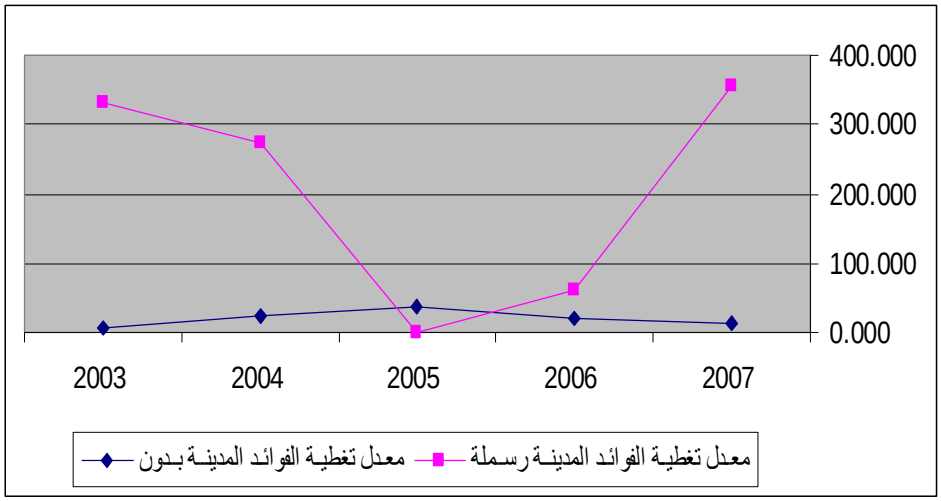

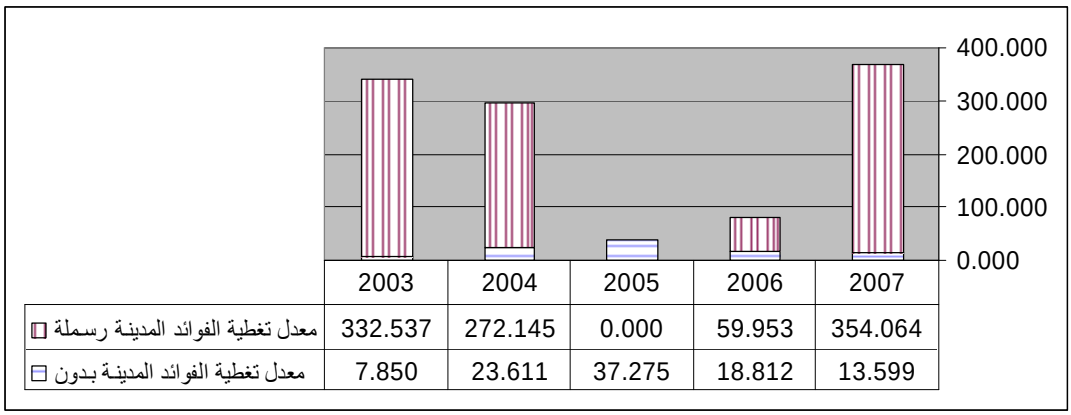

	2003	2004	2005	2006	2007
معدل تغطية الفوائد المدينة رسملة	332.537	272.145	0.000	59.953	354.064
معدل تغطية الفوائد المدينة بدون	7.850	23.611	37.275	18.812	13.599

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل رقم (11) يوضح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

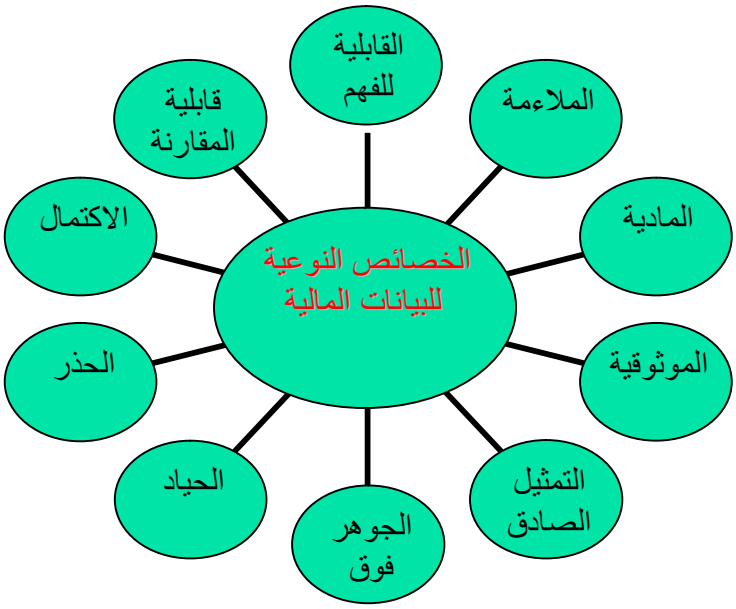

شكل رقم (12) يوضح القيود على المعلومات المحاسبية

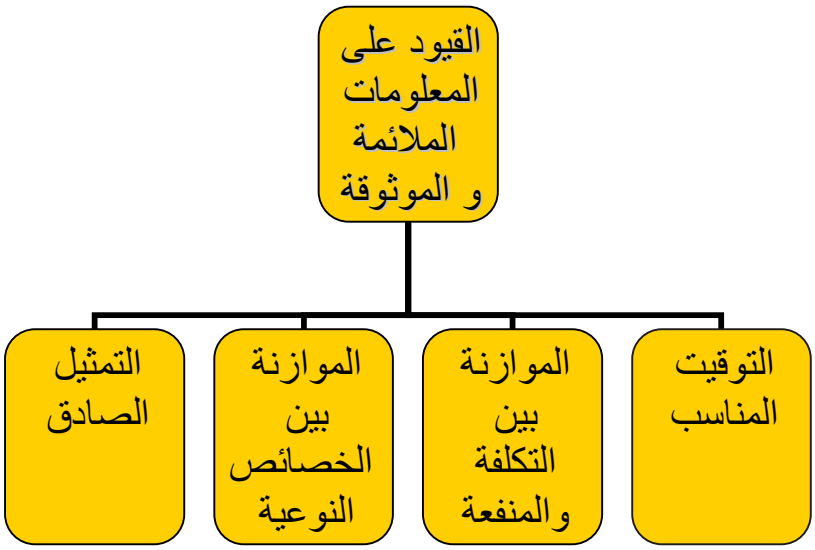

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحق (6) ملخص الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

1- القابلية للفهم:

* يقصد بذلك قابلية البيانات للفهم من قبل المستخدمين.
* يفترض توفر مستوى معقول من المعرفة لدى المستخدمين.
* يجب عدم استبعاد المعلومات عن المسائل الهامة حتى لو كانت معقدة نسبياً.

2- الملاءمة:

* المعلومات الملائمة هي تلك المفيدة لحاجات متخذي القرارات.
* تتحقق خاصية الملاءمة في المعلومات عندما تساعد على اتخاذ القرارات من خلال تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تأكيد أو تصحيح تقييماتهم الماضية.
* يمكن تعزيز القدرة التنبؤية للبيانات المالية من خلال التوسع في مستوى الإفصاح، مثل التفريق بين البنود العادية وغير العادية في قائمة الدخل.

3- المادية:

* تعد المعلومات ذات قيمة مادية إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على قرارات المستخدمين .
* تعتمد المادية على حجم البند.

4- الموثوقية:

* خلو البيانات من الأخطاء الهامة والتحيز.
* إمكانية الاعتماد عليها من قبل المستخدمين.

5- التمثيل الصادق:

* أن تمثل المعلومات بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي من المفروض أنها تمثلها أو أن تعبر عنها بشكل معقول اعتماداً على مقاييس وأسس الاعتراف.

6- الجوهر فوق الشكل:

* الاعتماد في المحاسبة على جوهر العمليات والأحداث وحقيقتها الاقتصادية وليس على شكلها القانوني فقط.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* مثلاً بيع أصل مع الاحتفاظ بالمنافع الاقتصادية المستقبلية رغم وجود وثائق نقل ملكية ، فإن الاعتراف بهذه العملية بأنها عملية بيع ، لا يمثل بصدق الحدث الاقتصادي

7- الحياد:

* خلو البيانات من التحيز.

8- الحذر:

* على معد البيانات بذل الجهد الكافي لمواجهة حالات عدم التأكد
* مثل : - قابلية الديون المشكوك فيها للتحصيل .
- تقدير العمر الاقتصادي للأصول .
* الحذر من تضخيم الأصول أو الدخل .
* الحذر من تقليل الالتزامات والمصروفات

9- الاكتمال

* يجب أن تكون المعلومات كاملة ضمن حدود المادية والتكلفة.
* حذف المعلومة يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة.

10- قابلية المقارنة:

* إمكانية المقارنة عبر الزمن : لنفس المشروع.
* إمكانية المقارنة بين المشروعات.
* الثبات في أسس القياس والعرض.
* الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة وتغيراتها وأثر التغير .
* عرض القوائم المقارنة للسنوات السابقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحق (7) ملخص معايير المحاسبة الدولية

1	عرض القوائم المالية	Presentation of Financial Statements
2	المخزون	Inventories
7	قائمة التدفقات النقدية	Cash Flow Statements
8	السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء	Accounting Policies, Changes in accounting estimates and errors
10	الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية	Events After the Balance Sheet Date
11	عقود الإنشاء	Construction Contracts
12	ضرائب الدخل	Income Taxes
14	التقارير المالية للقطاعات	Segment Reporting
16	الممتلكات والمصانع والمعدات	Property, Plant and Equipment
17	عقود الإيجار	Leases
18	الإيراد	Revenue
19	منافع الموظفين (التقاعد)	Employee Benefits
20	محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية	Accounting for Government Grants and Disclosure of Government Assistance
21	آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية	The Effects of Changes in Foreign Exchange Rates
23	تكاليف الاقتراض	Borrowing Costs
24	الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة	Related Party Disclosures
26	المحاسبة والتقرير عن برامج منافع التقاعد	Accounting and Reporting by Retirement Benefit Plans
27	القوائم المالية الموحدة	Consolidated and Separate Financial Statements
28	المحاسبة عن الاستثمارات في المنشآت الزميلة	Investments in Associates
29	التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع	Financial Reporting in Hyperinflationary Economies
30	الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمنشآت المالية المشابهة	Disclosures in the Financial Statements of Banks and Similar Financial Institutions

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Interests In Joint Ventures	الحصص في المشاريع المشتركة	**31**
Financial Instruments: Disclosure and Presentation	الأدوات المالية : الإفصاح والعرض	**32**
Earnings Per Share	حصة السهم من الأرباح	**33**
Interim Financial Reporting	التقارير المالية المرحلية	**34**
Impairment of Assets	انخفاض قيمة الموجودات	**36**
Provisions, Contingent Liabilities and Contingent Assets	المخصصات ، الالتزامات والموجودات الطارئة	**37**
Intangible Assets	الموجودات غير الملموسة	**38**
Financial Instruments: Recognition and Measurement	الأدوات المالية : الاعتراف والقياس	**39**
Investment Property	الاستثمارات العقارية	**40**
Agriculture	الزراعة	**41**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com